

- ٣ كتاب البيوع بيان المحرم للدال على التصر يص على التجارة
- ٤ بيان المحرم للدال على كراهية الجهن في البيع
- ٤ بيان المحرم للدال على المبيع من السلم في القمار الخ
- ٧ بيان المحرم للدال على ان المبيع بما كنه المشتري الخ
- ١٤ في المحرم للدال على ان الطعام وغيره سواء الخ
- ١٥ بيان المحرم للدال على الخيارات
- ١٥ خيار العتق وحكمه مع المصراة
- ١٩ المبيع العاسد
- ٢١ بيان المحرم للدال على ان يبيع المحرم ما طل
- ١٩ بيان المحرم للدال على حكم المزابنة والتجارة
- ٢ بيان المحرم للدال على حكم بيع المهر
- ٢٢ بيان المحرم للدال على المبيع من بيع العور
- ٢٣ بيان المحرم للدال على المبيع من الجبس الخ
- ٢٣ بيان المحرم للدال على المبيع من الاسديام الخ
- ٢٤ بيان المحرم للدال على كراهية بيع المحاصر للمدني
- ٢٤ بيان المحرم للدال على كراهية التمزيق بين الام وولدها
- ٢٥ بيان المحرم للدال على ان المبيع هل اذا اشترط الخ
- ٢٥ بيان المحرم للدال على الرخصة في ثمن السكك الخ
- ٢٤ بيان المحرم للدال على المبيع من العثر في المعاملات
- ٣٥ باب الزنا بيان المحرم للدال على اشترط انساوي
- ٤٥ بيان المحرم للدال على زنا القوآن الخ
- ٤٣ بيان المحرم للدال على شرط القناص الخ
- ٤٤ بيان المحرم للدال على الرخصة في بيع الحيوان
- ٤٣ بيان المحرم للدال على الاسديدي الزنا
- ٤٤ باب السلم - ييس المحرم للدال على انه لا يبيع السلم في المده طع الخ

- ٤٥ بيان المحبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
 ٤٦ باب الكفالة
 ٤٧ بيان المحبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها الخ
 ٤٧ باب المحوالة
 ٤٨ بيان المحبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان
 ٤٩ باب الشراكة والمصاربة
 ٥٠ باب القضاء بيان المحبر الدال على ان من قضى بغير علم الخ
 ٥١ بيان المحبر الدال على ان قولية القصاص بين الناس الخ
 ٥٢ بيان المحبر الدال على فضل المحاكم الخ
 ٥٢ آداب القاضي
 ٥٣ بيان المحبر الدال على تحريم القضاة عن الظلم والخور
 ٥٣ باب الشهادة
 ٥٣ بيان المحبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
 ٥٦ بيان المحبر الدال على عدم جواز شهادة المهدود في القذف
 ٥٧ باب الدعوى والبيدات
 ٥٧ بيان المحبر الدال على ان اليمين بدل عن البيعة
 ٦٠ بيان المحبر الدال على ان الرجاس يدعيار شيئا الخ
 ٦٢ بيان المحبر الدال على ان المحارح ودا اليداد اقام الخ
 ٦٤ باب اذوار
 ٦٥ باب الصلح
 ٦٥ بيان المحبر الدال على رفع المماعة الخ
 ٦٦ باب الوديعة باب العارية
 ٦٧ بيان المحبر الدال على عدم تفهين العارية
 ٦٧ باب الهبة بيان المحبر الدال على قبول الهدايا
 ٦٧ باب القرص بيان المحبر الدال على فضل انظار المعسر
 ٦٨ بيان المحبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا الخ

- ٦٩ باب العمري والرقبي
٧٠ باب الاجارة بيان المحبر الدال على ان الاجارة لا تصح المح
٧٢ بيان المحبر الدال على النسي عن استئجار الارض المح
٧٣ بيان المحبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض المح
٧٣ بيان المحبر الدال على جوار الاستئجار على عمل معلوم
٧٤ باب الولاء بيان المحبر الدال على ولاء العتاقة المح
٧٤ بيان المحبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب
٧٧ باب الرهن بيان المحبر الدال على ان الرهن لا يخصص بالسفر
٧٧ باب الحجر
٧٨ بيان المحبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون المح
٧٨ بيان المحبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي المح
٨٠ بيان المحبر الدال على ان العلامة اذا بالغ المح
٨١ بيان المحبر الدال على ان ائمة العاية اماراة ككاتب
٨٢ بيان المحبر الدال على البلوغ بالنسب
٨٣ باب المأدون بيان المحبر الدال على ان العبد المأدون يملك المح
٨٣ بيان المحبر الدال على ان المرأة ان تصدق المح
٨٤ باب العصب
٨٤ بيان المحبر الدال على ان الشاة دابحت بغير اس المح
٨٦ باب جناية البهائم بيان المحبر الدال على ان لاصه المح
٨٨ باب الشععة
٨٩ بيان المحبر الدال على شععة الجوارح المح
٩٥ بيان المحبر المبين أي المحوار أقرب
٩٥ باب المراجعة والمساواة
٩٨ باب الصيد
١٠٢ باب الذبائح بيان المحبر الدال على ان قطع الاوداج المح
١٠٣ بيان المحبر الدال على ان المذبح المرى المح

بيان المحبر الدال على ان الضربة اذا اصابا مقتل المح	١٣٤
باب ما يحل أكله وما لا يحل	١٠٤
باب المحبر الوارد في النهي عن أكل الفص	١٠٥
بيان المحبر الدال على حل أكل الارنب	١٠٦
بيان المحبر الدال على النهي عن محوم الحجر الاحدية	١٠٦
بيان المحبر الدال على اباحة أكل الجراد	١٠٧
بيان المحبر الدال على حل أكل ما نضب منه الماء	١٠٧
باب الافضحية	١٠٨
بيان المحبر الدال على ايجابها	١٠٩
بيان المحبر الدال على أن المذبح من المعز لا يجزى فيها	١٠٩
بيان المحبر الدال على ما يستحب من الفضايا	١١٠
بيان المحبر الدال على التضيحية بالجذع السمين	١١١
بيان المحبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة	١١١
بيان المحبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي	١١٢
بيان المحبر الدال على فضل أيام العسى	١١٣
باب الاستقصان	١١٣
باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والعصاة	١١٣
بيان كراهية لبس الحرير للرجال	١١٤
بيان المحبر الدال على جوارب الحرير والذهب للنساء	١١٤
بيان المحبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال	١١٦
بيان المحبر الدال على اباحة لبس الحرير	١١٧
بيان المحبر الدال على كراهية الاكل متكئا	١١٩
بيان المحبر الدال على النهي عن أكل الرجل بالشمال	١١٩
بيان المحبر الدال على استحباب اجابة الداعي	١٢٠
بيان المحبر الدال على حوازي عبادة أهل الكتاب	١٢٠
بيان المحبر الدال على تحريم اللعب بالانثى المحرمة	١٢١

مجموعه	
١٢١	بيان المحبر الدال على الرخصة في العمل
١٢٢	بيان المحبر الدال على كراهية التسكك للضيف
١٢٣	بيان المحبر الدال على جواز زيارة القبور
١٢٤	بيان المحبر الدال على اباحة المداواة الخ
١٢٤	بيان المحبر الدال على اباحة اتباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله
١٢٤	بيان المحبر المنبسط لا كل مجنب المألوف من بلاد الكفار
١٢٥	بيان المحبر الدال على كراهية محوم المحرم الاهلية والبناتها
١٢٥	بيان المحبر الدال على كراهية محوم المحيل
١٢٨	بيان المحبر الدال على ان العقيقة على الاختيار
١٢٨	بيان المحبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية أهل الكتاب
١٢٩	بيان المحبر الدال على الرخصة في انحصاء الهائم
١٢٩	بيان المحبر الدال على ما يكره أكله من الساء
١٢٩	بيان المحبر الدال على اباحة الشرب قائماً
١٣٠	بيان المحبر الدال على اباحة رد السلام على المشرك
١٣٠	بيان المحبر الدال على أن المصرف في الكون هو الله تعالى الخ
١٣١	بيان المحبر المخفوف من يفتك القوم الخ
١٣١	بيان المحبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
١٣١	بيان المحبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والتبس
١٣٢	بيان المحبر الدال على الرخصة في رقيه العين
١٣٢	بيان المحبر الدال على كراهية وصل النساء الشعراخ
١٣٣	بيان المحبر الدال على كراهية الفرع للصبيان
١٣٤	بيان المحبر الدال على الرخصة في الخضاب
١٣٤	بيان الخضاب بالخناء والكم
١٣٤	بيان المحبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب

بيان المحبر الدال على كراهية المحضاب بالسواد	١٢٥
بيان المحبر الدال على الرخصة في البول قائماً	١٣٥
بيان المحبر الدال على ان الطيب لا يرد	١٣٥
بيان المحبر الدال على تحريم آتيان النساء في أدبارهن	١٣٥
باب الاستبراء	١٤٣
باب بيع أرض مكة واجارثها وفيه المحبر الدال على ذلك	١٤٣
باب الأشربة	١٤٥
بيان المحبر الدال على ان حرمة المحرمات لا تقطع به	١٤٧
خبر ثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان المحبر الدال على النهي عن	١٤٩
كل مسكر الخ	
بيان المحبر الدال على العنب يعصر للخمر	١٥٠
بيان المحبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم الخ	١٥٠
ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٥٨
المحبر الدال على النهي عن الخلطين أولاً	١٥٩
بيان المحبر الدال على نسخ ذلك آخره	١٦٠
بيان المحبر الدال على النهي عن الاقتداء في الدباء والمختم والمقيم	١٦١
بيان المحبر الدال على نسخ ذلك	١٦٣
باب الحجايات	١٦٥
في الدابة تبيع برجها	١٦٥
القصاص والديات	١٦٧
بيان المحبر الدال على معنى شبه العمد الخ	١٦٨
بيان المحبر الدال على الاستيناء في القصاص	١٧٢
بيان المحبر الدال على قتل المسلم بالذمى	١٧٥
خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده	١٧٦
بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٧٧
بيان ثان يدل على الحديث الذي يضاد ما ذكرنا	١٨٠

- ١٨٢ ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
- ١٨٣ بيان المحبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ
- ١٩١ بيان المحبر الدال على الترغيب في العفو عن القصاص
- ١٩١ بيان المحبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص
- ١٩٢ بيان المحبر الدال على ان دية الخطا احسن الخ
- ١٩٥ بيان المحبر الدال على قيمة الدية الخ
- ١٩٦ بيان المحبر الدال على حكم جراحات النساء
- ١٩٧ بيان المحبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ
- ٢٠٢ بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثلاث
- ٢٠٤ من وصى بالصدقة عند الموت
- ٢٠٥ بيان المحبر الدال على ان السكر في رأس المال
- ٢٠٥ بيان المحبر الدال على ان وصى اليقيم له ان يحاط الخ
- ٢٠٥ بيان المحبر الدال على وصح الوصية للوالدين والاقارب
- ٢٠٧ العرائض بيان المحبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ
- ٢٠٨ بيان المحبر الدال على ان الغافل لا يرث
- ٢١٠ ميراث العصبية
- ٢١٥ توريث ذوي الارحام
- ٢١٦ ذكر حجة المخالف والجواب عنه
- ٢١٨ ومما احتج به الامام على توريث ذوي الارحام
- ٢١٨ ومن حجة الامام
- ٢١٩ ومن حجة الامام
- ٢٢١ ومن حجة الامام
- ٢٢٣ بيان المحبر الدال على ان مولى العتاقه أولى بالميراث الخ
- ٢٢٥ ميراث المتلاعنين
- ٢٢٥ ميراث ولد الملامعة
- ٢٢٦ بيان المحبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبية الخ

* (تصويب الخطأ الواقع في هذا الجزء) *

مجموعه	سطر	صواب	مجموعه	سطر	صواب
٧	٩	تفريغ	٨٤	٩	تفريغ
١٢	١٠	تسمى	٨٤	٢٨	أخذت منه
١٢	٢٧	في كتابه	٨٧	٢٥	هنا
١٤	١	حكايات	٩٧	٢٦	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	مارق آخر	١١٤		باللهامش خطأ
١٧	٦	ما كانت	١٢٠	٤	أو يشرب بشماله
٢١	٢٥	الثر	١٢	٢٧	سدا من كره الخ
٢٢	٣	الثر	١٢٠	١٨	أسفقه
٢٢	٦	ثمرا	١٢٢		باللهامش وهي الدم
٢٢	١٥	فقل			وفيه قروح كأن هلة
٢٣	١٠	لكما			تذب عليه وتعضه
٢٤	١٩	أهل البدو طعمه الخ	١٣٧	١٣	الحجاني وأبرز الخ
٢٢	٢٢	ثم آخر جه	١٤٠	٢٦	والطه
٣٧	٢١	والسنة	١٥٣	٨	فقل لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	اباس
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	يحيى بن عبيد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	١١	أبن رباد
٥٨	١٩	كل مدح	١٧٧	١٢	ودوري
٥٩	٤	وترك العين	١٨٤	٣	دماكم
		بهذا النكول	١٨٧	١٤	قال وقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والمقرئ	١٩٥	١٠	بقينها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه المحارقي
٨	٥	عن أبيه وعن	٢٠١	٨	أتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			شيدا وقيل الخ

الجزء الثاني
 من عقود الجواهر المبيّنة * في أدلة مذهب الإمام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الأئمة الستة
 أو أحدهم جمع الإمام والعلم الممام
 الحسين بن سعيد السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 تقبّلنا الله به
 آمين



(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الوطنية ببنجر سبكندييه)
 سنة ١٢٩٢ هـ (١٩٠٩ م)



* (كتاب البيوع) *

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طحفة من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأما ما في نسخة الصدوق إلا من حديث ابن عمر
بأنه قال يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأما ما في نسخة ابن عمر
بأنه قال يوم القيامة وأما ما في نسخة ابن عمر بأنه قال يوم
القيامة وأما ما في نسخة ابن عمر بأنه قال يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
اسماعيل بن عيسى السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار ثلاث مرات أنكم تبيعون يوم
القيامة ثغارا لا من برونه وصدق كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبخاري والبارودي وابن
 قانع وابن جرير والمحاسن من طريق اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه
 عن جده يلفظ يامعشر التجار ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاءوا الامن
 اتقى الله وبر وصدق وأخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب
 وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان
 الله يبعثكم يوم القيامة فجاءوا الامن صدق وبر وادى الامانة

(بيان الخبر الدال على كراهية البيع في البيع)

(أبو حنيفة) عن الاعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة رضى الله
 عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يبيع في الاسواق
 وكان يسمى السماصرة فسمانا باسمه هو أحب الينا من اسمائنا فقال يامعشر
 التجار ان هذا البيع يحضره المحلف في الاثمان فشربوه بالصدقة كذا
 رواه أبو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
 ابن خسر و من طريق أبي نعيم وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
 ماجه والمحاسن يلفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره الغلو والمحلف
 فشربوه بالصدقة وعند المحاسن من حديثه أيضا يلفظ يامعشر التجار ان
 هذا البيع يحضره الكذب واليمين والبساقى سواء وعند الترمذي من
 حديثه أيضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فشربوا
 بكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله غيره (قلت) وقيس بن أبي غرزة
 بمجعة وراموزاي مئة وحات الغفاري صحابي نزل الكوفة وروى له الاربعة
 قاله المحافظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي في هذا
 الحديث من طريق الاعمش عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر ابان وائل ولا بد
 منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب
 واعمل سقطه من السنن للبيهقي وقع من الكتاب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الثمار في غير حينها)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فاسأل للبائع الا ان يشترط المبتاع
 كذا رواه المحاسن من طريق الحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الزيات

والأبي بن بن الأعز وأسد بن عمرو وأبي يوسف وأبي الجهم ومحمد أبي المذنب
وكيع واسماعيل بن يحيى وعبيد الله بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حاجب وعمرو بن الهيثم والمذنب بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الأشعري عن طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خزيمة عن طريق الأشعري ورواه ابن عبد الباقي عن طريق
وكيع عنه وأخرج أبو داود الحمالي الأول منه وابن حبان من حديث حابر
وأخرجهم عنه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر وللبخاري عنه من باع بخلافه وفي تخريج الراعي
للحاوط متفق عليه من باع عبد الله بن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
الربيع عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
مسكاً مؤثراً أو عبد الله مالاً فالثمرة والمال للبايع إلا أن يشترطها المشتري كذا
رواه المحاربي وابن خزيمة عن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ ورواه الطحاوي عن طريق أبي يحيى الحمالي
وعبيد الله بن موسى والأبي بن الأعز عنه ورواه ابن المطهر عن طريق
شبيب بن إسحاق والأبي بن الأعز أنه لم يدكر العبد وعاد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحمالي عنه ورواه الأشعري عن طريق وكيع
عنه ورواه الكليني عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرج
الطحاوي من حديث ابن عمر أنه لم يشرط الثمرة ولا شيء له ومن
طريق أخرى عنه أن رجلاً اشترى بخلافه أمة فأمرها صاحبها أن تبيع
صلى الله عليه وسلم فرفض رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثمرة لصاحبها
الذي أتمها إلا أن يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الربيع عن جابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تشتري ثمرة حتى تشق
كذا ورواه المحاربي عن طريق اسمعيل بن يحيى عنه وأخرج الشيخان
وأبو داود والطحاوي وأبو داود في ما تشق قال نعم ما تشق وتبيعها وتبيعها
لعل الطحاوي فقبيل ما تشق وفي لفظ آخر عنه مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عن الشيخين من حديث ابن عمر بن عيسى عن بيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها فهي البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم فهي عن
 بيع النخل حتى تزهي وعن السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة ومن حديث
 جابر بن سمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب وفي لفظ
 آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس بن أبي عن بيع النخل حتى
 يؤكل وحتى يؤزن قال أبو البختري الراوي عنه فقالت ما يؤزن فقال
 رجل عنده حتى يحزر وعند البخاري من حديث أنس رفعه عن النبي عن
 بيع الثمار حتى تزهي قال حتى تجمار وفي لفظ آخر تجمار وتصفار وعند
 مسلم عن جابر عن أنس زيادة أرايتك أن منع الله الثمرة ثم تسجل مال أخيك
 وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك الخ ليس
 بموصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع الثمار حتى
 تطلع الثريا كذا رواه الأشتاني من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
 خزيمة عن طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
 أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
 عن ابن عمر رفعه عن النبي عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال قلت متى
 ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خارجة
 ابن زيد بن ثابت أن زيدا بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا
 فيتمين الأصفر من الأحمر كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل سند به (اعلم)
 أنه ذهب قوم إلى ظاهر هذه الآثار فزعموا أن الثمار لا يجوز بيعها
 في رؤس النخل حتى تحمر أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقه الواهة
 الآثار ثابتة عندنا ولكن تأويلها عندنا أنه أراد بذلك النبي عن بيع
 الثمار قبل أن تكون فيكون البائع بائعا لمال ليس عنده وهو منهي عنه وروى
 ذلك الآثار المتقدمة على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل يبدو صلاحها
 هي المبيعة قبل كونها المسامع عليها فمنهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
 عليها العاهة فينتدب يجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
 (الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس لما سأله أبو البختري عن السلم في
 النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النبي عن بيع الثمار

البختري يفتح الباء
 والتاء يذنها خاء
 معجمة وقوله يحزر
 بتقديم الزاي على
 الراء وتقديم الراء
 كما في بعض الأصول
 تصحيف كذا في
 شرح مسلم اهـ

حتى يأكل منه أو يؤول كل وحتى يوزن هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
 سألت ابن عباس عن بيع النخل فدل ذلك على أن النسي انما وقع فيه
 انما يقع في بيع الثمار قبل أن تكون ثمارا (الثاني) في الصبيحين أيضا
 من قوله صلى الله عليه وسلم وأريت أن منع الله الثمرة بيم يأخذ أحدكم مال
 أخيه فهذا أيضا دل على أن المنع انما هو عن بيع ثمر لم يكن له أن يكون
 وانما الذي في هذه الآثار النسي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
 بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فإن ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
 من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
 الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكر ثمر النخل لما تهاها
 إلا أن يشترطها مبتاعها فيكون له باشرطه أياها ويكون بذلك مبتاعها
 وقد أباح صلى الله عليه وسلم لها هنا بيع ثمره قبل بدو صلاحها فدل ذلك
 أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأولى خلاف هذا المعنى (فان) قلت انما
 أجيز بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
 مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لانا قد رأينا أشياء تدخل مع
 غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطروق والافنية تدخل
 في بيع الدور ولا يجوز أن تغرد بالبيع (قلت) أن الطروق والافنية تدخل
 في البيع وإن لم تشترط ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط فالذي
 يدخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي يجوز أن يكون مبيعاً وحده والذي
 لا يكون داخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي إذا اشترط كان مبيعاً فلم
 يجوز أن يكون مبيعاً مع غيره إلا ببيع وحده جائز ألا ترى أن رجلاً لو باع
 داراً وفيه امتاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه لو اشترطه
 في شرائه الدار صار له كاشترطه أياها ولو كان الذي في الدار خيراً أو خيراً
 فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
 في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
 اشتراطه مع النخل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أد) ألا ترى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكره
 النخل ومن باع عبده مال فماله للبايع إلا أن يشترطه المتاع فجعل المال

للمبتاع ان يشتريه المبتاع وجعله للمبتاع باشتراطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خيرا او خيرا فسد ببيع العبد اذا اشتراط فيه وانما يجوز ان يشتري
مع العبد من ماله ما يجوز ببيعه وحده فاما لا يجوز ببيعه وحده، فلهذا يجوز
اشتراطه في بيعه لانه يمكن بذلك مبيعا وبيع ذلك الشيء لا يصلح، وذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشتراط
انها الثمار التي يجوز بيعها في الانفراد دون بيع النخل فنبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النسي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يمكن منه على محرم ذلك واكرهه كان على
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يفتتقون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناهبون
الثمار فاذا جد الناس وحضر تقاضهم قال المبتاع انه اصاب الثمار الدمان
اصابه مراض اصابه فاشاء يتخون بها وادى رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثر عنه هذه الخصوصية في ذلك فاما لا فلا يعاينها حتى يبدو
صلاح الثمر كالشجرة يشير بها لكثرة خصوصتهم فدل ذلك ان ما روى
في هذا الباب من النسي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فلما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما سواه

(بيان الخبر الدال على ان المبيع ما حكه المشتري بالقول)

دون التفرق بالابدان

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
البخاري من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه واخرجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بذل اشترى وفي آخر حتى
يقبضه وفي آخر حتى يكله ولم يقل البخاري حتى يكله واخرجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر باعط الامام (ووجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له ببيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق يده وبدن بائعه

ففيه الدمان بوزن
ما وانه مراض
وقد اوردنا غراب
وقوله فاما الاصله
فان لا تتركوا هذه
المادة التي فزيت
ما وادغت النون
فيها وحذف الفعل
هـ

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه ينطق على المنبر يقول كنت أشتري التمر
فأبيعهم بربع الأصح فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فأصكتل وإذا بعث فكل فكان من ابتاع طعاما ما كايلا فباعه قبل أن
يكال له لا يجوز بيعه فإذا ابتاعه فأكاله وقبضه ثم فارق بآثمه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة الكيل ونحوه بين أكتياله أياه بعد
البيع قبل التعرق وبين أكتياله أياه قبل البيع فدل ذلك أنه إذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فقد كان ذلك أكتياله منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فقد كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكره وقوع ملك
المشتري في المبيع بابتدائه أياه قبل فرقة تكون بهذا ذلك (وأما) من طريق
النظر فقد رأينا الأموال تلك بعقود في أبدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكان ما يملك من الأبضاع هو الكاح فكان ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجازات فكان ذلك أيضا
مما لو كان العقد لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المالوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال
لأن الفرقة بعدها قياسا ونظرا على ما ذكرنا في ذلك وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأبيه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وأحمد بن أبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشد دليلك به
(ذكر) ما مر من ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه أنه قال كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع
الخيار وأعطى الناس في المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرجاه من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما
في بيعه ما وإن كذبا وكما تحببت بركة بينهما ولله ثلاثة من طريق عمر بن
شعب عن أبيه عن جده رفعه المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفة خيار ولا يحل لهما أن يفارقا صاحبه خشية أن يستقبله وللناس في وابن
ماجه من حديث سمرة البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا يبي داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله والفظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
 بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخر له البيهقي
 بالخيار ما لم يتفرقا أو بقول أحدهما صاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
 من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه بلفظ البيهقي
 بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
 بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
 عن أبي الوضئ عن أبي هريرة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
 البائع فلما أصبح قال لأرضاءها فقال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وكان في خياره شعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
 أيضا من طريق جيل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
 لنا من رجل فرسا فأقنصنا في منزلنا يومنا وإياتنا فلما كان الغد قام الرجل
 يسرح فرسه فقال له صاحبه إنك قد بعيتني فأختصمنا إلى أبي هريرة فقال
 إن شئتما قضيت بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكم تتفرقما
 (فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو لا فترق بالاقوال (قال)
 أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بعيت
 منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
 له من الخيار هو ما كان للبائع أن يعطل قوله للمشتري قد بعيتك هذا العبد
 بألف درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
 وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن تفرقا يغن الله
 كلاما من سمعته فكان الزوج إذا قال للراة قد طلقك على كذا وكذا فقالت
 المرأة قد قبلت فقد باءت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهما
 فقالوا كذلك إذا قال الرجل للرجل قد بعيتك عبدي هذا بألف درهم فقال
 المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهما (ومن)
 قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
 عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار المذمومة وفي هذه

الا فتأري العرقه بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بعثك
عبدى هذا بال درهم قل الخياط من ذلك القول ان يقبل ما لم يسارق
صاحبه فاذا افترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولو ان هذا الحديث
جاء معلما ما يقطع ما للخياط من قبول الخسامة التي خاطبه بها صاحبه
وأوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علما ان افتراق ابدانهما بعد
الخسامة بالبيع يقطع قبول تلك الخسامة (وقد روى) هذا التفسير
عن ابي يوسف قال عسى وهذا أولى مما حمل عليه هذا الحديث لا ما رأينا
العرقه التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي العرقه في الصرف فكانت تلك
العرقه انما يجب بها مساد مقدمه تقدم ولا يجب بها صلاحه وكانت هذه
العرقه المرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين ارا
جعلها على ما ذكرنا فسد اما كان تقدم من عند الخياط وان جعلها
على ما قال الذين جعلوا العرقه بالابدان يتم بها كانت بخلاف فرقة الصرف
ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه لان العرقه المتفق عليها انما يسد بها
ما تقدمها اذ لم يكن تم حتى كانت (فأولى) الاشياء ان نجعل هذه
العرقه المختلف فيها كالعرقه المتفق عليها فيجب بها قساد ما قد تقدمها
ما لم يكن تم حتى كانت ثبت بذلك ما ذكرنا (وعسى) بن أبان هذا من
احساب محمد بن الحسن ونسائه ما كان الحجة وراه الامامون أعجب به
كثيرا وترجم على الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره المحوارزمي (قلت)
وحاصل ما هم من تقريره أن ابا يوسف يرى ان التفريق المذكور
في الحديث هو ما عرق بانه بان بعد الاحتجاب قبل القبول (وحاصل)
ذكر من أولوية هذا لوجه انما هو في اشرع ان العرقه موجهة للفساد
كما في الصرف قبل القرض واد كونه يوجب التمام لا نظيره في السعر
وكان مد كريا أولى لكونه مراد فتأمل (واضح) القائلون بعرقه بالابدان
أن الخبر ما نقل ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالحجسار ما لم يتفرقا قالوا وهما
قبل البيع متساومان فاذا تباعا صارا متبايعين فكان اسم التبايع
لا يجب لهما الا بعد العد فتم يجب لهما الحجار واحتجوا أيضا بروي عن
ابن عمر في الصحيبين من رواية نافع عنه كان ابا جرحلا فاراد أن لا يقبله

قام فشي هنية ثم رجع اليه ورواه الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان ذلك
 عنده على التفرق بالابداً وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك أيضاً واحتجوا أيضاً بحديث أبي هريرة
 الذي قدمناه آنفاً حيث قال للذين اختصما اليه ما أراكم تفرقتما فكان
 ذلك التفرق عنده والتفرق بالابداً ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
 (والجواب) عن ذلك اما قولهم لا يكونان معا يعني الا بعد أن يتعاقدا البيع
 وهما قبل ذلك متساويان وذلك افعال منهم لسعة اللغة فانه يطلق على
 المتساويين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يدونا بتبايعا وقد سمي
 اسمعيل أو اسحقاق ذبيحاً لقربه من الذبح وان لم يكن ذبيح وفي الحديث
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
 ومعهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزيلعي وأما قولهم ادعاهما متبايعان
 بعد البيع فقد ذكرنا ان الحق فيه حاله البيع ولا به يحتمل ادعاهما
 متبايعين لقربهما من البيع كما سمي العَصِير حراً (واوصحه) شارح المختار
 في الاحوال ثلاثة حالات لم يوجبها الايجاب ولا القبول وحالة وجدتهما
 كلاهما وحالة وجدتهما احدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليهما في المحالة
 الاولى والثانية بحسب اعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعبدت المحالة
 الثالثة ادهى جامعة قريبة الى الحقيقة اذا شارع ابقى الايجاب مادام
 في الجحاس ليراط بالقرل انتهى (وقال) الريعي ونما كان له خيسار
 الممول لانه لو لم يكن له الخيار لارم البيع من غير اختيار الاخر ولدخل
 في ما يكره وليس ذلك في وسع الموجب وللوجب ان يرجع في هذه الحالة
 له ليس فيه ابطال حق غير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
 ذكرنا ان ابن عمر من قوله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في العرقه فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
 ان يكون أشكك عليه تلك العرقه ما هي فاحتملت عنده العرقه بالابداً
 على ما ذكره واحتملت عنده العرقه بالابداً على ما ذهب اليه عيسى بن
 إبان واحتملت عنده العرقه بالاقوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدلله انه باحذها أولى منه مما سواه منها فارق بياته بيده احتمالا
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لباته نقض البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يصح كون حقه على غيره انتهى
 (وقال) الزباني تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (ومما) بعض
 ان ابن عمر كان يفعل ذلك لتطاع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهري عن حمزة بن عبد الله ان ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فقه ومن
 مال المتاع فدل ذلك انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل الفرقة التي
 تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المتاع حتى يملك من ماله ان هلك فهو ذل ادل على مذهبه في الفرقة مما
 ذكرنا (وأما) ما ذكرنا عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضا عندنا لان
 في الحديث المذكور فلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقتما فقيامه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقام بعد
 البيع مدة يعلم ان كلا منهما قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تارك لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف نصار فاقبل القبض لغسدا الصرف فلذلك لو كان الخيار
 واجبا في البيع بعد عقده لقطعه هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أورد البيهقي في السنن في آخر
 باب أخبار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن هيثم انه
 حدث الكوفيين بحديث البيهقي بالخوار قال فحدثوا به أبا حنيفة
 فقال ان هذا ليس بشيأ رأيت ان كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البيهقي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصده المحقق وببإسناده في كل شيء لوجه الله
 تعالى لا يدل ولا العبدية فهو في اراده لا مثال ذلك بعزل عنه لانه أورد
 مورد التنقيص لاشان هذا الامام العظيم قدس سره عند الله وعند الناس
 والاهتمام بجانبه (ولقد) كنت اسمع مشايخي دائما يقولون ان البيهقي
 متعصب وكنت لا اصدق ذلك وأحمل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا امامه الذي تقلد مذهبه ان بغض عن أئمة الدين أو يطعن

في المحدثين وهذه حكاية مفككة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
 وشخصت به كتب أصحابه ومخالفته من ورعه وزهده ومخالفته من الله
 تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
 تقدير صحة المحكاة لم يرد به قوله ليس هذا بشي المحديث وإنما أراد ليس
 هذا الاحتجاج بشي يعني تأويله بالتفرق بالأبدان فلم يرد المحديث بل
 تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى وإن
 يتفرقا يغن الله كلامه من عبته (ولهذا) قال رأيت لو كان في سفينة أو تأويل
 المتبايعين بالمساومين (وقول) ابن السديني أن الله سائله عما قال فلا
 شك فيه كل مشمول من قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أمدحوا ولم يترك
 النصوص تضاد (ثم) هو لم ينفرد باحتجاده في هذا القول بل وافقه عليه
 شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والتورى والنخعي وغيرهم فإن
 هذه الاصبيية لمن تأمل (واقدر تجتنب) من الشيخ في الدين السبكي
 حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في حق القريب مانعه
 ولقد كنت من أيام نظرت في الغاية شرح الهداية لقاضي القضاة قس
 الدين السروجي الحنفي رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحة لاهل
 العلم واحسان ولى به اجتماع فرأيت ذكر فيه ان السبكي متعصب فاستحييت
 هذه الكلمة وامتصت منها وانها الكلمة تملأ الفم وكيف تصدر من عالم
 أو يظنها أو يتوهمها ولا تصدر الا عن جهل وفغلة عن رتبة العلماء وما
 يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
 والكلام في دينه وشرعيته والعصية في الجهال الذين لم يتدبروا بشي
 من العلم فبيحة فكيف بن عنده شيء من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
 وخطرت ان هذا هو معنى ما شاع على السنة الناس ان محوم العلماء
 معصومة لان الوقعة فيهم وقبعة في الشرية الى آخر ما قال (وانت) اذا
 عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحجة الا قد والامام فما
 ظاهره انه نقض أصلا من أصول الشريعة على زعمه وصار في عدمه من
 لم يعبأ بكلامه ومثل هذا لا يقوله الامتصاص (سئلنا) ان السروجي عاب
 في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والمحطوب عابا في حق الامام فنسبنا اليه

قوله الامتصاص
 التواء في عصب
 الرجل اه

أوشاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلم المارضي أو فليردها وصاعا
من تمر (وفي) لفظ من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند) البخاري
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة بمائة فردها فليردها صاعا من تمر
هكذا ذكره موقوفاً ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصريفة شيئاً
لاموقوفاً ولا مرفوعاً (وأخرج) الطحاوي من طريق محمد بن سيرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفعه من اشترى شاة مصراة أو لقمه مصراة
فخافها فهو بخير النظرين بين أن يحتارها وبين أن يردها وإنه من طعام
(قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصراة إذا اشتراها رجل
فخافها لم يرض حلابها فيمأينته وبين ثلاثة أيام كان بالخيار أن شاء أمسكها
وإن شاء ردها وردمها صاعاً من تمر (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار
(ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردها ويرد معها قيمة صاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضاً قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فقولوا ليس للشترى ردها
بالعيب وإلزمه يرجع إلى البائع بنقص العيب (ومن) قال ذلك
أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن ما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك مما قد تقدم في هذا الباب من سؤخ (فروى) عنهم
هذا الكلام مجلاً (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
(وقال) محمد بن شعاع فيما أخبرني عنه ابن أبي عمران أن نسخة قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن الخيار لا يحد بعدها إلا أن استثناء بقوله لا يبيع الخيار
(قال) الطحاوي وهذا التأويل عندي فاسد لأن الخيار المجهول
في المهرأة الغناه وخيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (المرى)
أن رجلاً لاواشترى عبداً فقبضه وتفرقا ثم رأى به عيباً بعد ذلك أن له رده
على بائه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروى في الآثار المذكورة
أنه صلى الله عليه وسلم في ذلك وذلك المبتاع للشاة المصراة إذا قبضها
فاحتلمها ولم انها على غيرها كان ظاهره منها وكان ذلك لا يعلم في احتلامه مرة
ولا مرتين جملة له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام ليحتلمها في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاها فقد رزمت واسستوف بما
اشترى وان كان ظاها بخلاف باطنها فقد ثبت العيب ووجب له رد هابه
فان حاتم بعد الثلاثة الايام فقد حلتها بعد علمه بعيبها فذلك رضاه عنها
فلهذه العلة وجب بها فساد التاويل المذكور (وقال) عيسى بن ابان
في كتاب المحبة صكان ماروي من المحكم في المصراة بما في الآثار الاولى
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (فمن) ذلك ماروي
في الزكاة انه من اداها طاعة فله اجرها والا اخذناها منه وشعرها له عزمة
من عزمان ربنا (ومن) ذلك ماروي في حديث عمرو بن شعيب في سارق
الغرة التي لم تقصر زانه بضرب جلدات في كالا ويغرم مثلها فيه كان المحكم في
اقل الاسلام كذلك حتى نسخ الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى اماكنها
ان كانت لها امثال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصريفة وان يبيع المحفلات خلافة ولا يحل خلافة مسلم
فكان من فعل ذلك وبيع ما قد جعل يبيعه مخالفا لما امر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وادخل فيه ما نهى عنه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن
المحلوب في الايام الثلاثة للشترى بصاع من تمر وامله يساوي اصعها كثيرة
ثم نهضت العقوبات في الاموال بالاعاصى وردت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد زايها اللبن علمنا ان ذلك
اللبن الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم المبيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
المبيع عليها فذلك للمشتري فلما لم يمكن رد اللبن بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك يبيعه ولم يمكن ان يجعل اللبن كله للمشتري اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع يبيعه اياه الشاة التي قد ردناها عليه بالعيب وكان ملكه كله
يجزى من الثمن الذي وقع به المبيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللبن سالما له بغير ثمن فلما كان ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه ببقصان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد رايت في ذلك وجهها واشبه عندي بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان لبن المصراة الذي

احتمله المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتلمها فيها قد كان بعضها في ملك
البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلمها
مرة بعد مرة فكان ما كان في يد البائع من ذلك مبيعا اذا وجب نقض البيع
في الشاة فوجب نقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعسا كان
ملكه بسبب البيع ايضا وحكمه حكم الشاة لانه من يدها هذا على مذهبننا
وكان الذي صلى الله عليه وسلم قد جعل المشتري المصراة بعد رددها جميع
لبنها الذي كان عليه منها بالصاع من القمح الذي اوجب عليه رده مع
الشاة وذلك اللين حينئذ قد تلف او تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
لبها دينيا بصاع تمر دين فدخل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من رد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر ان
الذي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكائي بالكائي يعني الدين بالدين
فخرج ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصراة وقد ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله المحراج بالضممان
وقامته العلماء بالقبول وزعمت أنت ان رجلا لو اشترى شاة فلهبها ثم اصاب
بمساء غير التحفل أنه بردها ويكون اللين له وكذلك لو كان مكان اللين
ولم يلد له رددها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من المحراج الذي
عليه صلى الله عليه وسلم للشترى بالصمان لم يضمن له الصاع الذي
توجه على شترى المصراة اذ ارددها على البائع بالمصراة ان يكون عوضا
عن جميع اللين الذي احتمله منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
وقوع بيع رحلت بعضه في ضرعها بعد البيع او يكون عوضا عن اللين
الذي كاد في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنها فقد
نقصت بذلك أصلك الذي جعلت به اللين والولد للمشتري بعد الردة يا عيب
لأنك جعلت حكمهما حكم المحراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
للمشتري بالصمان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في ضرعها في وقت
وقوع البيع خاصة والباقي سالم للمشتري لانه من الخراج فقد جعلت للبائع
صاعا دينيا بالدين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به بارك أصلا من أصولك وقد كنت

أنت بالقول تبسح هذا المحكم في المصراة أولى من غيرك لأنك أنت تجعل
اللبن في حكم الحراج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تبيينه) قد عقد
البيهقي باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وذكر
فيه حديث المصراة ولا يخفى أنه لا حاجة فيه إذ جعل فيه الخيار للمشترى بلا
رضا البائع ولا بأن يشترط عند العقد فتأمل * * *

* (البيع الفاسد) *

(اعلم) أن البيع على أربعة أقسام (صحيح) وهو الم شروع بأصل ووصف
ويفيد المحكم بنفسه إذا خلأ عن الموانع (وباطل) وهو غير مشروع أصلا
(وفاسد) وهو شروع بأصله دون وصفه وهو يفيد المحكم إذا اتصل به
القصد (دموقوف) وهو يفيد المحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه
لأجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزبائي (وفي) شرح المختار البيع
نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي
وهو في صلب العقد وضعيف والبيع الفاسد يفيد الملك بالقبض خلافا
للشافعي والفاسد أكثر وأعم لاشتماله على الباطل والمكروه فكل باطل
فاسد ولا عكس (وفي) صدر الشرع أربعة لا فرق بين الباطل والفاسد
عند الشافعي * * *

* (بيان الخبر الدال على أن بيع المحرم باطل) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني أنه سمع عمار بن الخطاب
رضي الله عنه يقول عن بيع المحرم وأكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول قال الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحرموا أكلها
واستحلوا كل ثمنها إن الله حرم بيع المحرم وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه
ابن خزيمة عن طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الفتح يقول وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع المحرم وميتته والخنزير
والاصنام فقبل يارسول الله أريد شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن
ويبنى بها الجلود ويستصبح بها الناس فتسال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قال الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها

أجلوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه (وأخرجه) من حديث ابن عباس قال بلغ عمر
 أن سمرة باع خرافة قال قاتل الله سمرة الم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها فباعوه (وعند)
 ليخاري بلغ عمر أن ملأها باع خرافة قال قاتل الله فلان لم يبق له سمرة وفي
 بعض ألفاظه عن أبي صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (وأخرجه) مسلم
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوها وأكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرم عليهم الشحوم فباعوه
 وأكلوا ثمنه (وأخرج) أيضا من حديث ابن عباس رفعه أن الذي حرم
 شربها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه أن الله حرم
 الخمر وفي أدركته هذه الآية وعنده من سائى فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تفردهما مسلم عن البخاري (قال) الزيلعي يبيع الميتة والدم والخنزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلوها لكانت
 المشتري لم يضمن لأن العقد في الباطل غير معتبر فيبقى القبض باذن المالك
 وقيل يضمن لأنه لا يكون أدنى حالا من القبض على سوم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والأصل) فيه أن يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالحمر والدم والميتة التي ماتت حية فأنفها باطل
 وإن كان ما لا عند البعض كالحمر والخنزير والوقوذة فإن هذه الأشياء مال
 عند أهل الذمة فإن بيعت يدين في الذمة فهو باطل وإن بيعت بعين فهو فاسد
 في حق ما يباعها حتى تملك وتضمن بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لأنها غير متقومة لما إن الشرع أمر بآثارها وفي تملكها
 بعدة تصود الأعزار لها فكان باطلا وذلك بأن يشتريها يدين في الذمة
 لأن الثمن من الدرهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها إذا كان باطلا فلهذا أو لم تكن مقصودة بان كانت دينا في الذمة
 كالفداء من المنصور يضمن ما يباعها وفيه أعزازه لها لئلا لا الثمن
 يبيع لما ذكرنا والأصل المبيع وكذا إذا كانت معينة وبيع بعين مقايضة
 من روادق في حق ما يباعها باطلا في حقها (الوحيدية) عن محمد بن قيس
 أن رجلا من ثقيف يكنى أبا عامر كان يهودى إلى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خرفاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
خبر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا طمران الله
تعالي حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل غدا وبعتها واستمنع
بئنا على حاجتك فقال ان الله تعالي حرم شربها وحرم بيعها واكل ثمنها
كذا رواه المحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
السبائي انه سأل ابن عباس عما يبيع من العنب فقال ابن عباس ان
رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
ان الله قد حرمها قال لا قال فساؤا انسانا فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم ساررتة قال امرته ان يبيعهما فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
قال ففقه الزادة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري

(بيان الخبر الدال على حكم المزبنة والمحاقلة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن المزبنة والمحاقلة كذا رواه البخاري وهو متفق عليه وزاد
مسلم وزعم جابر ان المزبنة يبيع الرطب في النخل بالتمر كيلا والمحاقلة
في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالحطب كيلا

(بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزبنة وان يشتري النخل
سنة أو سنتين كذا رواه طلحة وابن خنبل وعند ابن عبد الباقي وابن خنبل
وطلحة أيضا (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
له (أما) يبيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بافظ نهى عن
المحاقلة والمزبنة والمعاومة والخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
في المعاومة (وعنه) أيضا نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
البخاري يبيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
حبان (وفي) شرح المختار المزبنة يبيع التمر على النخل بتمر مجذوذ
مثل كيبله خرصا والمحاقلة يبيع المحنطة في سنابها بمحنطة مثل كيبلها خرصا
ولا يجوز ان للنهي المقتدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

المحرص كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على النخيل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا ملقحة بالحقيقة في التحريم وكذا يبيع العنب
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء القمح على ربه وس النخيل
 بقرمحذ وذ على الارض خرصا فيعادلون خمسة أوسق ولا يجوز فيما زاد على
 خمسة أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودله) نهى عن المزابنة
 ورخص في العرايا وهو ان يتناع قمارا محذوا بخرصه ساقرا على النخل فيما
 دون خمسة أوسق (قلنا) العربية هي العطية لغة وتأويله ان يجب الرجل
 ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
 في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خلاف الوعد والرجوع في المبة فيه عطية
 مكان ذلك ثمرا محذوا بخرص دفعه للضرر عن نفسه وتقاديا عن الخفاف
 في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يصره لك لا وهوب له مادام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من القمح ولا يكون عوضا عنه بل هوهبة مبتدأة
 (وانما) معنى بيعا محذوا لانه في الصورة عوض يعطيه واتفق ان ذلك
 كان فيعادلون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وركبت عن السبب والحمل على هذا أولى كبلالة تضاد
 الآراء انتهى وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوى

(بيان الخبر الدال على النهى عن بيع الغرر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبيرى
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله
 (وسلم) عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 المحصاة وعن بيع الغرر فترديه سلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر
 وانما لم يحذر ذلك لانه باع مالا بما يكره (وقد) أخرجه أحمد وقفا ومرفوعا من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من المسيب وعبد الله والصحیح وقفه وقال الدارقطني في العلل
 اختلاف فيه والصحیح وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

ابن أبي عامر في كتاب البيوع له من حديث عمران بن حصين مرفوعا
بلفظ نهى عن بيع مافي ضرر مع المساشية قبل ان تحلب وعن الجنين في
بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقح وحبل
الحبلة وعن بيع الغرر ورواه مالك عن أبي حارم عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر

(بيان الخبر الدال على النهي عن النعش وعن بيع المحصاة)

(أبو حنيفة) عن أبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على حطبة
أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ولا ينكح امرأة على عمتها ولا على خالتها
ولا تنال طلاق أختها التكم في مافي صحتها فان الله هو رازقها (وقال) من
استأجر أجيرا فليعلم أجره ولا تنسأ جسوا ولا تسأيه وابتاعوا الحجر كذا رواه
محمد بن الحسن في الاستئجار عنه بطوله ورواه الحارثي عن طريق الهيثم بن
الحكم عنكم وابن خسر عن طريق عباد بن العوام (ومن) طريق أبي
عروبة الخرواني عن جده ثلاثهم عنه الا ان حديثهم انتهى الى قوله فليعلمه
وقد تقدم هذا الحديث في أبواب النكاح (وفي) المتفق عليه من حديث
ابن عمر وأبي هريرة رفعاه نهى عن النعش وعند مسلم من حديث أبي هريرة
رفعه نهى عن بيع المحصاة (وأخرج) ابن الجارود في منته بلغة
لاتسأيه وابتاعوا المحصاة (وقال) محمد بن الحسن اما قوله ولا تنسأ جسوا
فالرجل يبيع البيع فيزيد رجل آخر في الثمن وهو لا يريد أن يشتري البيع
بذلك غيره فيشتره بذلك على سوءه وهو النعش (وأما) قوله ولا تنالوا
بأقارب الحجر فهذا بيع كان في الجاهلية يقول أحدهم ادا أقيمت الحجر فقد
وجب البيع فهذا مكره وهو تعليق بالشرط والبيع فاسد فيه (وقال)
الزبلي وأما مكره النعش فمسا اذا كان الراغب في الساعة يطأها بمزنة
وأما اذا طلبها بدون مزا فلا بأس بأن يزيد حتى يبلغ قيمتها *

(بيان الخبر الدال على النهي عن الاستيلاء على سوم أخيه)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله
عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستأمر ارجل على سوم

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسر ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضهم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سوم المسلم وفي لفظ آخر وأن يستام الرجل على سوم أخيه (قال) الزبلي وأما يكره الاستيام فيهما إذا جنح قلب البائع إلى البيع بالثمن الذي سحاه المشتري وأما إذا لم يجنح قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره أن يشتري بأزيد لأن هذا بيع مع من يزيد * (بيان الخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادي) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسر ومن طريق الوليد بن شجاع عن أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طلحة من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاده لم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قولك حاضر لباد قال لا يكره له سحارا (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بن زيادة وإن كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا إذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي لمسا فيه من الضرر لهم وأما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لأنه عدم الضرر (وفي) شرح المختار هو أن يجاب البادي الساعة في أخذها المحاضر يبيعهما له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الحجاب

* (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأم وولدها) *

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة فربق من اليمن فاحتاج إلى نفقة ينفعها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلم أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والمه قال احتجنا إلى نفقة فبعتنا ولدها فأمر برده كذا

رواه المحارقي من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن خسرو من طريق حمزة بن حبيب الريات عنه الا انه قال اوجيعة عن عدا الله بن الحسن ابن علي بن ابي طالب ورواه الاشعري من طريق الحسن بن محمد بن علي عن ابي يوسف عنه كذلك ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال وبه احدى كره ان يرق بن والدة وولدها اذا كان صغيرا وكذا بن الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين او كان احدهما صغيرا وأما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول أبي حمزة ورواه الحسن ابن ريار ابيه عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي بن ابي رقيق بن حارثة وولدها دهايا الى عليه السلام عن ذلك ورد التبع وكذلك أخرجه الدارقطني والمحاكم وفي الباب حديث أبي أيوب من فرق بن والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والمحاكم (وعنه) ابن ماجه من حديث أبي موسى لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد والوالدة ومن الخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني ، (بيان المحرم الدال على ان البيع بطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) * (أوجيعة) من أبي يعقوب عن حمزة عن عدا الله بن عمرو عن أبي عبد الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن أسيد الى مكة وقال انه من أهل شرمين في بيع وعن بيع وسلف وعن ربيع مالم يضمن وعن بيع مالم يقبض كذا رواه المحارقي من طريق شمس الوليد وعلي بن مهدي كلاهما عن أبي يوسف عنه والاعطى لأخيه ورواه طلحة والاشعري من طريق شمس الوليد ورواه ابن خسرو من طريق الاشعري (أوجيعة) عن يحيى بن عمار الله بن موهب الميمى العرسى الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان ينفى قومه مذكرة كذا رواه طلحة من طريق حمزة عن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا وابن موهب عنه (أوجيعة) عن علي بن عامر عن عدا الله بن عبد الواحد عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال له انما لي أهل الله فاعلمهم من أرفع حصاها مذكرة كذا رواه طلحة من طريق حمزة عن حبيب الريات عنه ورواه ابن خسرو من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد

عنه (أبو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه أهلك فذكره كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه طحطا وابن نسرو والكلابي (قال) الشريف المحمدي في التذكرة صوابه يحيى عن عامر الشعبي ثم قال يحيى بن عبيد الله الحميري عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث ابن أبي سالم عن عطاء عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة فنهاه عن ساف الم يضمن (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقال لي أمرت على أهل الله بتقوى الله لا با كل أحدكم من ربح ما يضمن وانهم عن ساف وبيع وعن الصفقة في البيع الواعد وان يبيع أدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضا من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم عن بيع مالم يقبضوا ورجع مالم يقبضوا وعن قرض وبيع وعن شرط في بيع وعن بيع وساف (ثم قال) تقر به يحيى بن صالح الأدي عن اسمعيل وهو ذكر هذا السند وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن ابن محلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرطين في بيع وعن ساف وبيع وعن بيع ما ليس عندك وعن ربح مالم يضمن (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعتاب فذكره بالغلة المتقدمة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما قوله ساف وبيع فالرجل يقول للرجل أبيع عبدي هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا أو يقول تقرضني كذا وكذا على ان أبيعك كذا فلا يذبحني هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف المحالة والى شهر بالالفين فيقع عقد البيع على هذا وانه لا يجوز (وأما قوله) ورجع مالم يقبضوا فالرجل يشتري الشيء ويبيعه قبل ان يقبضه يرجع فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفعلا (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا
 رواه الطحاوي عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين البجلي
 عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع بيعا
 وشرط شرطاً فقال البيوع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك
 فقال البيوع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال
 البيوع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الكوفة
 اختلفوا في مسئلة واحدة ثم أتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي
 بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أتيت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال
 لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريرة واشترى الولاء أن الولاء
 لمن اعتق فالبيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فأخبرته بذلك
 فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت
 حملاً في المدينة فجاز البيوع والشرط جميعاً ورواه ابن خزيمة عن طريق
 جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن
 أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد أن ابن أبي
 الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد الله عن
 طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة
 (وأخرجه) المحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن كرع
 محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة وذكره
 وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) المحاكم في علوم الحديث من حديث عطاء
 الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن
 سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وهكذا أخرجه ابن خزيمة في المحلى
 والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لا مباحي ونقل
 فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قلت) واخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) عن ابي يعقوب عن جده عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصفتين في بيعة وعن
 بيع وسلف وعن بيع مالم يس عندك كذا رواه ابن خزيمة واخرجه الخمسة
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واخرجه الطحاوي من طريق
 داود بن ابي هند عن عمرو بن شعيب بالفظ نهى عن بيع وسلف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق ابيوب عن عمرو بن شعيب بالفظ لا يخل سلف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن ابي سليمان وعامر الاحول
 عن عمرو بن شعيب بالفظ نهى عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع يشترط فيه
 مالم يس منه (اعلم) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من وجب دابة فغن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثنيت
 سمائه حتى اقدم على اهلي وخالهم آخرون واقتروا فرقتين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة المبيع فاسد فكان من المجتهدين
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجهة لهم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابر ركوبها فكان الاستثناء للركوب مفصولا عن البيع
 لانه انما كان بعده فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقده هل هو كذلك أم لا والشاغل ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية وخذ بعيرك فها لك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في اصله بعد
 ثبوت هذه المسئلة لم يكن في هذا الحديث حجة لان الاشتراط فيه ذلك الشرط
 لم يكن بيعا ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع بوجب الملك للمشترى كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين ابطالوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والدال

على ان الشرط التي تشتري في البيوع كلها تبطل وتثبت البيوع فكأن من
الحجة عليهم ان حديث بريدة هكذا روى انها أرادت ان تشتريها مئة متها ما
أهلها إلا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعلى) الأول
أباحه البيع على ان تعتق المشتري وعلى ان يكون ولاؤه المعتق للبائع فإذا
وقع ذلك ثبت البيع وبطل الشرط وكأن الولاء للمعتق (وفي) حديث
عروة عن عائشة انها قالت لما أحب أهلنا أن أعطيهم ذلك تريد
الكتابة صفة واحدة فعاتت ويكون ولاؤك لي فلما عرضت عليهم بريدة ذلك
قالوا ان شأنا ان نتخسب عليك مائة من رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائشة لا يملك ذلك منها اشتريها فاعطيتهم فاعطى الولاء لمن أعتق وكان
في هذا الحديث مما كان من أهل بريدة من اشتراط الولاء ليس في بيع
واكن في اداء عائشة لهم الكتابة عن بريدة وهم قولوا عتد ذلك ولم يكن
تقدم ذلك الاداء من عائشة ملكه وكان ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بن عائشة ومن أهل بريدة
في شيء وليس في هذا دليل على اشتراط الولاء في البيع فكيف حكمه هل
يجب به فساد البيع أم لا (وأما) ما حث به الدين الأسد والبيع بذلك
الشرط ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأما وهو ي
عن شرطين في بيع وعن سابع وبيع فالبيع في نفسه شرطاً فالشرط فيه
شرط آخر كان هذا شرطين في بيع فهو داهوا الشرطان المنهيين عنهما
عندهم المذكوران في هذا الحديث وقد خولاه في ذلك وقبل الشرطان
في البيع هو أن يقع البيع على ألف درهم أو على مائة دينار إلى ستة ويقع
البيع على ان يعطيه المشتري أيهما شاء فالبيع فاسد لانه وقع بين شخصين
(وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث ريب امرأته عبد الله بن مسعود أنها
باعت لدا لله حارية واشترطت خدمتها وقد كرت ذلك لعمره فقال
لا يقربها (أخره) الطحاوي من طريق شعبة عن خالد بن سلمة سمعت
محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن ربيب الأوروا) الإمام عن الربيع عن
ابن مسعود يلهط به لحاب من امرائه حارية يشترىها بمائة مائة أبيه كذا
على أن تمسكها على ما أرادت يدها كعب أحق ما انفس فاشترىها منها

بالثمن ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوية لاحد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن ابراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عليه ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لايملك
 صاحبه ليس هذا يبيع كالح ولا يملك ذلك يصنع بحاله ما يصنع ملك يمينه
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر قال لا يجل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء أمه كما لا شرط فيه (فقد) أطل عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبيد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يرى خلاف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وانما
 كان على جهة العتق او تابعته اذ يرب امرأه عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امريرة على ما قد تقدم (فدل) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ولم يعلم أحد من
 الصحابة غيره من ذكر ما ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر ومن تابعه على
 ذلك عمر **ذكر** في كان ينبغي ان يجعل هذا أصلا واجعا من الصحابة
 ولا مخالف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله
 تعالى (فائدة) في شرح الخصام اعلم ان البيع بالشرط ثلاثة أنواع
 (أحدها) البيع والشرط جائز ان وهو كل شرط يقتضيه العقد ولا يملك
 كذا اذا اشترى أمة على ان يستخدمها أو طه ما على ان يأكله أو دابة على ان
 يركبها ولو اشترى أمة على ان يطأها فهو فاسد لان فيه نكاحا لا يملك
 الفرد بالعبودية وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كلاهما
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يملك وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين وهو ما من الشروط الفاسدة في هذه المسائل ونحوها
 أو لا عقود عليه اذا كان من أهل الاستحقاق كعتق العبد أو أعتقه انقلب
 جائزا فيجب الثمن عند أبي حنيفة لانه منهي به والشئ يتأكد بانتهائه
 وعندهما يجب القيمة وهو فاسد على حاله لانه به تقرر الشرط الفاسد

(والثالث) فوج البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يتقضى به العقد وفيه مصرة لاحدهما أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحدا وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط ان لا يبيعه ولا يبيعه ولا يلبس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يلبس الحجارية أو على ان يقرض اجنبيا دراهم ونحو ذلك فانه يجوز ويطل الشرط لانه لا يستحقه أحد فياغو لمخلوه عن العائدة وتنبني على هذه الاصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى

* * *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب للمعلم للصيد)
(أبو حنيفة) عن هشام عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طحطه من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن محمد بن عبد الله الكندي عن علي بن محمد بن محمد بن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طحطه من طريق محمد بن المنذر وابن خسر و ابن المظفر من طريق الحسين بن الحسين الانطاكي كلاهما عن أحمد بن عبد الله الكندي (ومن طريقه ايضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى ابن خسر عن ابن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نعيم بن اشكاب عن عبد الله بن ماهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة نهي عن مهر البغي وعصيب الفضل وعن ثمن السنور وعن الكلب الا كلب صيد (قال) البيهقي رواية حماد بن قيس فيها نظر (قلت) هم امن رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن سحت فذكر كلب المجنوم ومهر البغي و ثمن الكلب الا كلبا ضاريا فراياه ضعيفان (قلت) الوليد ضعيفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

المخرج والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في مستدركه (ثم قال) عنه لواحد بن عياض وسويد بن عمرو قال
حدثنا حماد بن أنس بن الربيع بن جابر قال سمعني عن ثعلبة الكلب والاسود
الاكلب صيدولم يدكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
مرووع داهل الحديث وان لم يدكر الابي صلى الله عليه وسلم وهو قول
أكثر اهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشفع الا اذا كان الحديث ذكره
اس الصلاح وتأييدها ثم عن أبي هريرة (ثم قال) ورواه عنه والله بن
موسى عن حماد بن ثابت في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أنخرج
الدارقطني هذه رواية ومعهما عن جابر لا أعلم الا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا مرووع مسند (ثم قال) اليعقوبي ورواه اليهم من حماد
وقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا ان ذلك الرواية
مرووعة ورواههم هذه مرووعة وقال فيه اسلم واهل سمعة ثقة راد
الجميع صاحبها (قول) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
في صحيحه والحاكم في مستدركه والزمع زيادة وزيادة النعمان بولية (ثم قال)
اليعقوبي ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الربيع عن جابر عن أبي صلى
الله عليه وسلم ولم يدر من قاله موسى (قلت) سمعني به الحسن بن أبي جعفر وهذا
حديث هذا لا بأس أخرجه حماد في مسنده بانه سمعني رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن من الكلب الا كلب لم يعلم (ثم قال) اليعقوبي وثابت عن
النبي صلى الله عليه وسلم حال عن حماد الاسد ثناء والاسد ثناء اسماء
في لهو قال الاسد روى من وجهين حماد بن عمار بن طارق بن الوليد بن
عبد الله عن حماد عن أبي هريرة ومن طارق بن اليعقوبي عن حماد عن أبي
الربيع عن جابر وهذا أخرجه الدارقطني من طارق بن اليعقوبي ثم أخرجه من
رواه سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الربيع عن جابر قال سمعني
عن ثعلبة الكلب والاسود واكلب صيدولم يدكر حماد عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا أصح من الذي له وهذا عطاء الدارقطني وهذه ثمانية
هذا في حكمه روى وهذا ج سويد اليعقوبي واهل أيضا هذا الواحد
عائث بن كراد في رواية هما أيضا اليعقوبي ثم ذكره الطحاوي وناهيه م

أيضا المجاج بن محمد مع التمرجج بالرفع فقال النسائي أخرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا ججاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم نسي عن ثمن السنور والكتاب الا كتاب
صبي وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث التميمي عن ثمن الكتاب فوجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقد رويناه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
انه نسي عن ثمن الكتاب ولم يفسر أن كتاب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين اما ان يكون أراد خلاف كلاب المنايع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنه نسخ كلب الصبيدهم فاستثناءه في الحديث المتقدم (ثم)
قد روي في ذلك عن التابعين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق أسرايل عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثمر
الكتاب السلوقي وهذا عطاء يقول هذا وقد روي عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكتاب من السمك فدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكتاب الممل فانه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فله فله هذا الزهري يقول
هنا وقد روي عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكتاب سمك فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الانصاري قال كان يقال يحمى في الكتاب الضاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثمر كلب الصبيد (وقال) البيهقي وروي الوبيعي
عن الشافعي عن بعض من كان يسيطره في هذه المسئلة فقال احبرني
بعض أصحابنا عن ابن اسحاق عن حماد بن أبي أنس أن عثمان اغرم رجلا
قتله عشرين بعيرا فقال الشافعي انشأت عن عثمان خيلا فله أخا بريا
الثقة عن يونس عن الحسن بن عثمان بن عفان يطلب وهو بأمر بقتل
الكلاب ثم قال وكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجر وحامد غيره لاسيما واشافعي كثير ما يعني

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهم اضعفان وكيف يأمر عثمان بقتل
الكلاب وأخر الأبرار من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن قتلها
الا لاسود منها فان صح أمره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات لمفسدة
طارت في زمانه (قال) صاحب القاموس فظهر بالمدينة اللعب بالحمام والممارشة
بين الكلاب فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (قال) الحسن
سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذهبوا الحمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الأمر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يفهم قتلها في وقت آخر
كما أمر بذبح الحمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يولي بن عطاء عن اسمعيل
ابن حماد عن وايس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب لذار بفرق من تراب حق على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجور واهمعيدين منصور
عنه ورواه البخاري في تاريخه حديثنا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسماعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يسمع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يسمع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
انتهى (تبعه) وقع في المداينة في حديث ابن عباس الا كلب صيد أو ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
الاقتناء وفي النكاح عن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور لانه
لا ينتفع به فصار كالمواثيق وسياق حديث الامام رخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشروط شمس الأئمة مجاوز بيع الكلاب ان
يكون معلما أو قابلا للتعليم والله أعلم

(بيان الحجر الدال على النهي عن الغش في المعاملات)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

قوله ولا تشفوا
في لا تزيدوا

٥١

الازرق وسعيد بن أبي المجهم وحماد بن أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن اسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بلفظ لا تتبعوا الذهب بالذهب
الامثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الامثلة
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائباً بظاهر (وبلفظ) لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الاوزن بالوزن مثلاً بمثل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزنا بوزن (وأخرج) مسلم أيضاً عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والنقر بالنقر
والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه النقر بالنقر
والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدا بيد فن زاد
أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه (وعنه) أيضاً رفعه الذهب
بالذهب وزنا بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلاً بمثل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضاً عن عباد بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والنقر بالنقر والمخ بالمخ
مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيروا كيف شئتم
اذا كان يدا بيد لم يخرج البخاري وهو أيضاً عند البيهقي بسند جيد وعند
مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثلاً بمثل وفيه قصة
ولم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر حبيب وفيه بيع هذا واشترى بقرته
من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني من مرسل بن المسيب لاربا
الاف ذهب أوفضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في الموطأ من
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) اعلم ان الامام رضى الله عنه يعتبر المساواة
في المحال عند العقد ولا يلتفت الى النقصان في المأكول ومحمدي يعتبر بالاولا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الامام الا في الرطب بالتمر فإنه يفسده بالنقص
(وأصل) الشافعي ان حرمة بيع الطعام بمجنسه هي الاصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليد مختص الا انه تعين التساوي هنا فيه في أعدل

الاحوال وهي حالة الجفاف (واختج) ابو يوسف ومحمد بن عماري عن سعد
ابن أبي وقاص رضي الله عنه رفعه نهي عن بيع الرطب بالتمر وقال
انه ينقص اذا جف بين المحكم وعلمته وهي النقصان عند الجفاف أخرجه
الاربعة وأحمد وابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمدا)
عدي هذا المحكم الى حيث تعدت العلة وابو يوسف قصره على محل النص
لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (وللامام) الكتاب والسنة (أما)
الكتاب فعمومات البيع نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن تراض منكم وظاهر النصوص يقتضي جوار كل بيع الاما خص
بديل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقى البيع متساويا
على ظاهر العموم (وأما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
رضي الله عنه حدث جوزي على الله عليه وسلم يبيع الحنطة بالحنطة والشعير
بالشعير والتمر بالتمر مثلاً بمثل عاماً مطلقاً من غير تخصيص وتقييد ولا شك ان
اسم الحنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الحنطة والشعير على اختلاف
انواعهما وادواتهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمذنب
والمبقع (وبدل) لذلك حديث عامر بن شعير الذي تقدم وقد كان اهدى اليه
رطباً فقال أو كل تمر خبير هكذا فاطا على اسم التمر على الرطب وكذا حديث
نهي عن بيع التمر حتى ترمي وقد تقدم والاجرار والاصفران اوصاف
البسر فداط على اسم التمر على البسر فدخل تحت النص (وأما الحديث)
المذكور فذا رده على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبله الا في المناظرة في معارضة
الحديث المشهور ومع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه تقدم
الخبير وان كان في هذا الاحاد على القياس بعد ان كان راويه هذلاً اله
العدالة (ثم) ان تضعيف زيد بن عياش عن الامام (قال) المذري ما علمت
احداً ضعفه الا ابن الجوزي نقل عن بي حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
خزم انتهى (قلت) يدل على جهالة ان المحاكم لما اخرج هذا الحديث
من طريق يحيى بن يحيى بن كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذنب الذي
بدأ الارطاب
في ذنبه والمبقع
المتخالف اللون
وهو معناه اه

أبو عياش هو
ابن عياش
المتقدم اه

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطررنا به في سنده ومتممه
 (فأولى) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث عمران بن أبي أنس لعلامته
 من الاختلاف والاسلال ويكون انتهى الذي حافى حديث سعد بن انما هو
 لعله لم يثبت له ولا يصر ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد حجة على بيع
 الرطب بالتمر من مال اليتيم لأجل التوفيق بين الأدلة وهذا قد أوردته
 الكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
 فقال قد رايناهم لا يحتلفون في بيع الرطب بالرطب مثلاً بمنزلة انه حائز
 وكذلك انما الرطب لا يمثل وان كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر
 وكل ذلك ينقص به انما عمله ويحذف ولم يصر الى ذلك في حال الجحوف
 فمما لم يصر الى ان يصر الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراعوا ما يؤول اليه من ذلك من جحوف ونقصان فالنظر ان يكون
 كذات الرطب باع يصر الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا يضر الى ما يؤول
 اليه من غير وجه عرف وهذا قول أبي حنيفة وهو المظهر عما والله أعلم
 (تبيته) عقداً يبق في السنين يا يا فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
 مطعوماً وكرهه حديث الطعام بالطعام من لا يمثل (وقد) فهم من اعط
 الطعام كل مطعوم وحالف ذلك في باب صدقة العطر حدث قال انه البر
 وصره ولم يسلطه العموم هاهنا دلالة ل لا كل المالح آكل الطعام
 (وقال) ان حرم أخرى الشاة في الربا في السقمونيا ولا يطلق عليه اسم
 طعام (وفي) الخبر بدلالة دورى يبطل عليهم بجوار بيع الحيوان
 بالحيوان متقاصداً مع كونه مطعوماً وان لم يكن في المحال كما ان السمك
 والمجراد ليسا مطعوماً في المحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذلك الطين الحمر اساني ما كقول شتري وان كان فيه ضرر
 ككثير من المضغومات

كاسان بآلة
 وراه المهر
 ٨

(بيان المحبر الدال على ربا القرآ الذي كان أصله في النسيئة)
 (أوجه ثمة) عن عطاء عن ابن عباس عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
 انما الربا في النسيئة وما كان يدايد فلا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المديدراس عيل بن عمر وعنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ماجه والطحاوى من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد الخدري يقول
الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم ثلاثين من زاد واستقر فقه دارى
فقلت له ان ابن عباس يقول غير هذا قال لقد قيلت ابن عباس فقلت
ارأيت هذا الذى تقوله أشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو وجدته فى كتاب الله فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا وجدته فى كتاب الله ولكن حدثني اسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الربا فى النسبة وفى آخرها الربا فى النسبة لم يقل البخارى من زاد
الى آخره وفى بعض طرقه أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منى وقال
لاربا الا فى النسبة وعندهما أيضا عن ابن عباس عن اسامة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لاربا فيما كان يد ايد وفى بعض طرقه عند
الطحاوى أنتم أقدم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منى وما قرأ من
القرآن الا ما تقرعون ولكن اسامة بن زيد حدثني فاقه (وفى) بعض
طرقه قول ابن عباس لابي سعيد أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوى ناويل حديث ابن عباس هذا انه
عنى به ربا القرآن الذى كان أصله فى النسبة وذلك ان الرجل كان يكرز له
على صاحب الدين فيقول له أجدنى الى كذا وكذا يكذا وكذا درهم ازيدكها
فى دينك فيكون مشتريا الاجل بمال فتهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ثم جاءت
السنة بعد ذلك بتعريم الربا فى التفاضل فى المذهب بالذهب والفضة
بالفضة وسائر الاشياء المكيلات والموزونات على ما مر فى الذى قبله من
حديث عباد بن الصامت وغيره فكان ذلك رباحا بالسنه وتواترت به
الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
على ان ذلك الربا الحرام فى هذه الاثر وغير الربا الذى رواه ابن عباس
عن اسامة رجوع ابن عباس الى ما حدثه به أبو سعيد فلو كان ما حدثه به
ابو سعيد من ذلك فى المعنى الذى كان اسامة حدثه به اذن لما كان حديث أبى
سعيد عنده بأولى من حديث اسامة وإنما لم يكن علم بتعريم رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه أبو سعيد فله ان ما كان حدثه به

القرمذي حسن صحيح (واسلم) من طريق مغيرة قال سألت شباك ابراهيم
عنه ثمان عن عاتقة عن هذا الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكاه قال مات وكاتبه وشاهده فقال انما نحدث بما سمعنا لم نخرج
البخاري هذا الحديث (واسلم) ايضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكاه وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري ايضا هذا الحديث (وأخرج)
عن موسى بن أبي حمزة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن غش الدم وغش الكلب وكسب الامة وامس الوائضة والمستهوشة
وأكل الربا وموكاه ولعن المصور وتعد البخاري في هذا الحديث
لعن المصور وبأخره عن أبي حمزة

(باب السلم)

وهو بالتقريب اسم العقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
والقياس يأتي جوار هذا العقد لانه يبيع المعلوم اذا يبيع هو السلم فيه
وهو مذكور في وقت العقد لانه يجوز رخصة بالنص
*(بيان المحر الدال على انه لا يبيع السلم في المدة قطع
عن أيدي الناس عند حلول الاجل)*

(أبو حمزة) عن جده عن سمع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن السلم في الخل حتى يبدوا صلاحه كذا رواه اثار في من
طريق محمد بن ابي النعمان عن (وعند) أبي داود عن رجل نحرى عن
ابن عمر عن رجل اسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تسهل ماله اورد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في النخل حتى يبدوا صلاحه في اساده رجل مجهول (وللطباي)
من حديثه انه نهى عن السلم في الخل حتى يبدوا صلاحه (ولان) أبي شدة
لا تسلفوا في الخل حتى يبدوا صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
ان كان السلم فيه وجودا عند العقد ومدة قطع عن أيدي الناس عند
الاجل لا يبيع انما ما وان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
الناس راحل او كان عند العقد وعند الخل ومنقطعاً فيما بينهما الا يبيع

عندما خلافا للشاهي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت المثل يصح
اتعاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
المثل والله أعلم

(بيان المحبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا أسلم مالا
في قلائص الى أهل معلوم في شيء لم يسمه فذكره ذلك بن مسعود وقال حدث
رأس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن حنبل عن طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار موطأ
دفع ابن مسعود الى ريد بن حنبل بن خالد بن النكري مالا مصاربة فأسلم ريد الى عتريس
بن عرقوب فأنص الحنبل (ثم قال) محمد بن حنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل
من الحيوان وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف
وقال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان ريد بن حنبل أسلم الى عتريس بن عرقوب فأنص الحنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل
في الحيوان (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الوري (وأخرج) البخاري
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكندي عن حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعيب عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال أسلم
ريد بن حنبل الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل فلوصل محمد بن حنبل
حل الأجل حابة فأنص الحنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل فأنص الحنبل
ناحدر رأس ماله (وأخرج) أحمد والاربعة والصياغ في المختارة عن حمزة
رواه عن عن بيع الحيوان بالحيوان سيئته (وعد) ثبت عن ابن مسعود
أنه قال الصالح في كل شيء الى أجل مسمى لم يسم به مالا الحيوان أخرج
الطحاوي من طريق أبي معشر عن ابراهيم عنه (وأخرج) البيهقي
طريق عبد بن جندب عن عمارة الدهني عن سعيد بن جندب عن ابن مسعود نحوه
(وذكر) البيهقي عن الشاهي ان بعض من تكلم معه قال اعلموا كذا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه ومنعه هو مطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم وابن جبير عن ابن مسعود مقطعة (قال)
ولكن أخرج الطحاوي من طريق شعيب عن عمارة الدهني عن سعيد بن

جبر ان حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
ابن مسعود (واخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
ابن مسعود نحوه ومراسيل ابن سيرين صحيحة على ان المقطع اذ لم يعارض
المنصنف به عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لعمري بن الحسن انت
أخبرني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البختري ان بني عم
لعمري ان اتوا واديا فصنعوا شيئا في ابل رجل قطعوا به لبن ابله وقتلوا صالحا
فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم ان يعطى
بواديه ابل امثل ابله وفصال امثل فصاله فانفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
مسعود انه يقضى في حيوان بحية وان مثله دينه لانه اذا قضى به بالمدينة
واعطيه بواديه كان دينه وتريد ان تروى عن عثمان انه يقول بقوله وانتم
تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال اسلم لعبد الله
في وصفه احدهم أبو زيادة وأبو زائدة مولانا تروون عن ابن عباس انه
أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له حبة انتهى (قلت) أبو البختري لم يدرك
عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغير بآخر عمره ومعارضته
الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطعة أيضا (ثم قال)
البيهقي وروى عن عمر انه ذكر في أبواب الريان يسلم في سن رواء عثمان بن
عمر حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ان عمر قال ذكره وهذا
منقطع (قلت) اخرج ابن أبي شيبة في المصنف وقال حدثنا أبو خالد الأحمر
عن جبال عن قتادة عن ابن سيرين ان عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا في التمهيد
(واخرج) الطحاوي من طريق حماد عن جبر عن أبي نضرة انه سأل
ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فان امرأنا ينووننا عن
ذلك قال فاطمعو امرأكم وأمرأنا يومئذ لعبد الرحمن بن عمر وأمه سائب
التي صلى الله عليه وسلم (ومما) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
حديث المعنى انه يحتلف اختلافا متباينا فلا يمكن ضبطه وان استقصى فيه
والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 * *
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالحزب الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواء طلحة من طريق عبد الوهاب بن نجدة عنه بإثم من هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عياش قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه فمتسكرا فمع على "أحدث هذا من جهلتها ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الأعمش عن اسمعيل بن عياش وقد رواه الإمام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه الخمسة الا النسائي بإفظ
 العسارية مؤداة والمنيحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطحاوي وعبد الزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والمدارقات كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من طريق سويد بن جبلة وقد قال المدارقاني لا يهمل له محبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له محبة والزعيم الكفيل والزمانة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الحفاظ في تخريج الرافعي وفيه اسمعيل بن عياش رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعفه ابن حزم بامعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الوصايا إثم ساقا واختصره ابن ماجه هنا وله في النسائي
 طريقان من رواية غيره أحدهما من طريق أبي عامر الوصاني والأخرى من
 طريق حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وجميعه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عياش

(باب المحوالة)

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى

(بيان الخبر الدال على جواز المحو بالدين دون الاعيان)

(أبو حنيفة) عن يهلول الجنون وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغني ظلم كذا ورواه ابن خزيمة وأخرج ابن ماجه بزيادة وإذا أحلت على ملى فاتبعه ولهذا أخرجه هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه مطلق الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملى فليتبّع وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه أصحاب السنن إلا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجوه) من طريق همام عن أبي هريرة (وجاه) في رواية أحمد وابن أبي شبة ومن أحيل على ملى فليعتل وهذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ فإذا أحيل وفي لفظ آخر وإذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي أصحاب الحديث يروون إذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف (قلت) والملى الغني وزناو معنى (وأما) خصت المحو بالدين دون الاعيان لأنها تبتنى على التقى وهو في الدين لا في العين لأن هذا نقل شرعي والدين وصف فرعى يظهر أثره في المطالبة بخازن يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا وهو الدين (تقدم) ولا يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى أى الإهلاك والتوى عند أبي حنيفة أحد الأمرين إما أن يجهد المحوالة ويصالح ولا يذنة له عليه أو يموت مفسا لأن البعز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على المحيل مطلقا إلا البراءة حصصا مطلقا ولا يعود إلا بسبب جديد بناء على أن الساقط لا يعود (وقد) أنكر ابن خزيمة عليه وقال إن أحاطه على غيره لم يحيل يدرى أنه غير ملى أولا يدرى فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لأنه لم يجهده على ملى (وذكر) البيهقي عن الشافعي أن محمد بن الحسن الخنيزع بن عثمان قال في المحوالة أو الكفاية يرجع صاحبها لا توى على مسلم فسألته عنه فزعم أنه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى قال الشافعي فهو في أصل قوله يطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة او السكفالة (قلت) الذي في كتب
الحنفية ان محمد اذ كره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه
البيهقي وأولوكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
بسند هذه (وكيف) يقال ذلك في السكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
على شرط موت السكفيل سفل ساذ كر أبو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم لعلمه
في ذلك بخلاف من الحساب (ثم قال) البيهقي الرجل المجبول في هذه
الحكاية خليف بن جعفر بصري لم يمتنع به البخاري وأخرج مسلم حديثه
الذي يرويه مع المسمر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه اثنى
عليه (وعني) بالمرور ابنا ابليس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
المسمر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
وكلامه هنا يوهم ان مسلما لم يمتنع به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
وكان يظلمه ويشني عليه وقال كان من أصدق الناس وأشدهم اتقاناً
ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجبولاً لا يعرف (وقال)
ابن خزم ويسان عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي قال في الذي
أحيل لا يرجع على صاحبه الا ان يفلس أو يموت وهو قول شريح والمحسن
والثعبي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المحيل (وحكي)
صاحب الاستاذ كاراً ايضا عن شريح والثعبي والنخعي اذا فلس أو مات
يرجع على المحيل والله أعلم (وأما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
في التاريخ ان له رؤية وحكي عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكي
عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة وعن يحيى وغيره انه بالغ ستاً تسعين
سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
فتأمل ذلك وانصف والله أعلم

(باب الشرصة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط المصدين فصاعداً بحيث لا يعرف
ولا يميز أحد المصدين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد أعني عقد
الشركة وان لم يوجد اختلاط المصدين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن
ثابت المهملة
وسكون الزاي
المجتمعة بعدها
رأى مهملة اهـ

[illegible]

أبيه عن جده به هكذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال وعبيد الانصاري (قال) الحافظ وعبيد
هو راوى الخبر ولم أرفى طريق الشافعي التعميم بآيه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عدا بن أبي شيبة ووكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن جهم بن عبيد
عن أبيه عن جده أن عمر دفع إليه مال بنين مضاربة (فأت) ولكن في رواية
الامام ان راوى الخبر هو جهم بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب العطاء)

(بيان الخبر الدال على ان من قضى بعير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن المحسن بن عبيد الله عن حميد بن أبي ثاب عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار
قاص يقضى في الناس بعير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك علمه
ويقضى بعير الحق فهذا في النار وقاص يقضى بكتاب الله وهو في الجنة
كذا رواه الحارثي من طريق أبي اسحق المزاري عنه (وأخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحافظ هو عن شرمط
مسلم وأما القضاة الثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار الذي
في الجنة ورجل عرف الحق يقضى به ورجل عرف الحق في النار في الحكم وهو
في النار ورجل قضى للناس على جهل وهو في النار (وقال) المنذرى
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) الحافظ في تخرجه
الرازي قال الحافظ في علوم الحديث تفرده الحارثي بن ورواته
مراورة ثم قال وله صريح غير ما ذكرت قد جعلتها في جزم معدن انتهى وهذا
الجزء عندي والمحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بطاهر هذا
المحدث فلم يشترط لأضاي الأ ولويه ولا تليد الجاهل وعبدنا وقد الجاهل
صحيح ويعمل بهوى غيره والمحدث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء * * * *

(بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس من حملة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الميم عن المحسن عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها بجمعها وأدى الذي عليه وأنى ذلك كذا رواه المحارقي والمخالي
في فوائده من طريق يحيى بن نعيم حاجب عنه (وفي رواية المحارقي
حسرة يدل خزي (وعند) المخالي عن الميثم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
البصري وأفضله قال يا أبا ذر الأمانة والمباقي سواء إلا أنه قال وأدى
الذي عليه فيها (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنه ابن سعد وابن خزيمة وأبي
هوانة والمحاكم يا أبا ذر أنت ضعيف وأما الأمانة والمباقي سواء وفي أوله قال
قلت يا رسول الله استعملني قال فذكره (تنبيه) قال قاسم بن قطلوبغا روى
في سننه هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل الميثم قال الحسيني
أبو غسان هو التيمي والمرادى الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومسلم ومروان قال الشيخ قاسم
أظنه الميثم فإن كنيته أبو غسان ذكره المزي في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
(قلت) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو الميثم بن حبيب الصديقي
الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات أئمة التابعين وذكره المحافظ
في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره المحافظ عبد
الغنى ولم يذكر من إخراج له وجوز المزي أن يكون له في (مد) انتهى يعني
أبا داود في المراسيل

(بيان الخبر الدال على فضل المحاكم إذا عدل في حكمه)
(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل أخرجه
الترمذي بلفظ أن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم مجلساً منه إمام
عادل وفي المتن في عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله وفيه وإمام
عادل (آداب القاضي) ع
(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة أن أباه كتب إليه أنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى المحاكم وهو غضبان كذا
رواه المحارقي من طريق أبي يوسف عنه وهكذا هو عند ابن حبان بهذا
اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
إلى عبيد الله بن أبي بكرة وهو قاضي مسجدتان أن لا تحكم بين اثنين وانت

غضبنا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احديين اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه انه كتب الى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي المحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في معتبر السنن وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق عليه عند الستة وأخرج الطبراني في الاوسط والمحارث في مسنده والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضي القاضي الا وهو وشبهه بمان ريان وفي السند القاسم العمري وهو متهم بالوضع

(بيان الخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والمجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الاقر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد أن يضع خشبة على حائطه فلا يمنعه كذا رواه المحارثي من طريق قاسم بن غانم عنه غير أنه قال على حائط جاره (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة ولفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره ان يغرز خشبة في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنكم معرضين والله لا نؤمن بها بين الكافكم ولفظ أبي داود اذا سمعتم أحدكم أخاه ان يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتكسوا فمال مالي اراكم قد اعرضتم لا تقينها بين الكافكم (باب الشهادة)*

وهي اخبار بصفة الشيء عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان وهي من المشاهدة والمعينة فمن حيث ان السبب المطابق للاداء المعينة تسمى الاداء شهادة والقياس بأبي كونه الشهادة حجة في الاحكام لانه خبر يحتمل الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع

(بيان الخبر الدال على ان المحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله والمجدي عن خزيمة بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه اعرابي
 يصعد ديبا فادعاه فقدمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة اشهد انك
 قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اين علمت ذلك قال فحيثما بالوحي وصدق قال فجعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه البخاري من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وحارثة واصر من حوشب
 كلهم (ورواه) ابصار من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه مخبرا
 بلفظ جعل شهادة خزيمة شهادة رجلين (ورواه) ايضا هذا اللفظ من
 طريق عبد الرحمن بن عداة عن ابيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 أي خزيمة (ورواه) اسخرو من طريق محمد بن اسحق وعداة
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة من طريق أي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا باللفظ السابق ومطولا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
 أبو داود وأبو حنيفة في صحيحه والمسائي والذهلي في حقه من طريق
 الزهري عن عمار بن خزيمة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من اصحاب أبي
 صلى الله عليه وسلم ان ابي صلى الله عليه وسلم لم ابتاع ورساما اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد بن حنبل من طريق الزهري حديث عمار بن
 حماد انه صار من اصحابه وهو من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان ابي صلى الله عليه وسلم ابتاع ورساما اعرابي فاستبغ به النبي صلى الله
 عليه وسلم لبقية ثمن فوسه فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي وأطأ
 الاعرابي فطعن رجل يعترض الاعرابي فمساوه به بالعرس ولا يشعرون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى راد بعضهم الاعرابي في السوق على
 ثمن العرس فمادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت متباعا
 هذا العرس فانتبه والابعتك فسام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع بداء
 الاعرابي فقال أوليس قد ابعتك فمادى الاعرابي قال لا والله ما بعتك
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل قد ابعتك فطعن الناس يلودون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعرابي وهما يتراخعا فطعن الاعرابي يقول
 فلم شهيد ايشهد أني قد ابعتك فسام المسلمين قال للاعرابي وبالك ان

الذي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الا حق حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة
 النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعراب فطفق الاعرابي يقول فلم يشهدنا
 يشهداني يا بعتك فقال خزيمة انا اشهد انك قد باعته فاقبل النبي صلى الله
 عليه وسلم على خزيمة فقال بسم تشهد فقال بسم يقرئك يا رسول الله جعل النبي
 صلى الله عليه وسلم لم شهادة خزيمة شهادة رحلي (وقد روى) في بعض
 طرق هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لخزيمة بسم تشهد ولم تكن معنا
 قال يا رسول الله انا اصدقك بخبر السماء ادلا اصدقك بما تقول (قال)
 الواحدى لم يسم لسا اخو خزيمة الذي روى هذا الحديث وله احوال يقال
 لاحدهما عبد الله والاخر وروح (وقد) رواه الدارقطني في الاثر من
 طريق ابي حنيفة محتصرا (واخرجه) عبد الرزاق وفيه مراسلي وفيه ثم
 ذهب وراد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يحد أن يكون باعها (واخرجه)
 أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى في مسنده وأبو نعيم في الحلية واس عساكر
 في تاريخ من طريق محمد بن رزاة بر خزيمة بن ثابت حديثي عبارة بن
 خزيمة عن أبيه (أبي) عن النبي صلى الله عليه وسلم اشتري وراسا من دوا من الحارث
 بن محمد وشهد له خزيمة له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعلنا على
 الشهادة ولم تكن معه حاضر قال صدقتك ما جئت به وعلمت انك لا تقول
 الا حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه
 فهو له وقال المندري وقيل اسمه سواء من قيس الحارثي ذكره غير واحد
 في الصحابة وروى انه محمد بن أبي بكر بعض المدافعين وقيل ان هذا العرس
 هو المخرور لله أعلم (واخرجه) ابن خزيمة أيضا من طريق عبد بن عبد الله
 والطرازي من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
 الحجاب عن محمد بن رواد عنه وهو عن أبي عمر العدني في مسنده من
 حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة نخوة وأظهله فأحار إلى صلى الله
 عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة (وعند) الحارثي من
 حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهم جميعا مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
 عليه وسلم شهادته بشهادتين (وفي) الحديث عن زيد وكان خزيمة يدعى
 دا الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افتخر الحبيان الاوس والمخزرج

٣٠ يعني الايتين
 مرة وله الى
 لقد جاءكم
 رسول الخ

فقال الاوس ومنا من جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين
(وعند) المحارب بن ابي اسامة في مسنده من حديث مجاهد عن الشعبي عن
النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجعله الاعرابي فجاء خزيمة فقال يا اعرابي اتجهد أن أشهد عليك انك بعته
فقال الاعرابي ان شهد على خزيمة فاعطى الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة انا لم نشهدك كيف تشهد قال أنا صدقت بخبر السماء
الا صدقت على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجلين فلم يكن في الاسلام من تجوز شهادته بشهادة رجلين غير خزيمة
(نقلت) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحفاظ الضاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحافظ الضاوي وما يستطرف قول بعض المحققين من شيو وحنان حديث
خزيمة أخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب أيضا عن عمران بن وهب (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي ان النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعلمه اذ كان صادقا بارا وجرى شهادته خزيمة في ذلك
يجري التوكيل لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم كعشادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

(بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المهدود في القذف)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو وأما
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خسر و من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في الثريب من حديث عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخائض
والخائضة وفيه ولا يجلود حدا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي الميج
قال كتب عمر إلى أبي موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا بمجلود في حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الاحمد وداني
فريفة (ووقع) في الهداية الاحمد وداني قدف (وتسك) الشافعي بطاهر
الآية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا والاستثناء ينصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول المحكم ومعاوية بن قرة وجماد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لابن خزمروين سامن طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وضح عن الشعبي في أحد قوله والنفسي
وابن المسيب في أحد قوله والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله
ومسروق وعكرمة في أحد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا لشهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم

(باب الدعوى والبيئـة)

(الدعوى) قول يطلب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمدعى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمدعى عليه من يجبر عليها
لانه المطلوب والبيئـة ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق *
*(بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيئـة والقدرة على الاصل
تطل حكم الخلاف)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بيئـة كذا رواه البخاري
وابن المظفر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالجلال عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه واللاجضه عيف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى بالبيضة على المدعي واليمين على المدعى عليه إذا أنكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البيضة على المدعي واليمين على
 المدعى عليه وكان لا يرد اليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيضة على المدعي واليمين على المدعى عليه كذا رواه
 طلحة عن طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والأربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لادعى الناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعى عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعى عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد بالله في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بأسناد جيد والدارقطني بأسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 معمول بهومه فالمدعى لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيضة
 في الخصومة كلها وبقبل بيضة كل مدعى سواء كان أصيلاً أو ثانياً (والطرف)
 الآخر غير معمول بهومه فإنه لا يجوز الاستحلاف في الحدود وكذا إذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائد (الأولى) لا يستحق المدعى
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيئات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعى عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعى (الثامنة) لا تقبل بيضة صاحب اليد في
 الملك المطلق (وفي) مسألتين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولزمه ما ادعاه عليه وعند

الشافعي لا يقضي به بل يرد اليمين على المدعي فان حالف المدعي أخذ المال وان نكل انقطعت الخصومة بينهما لان النكول يحتمل ان يكون تورعا عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترفعاً عن اليمين الصادقة (وانما ان اليمين واجبة عليه اظاها هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه باذل او مقر اذ لو لم يكن كذلك لا تقدم على اليمين تفصيلاً من عهدة الواجب دفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعي والشرع الزمه التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجع هذا المجانب في نكوله (والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعي خلافاً للشافعي واحجج بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والمحاسبون من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه والامام ابي حنيفة بقوله تعالى واستشهدوا لشهادتهم فان لم يكونوا رجالين رجل وامرأان ومثل هذا التماس كراهة صراحكم عليه ولانه قال ذلك ادنى ان لا ترتابوا ولا مزيد على الأدنى أى اقرب ان لا تشكوا في جنس الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (واجيب) عن الحديث المذكور بأن عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين أنه ليس بمحقق وظأعله الطحاوي بأنه لا يعلم فيسأله حديث عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العال سألت محمد بن داود عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقد روى الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس ومن الطحاوي بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس طائوساً أخرجه هكذا الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقال ابن عباس البر لا مطعن لاحد في اسناد هذا الحديث محتمل نظر فلاجل هذا الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد روى ما يعارض ما ذكره في الاستدراك روى هشيم أخبرنا المغيرة عن الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك وفي مصنف ابن أبي شيبة حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الا شهادة الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عامر مع ان أهل المدينة يقبلون شهادة

قوله تفصيلاً
أى تفصيلاً

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
 حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
 قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف عبد
 الرزاق أخ- برنا مع رسالت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
 أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
 (وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
 باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والمحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
 أنحنى وفي المحلى لابن خزم أول من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
 أنكاره المحكم بن عتيبة (ودروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
 لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
 تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير الميث بن سعيد يقضى به ولا يذهب
 إليه وحديث الصحيحين اليمين على المدعى عليه وفي رواية البيهقي على
 المدعى واليمين على من أنكر برده وكذا حديث الصحيحين شاهد ذلك وأوجهه
 مع ظاهر القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين
 وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفي
 ما اقتضته الآية وأيضا فإنه تعالى قال عقبا من قرضون من الشهداء
 وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويحتمل
 وزعموا أن يمين المدعى قائمة مقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعى ذميا فأقام
 شاهدا وجب أن لا تقبل يمينه كالأمر أنان ذميتين والله أعلم
 * (بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما أئنة فالقول
 قول البائع أو يتراذان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
 الأشعث بن قيس اشترى من عبد الله بن ربيعة من رقيق الأمانة فقامه عبد
 الله فقال الأشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله بعثك
 بعشرين ألفا فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلا فقال الأشعث فاني قد
 جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
 سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما امانة فالقول ما قال البائع أو يترادان
كذا رواه الحارثي من طريق عبد الله بن يزيد وأبي عبد الرحمن المقرئ
وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن أبيه والقاسم بن معن (ومن)
طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وأبي شهاب الحماطي والمعاقي
ابن عمران كلهم عنه إلا أن خارجة من قوله اذا اختلف والباقون بطوله
ورواه طحمة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المظفر من طريق عبد بن
العوام والمقرئ كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم بن أشعث
ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقية فهاذا كرا الحديث مثل الاول
إلا انه راد عن قوله بيعة والساعة فائمه كذا رواه الحارثي من طريق المقرئ
عنه (وفي) رواية عن حماد أن رجلا حدثه عن أشعث بن قيس (وفي) لفظ
آخر فاستخرج في زيادة الثمن وقصاه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
فذا كرا الحديث وفيه أو يترادان البسيع (وأخرجه) الأربعة والمحاكم
وأحمد والدارمي والبرار واللفظ لا يداوان أن اس مسعود باع للأشعث
رقية فام رقيق المحس بششرين ألف درهم فقال انما أخذتهم بعشرة آلاف
وقال ابن مسعود سمعت فذكروا الحديث وفيه فالقول ما يقول رب السلعة
أو يترادان وفي رواية لابس ماله والمبيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الامام
(وفي) روايه للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
بالحيار ونحوه للناسائي من وجه آخر وفيه قصة وأخرجه مالك بإسناد عبد
الله بن مسعود فساهه كالاول قاله المحافظ (قلت) أخرجه أبو داود عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده باللفظ الاول
(وأخرجه) النسائي وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
ابن مسعود فذكر معناه والكلام يزيدويه قصص (وأخرجه) ابن
ماجه وأخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
اس مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
كلامه (قال) المذري في اسناده هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
ولا يثبت به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو مقطوع
(قلت) اختلف فيه الاول عن يحيى بن معين فقول انه يسمع من أبيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي أباه (وقال) الجلي يقول
انه لم يسمع (ثم قال) المنذري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
مسعود كاه لا تثبت وقد وقع في بعضها اذا اختلف البيهقي والبيهقي قائم
بنفسه وفي اللفظة والسلسلة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
وقد تقدم انه لا يحتاج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العيس عن عبيد
الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يريد
الحديث المذكور في أول الباب (قلت) وكأنه لم يطالع على رواية الامام
عن حماد بن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكلام ثقات أثبات
وأبو العيس المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
السكراني ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كما في التقریب وأبو
قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهجائي على الصحيح
وانما النسخة لابييه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قاسم
نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميع طرقه صحيح به لكن
في لفظه اختلاف

*(بيان الخبر الدال على ان الخارج وذا اليد اذا أقام بيته على النتائج
فذا اليد إلى)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان رجلا اختصم اليه في باقة أقام كل بيته انها ناقة نتجت عنده
فتضى بها الذي في يده كذا رواه البخاري وطلمة وابن المظفر كلهم من
طريق أحمد بن عبد الله الكندي وهو اللخلاج (ثم) اختلفوا فقال
البخاري وطلمة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
(وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
واللخلاج ضعيف ولكن رواه طلمة من طريق أخرى ليس فيها اللخلاج
وكذا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن
المقرئ عنه وليس فيها اللخلاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن المهيم بن حبيب
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسر وأخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الالاعل بمن دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسر وقدرناه أيضا من غير طريق ابن المطهر أخرجه
 من طريق أبي بكر بن جردان عن بسر بن موسى عن المقرئ عنه وله طرق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن المهيم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن المهيم عن جابر والرجل المهيم عنده هؤلاء البعس هو الشعبي فسنه رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الاحوص عن
 سماعة عن تميم بن مرفة بلفظ ان رجلين ادعيا بهير أقام كل واحد منهما
 البيعة انه له ففضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما او تميم بن مرفة الطائي
 كوفي بروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 المحسّن كم من طريقه وقال منقطع ووصله الطبراني فقال تميم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة وأقام كل واحد منهما بيعة انهما دابة ففضى بهما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بيعة ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البيعة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيعتان فيه قائمتا على أمر رائد على
 ان يد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيعتان في ذلك الامر فترجحت بيعة ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيعتان على الملك لان بيعة الخارج أكثر اثباتا
 لانها تظهر الملك بخلاف بيعة ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بهير او دابة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيعة فجعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) أبو داود والنسائي أيضا بلفظ فبعث كل منهما
 شاهدين ففهمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما المكن في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصيصي وهو صدوق كثير الخطاء وهما ان القصة ان يحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تهاوت فصارت ركن لا بيعة له وحكم لها

نصفين لاستوائهما في البدو هو قول محمد بن الحسن وبه يقتضي (وفي) رواية
النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من
يده وودع اليهما (ثم) ان القضاء لذى اليد دون الخارج بعد أقامتهما
البينة على المتنازع اذ لم يدع الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة
والعارية وان ادعى تكون بيينة الخارج أولى وان ادعى ذو اليد بالتنازع
لان بيينة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذى
اليد (قال) صاحب المختار بيينة الخارج أولى من بيينة ذى اليد على
مطلق الملك خلافا لما في أى فان عنده بيينة ذى اليد أولى لما كدها باليد
لانها دليل الملك ولهذا التنازع في دابة وكل منهما يدعى انها نجت في ملكه
وأقاما البينة يقتضي بيينة ذى اليد (ولنا) ان البيئات شرعت لاثبات غير
الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بيينة مظهرة وليكن لما لم يكن لنا علم تلك
الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كالعلم الشرعية فانها إمارات في حق
الشرع وفي حقنا لما حكم الاثبات وبيينة الخارج أكثر اثباتا واطهارا
لانها أثبتت الملك من كل وجه وبيينة ذى اليد تثبته من وجه لان الملك
نائب له من وجه اليد والبينة ترجح بكثرة الاثبات اذ اليد دليل مطلق الملك
بخلاف النتائج

* * * * *

(باب الاقرار)*

(وهو) اثبات لما كان متزلا بأن ادعى عليه آخرا لما لا جازان يقر المدعى
عليه وجاز أن ينكره فاذا أقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على
المخبر ما أخبر به وهو حجة فاصرة بخلاف البيينة لانها انما تصير حجة بالقضاء
وللاضحية ولاية عليه فيتعدى الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء
وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس
بانشاء وقيد بما على المخبر لانه لو كان لنفسه يكتفى بدعوى لاقرارا
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان معاوية بن مالك
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد زنى فأقم عليه الحد الحديث
بتمامه فقدم في الحد ودأخرجه مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند
السيعة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما رجم ما عزا بقراره على نفسه فلما جعل حجة في الحدود التي تدرب بالشبهات فلا ان يكون حجة في غيرها اولى وعلمه اجماع الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر رجحان الصدق على الكذب لوجود الدامح والصارف عنه لان عقله ودينه يحمله لان على الصدق ويعتصم عن الكذب فكان صدقا ظاهرا فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن عقد يرفع به المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير وتعريفه بالالف واللام اقتضى ان يكون كل صلح غيرا ما كان مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع السكوت والانكار ودليله ما أخرجه أبو داود وابن حبان والمحاكم من حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعه الصلح جائز بين المسلمين الاصلح اهل حراما أو حرم حلالا ودليلنا عموم الآية ادهم وكلام مستعمل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام فيصرف الى الجنس فلا يقيد بحالة الانكار لانه لا تدلون زيادة على النص والكلام خرج بخروج التعديل كانه قال صلحوا لان الصلح خير والعلة لا تقيد بمحل الحكم الذي عال فيه بل ايمان وجدت العلة يتبعها حكمها وتفصيله في المطولات

(بيان المحرر الدال على رفع المنازعة والشفاق وتداعي الرحمة والاشفاق)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت الزعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من الانسان تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ورواه المحارفي من طريق سليمان بن عمرو الخثعمي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنعه رواه الجماعة الا النسائي وقد تقدم في أدب القاضي ولغفلهم لا يمنعون أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذى حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (قريبه) قال عبد الغنى بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحاوى فإنه يقول بلفظ الواحد (قال) المحفوظ لم يقله الطحاوى الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلفظ الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتثنية (ورواية) مجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع ولفظه ان أخوين من بني المغيرة لقبيا مجمع ابن جارية الانصارى ورجالا كثيرا فقالوا نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواية ابن عباس وقد أخرجهما البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلفظ اذا سألت أحداكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه *

(باب الوديعه)

هي الاستحفاظ قصدا والفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والحكم في الوديعه ان يبرأ عن الفهم ان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مذمومة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقائه والترمذى وابن ماجه مختصرا وقال الترمذى حسن صحيح *

(باب العارية)

هي حبة المنافع بغير عوض مشتق من التعاون أى التداول فكانت يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملاكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذلك كانت الاعارة في المكبل والموزون قرضا لانه لا ينتفع به الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اعارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله ولفظه العارية مؤداة والمنحة مردودة هكذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة أما لفظ مردودة فقال المحفوظ لم اراه في كتب الحديث (وأما) مضمونة فنجد ابى داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعارته أدرعا يوم حنين فقال اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدان حديث صفوان
ابن يحيى عن أبيه ولفظه فقلت يا رسول الله أطارية مضمونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

• (بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه مجاهد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن بن سبرة
رفعه قال - على اليد ما أخذت حتى تؤدي ثم إن الحسن بن سبرة قال هو
أمنك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

• (باب الهبة) •

• هي تملك المال بلا عوض بطريق التوعد •

• (بيان الخبر الدال على قبول الهدايا) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم راوية فخرا الحديث رواه مجاهد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويشتب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريدة بلحم فراء النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه الحارثي وغيره من طريق ستاتي في الولا (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العزبن جماعة في طرق هذا الحديث جزءا مستقلا رأيته

• (باب القرض) •

• (بيان الخبر الدال على فضل انتظار المعسر) •

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربي بن حوش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى بهبد

يوم القيامة فيقول أي رب ما عملت الا خير اما أردت به الا اياك ورزقتني مالا
فكنت أوسع على الموسر وأتظر المعسر فيقول الله عز وجل أنا أحق بذلك
منك فتجاوزوا عن عبدى (قال) فقال أبو مسعود رضى الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم انى سمعته منه كذا رواه ابن خسر و من
طريق حماد بن أبى حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخارى ومسلم بافظ
تلقت الملائكة روح رجل من كان قبلكم فقالوا أعملت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت أدين الناس فأمرتني ان ينظروا المعسر ويتجاوزوا
عن الموسر قال قال الله تعالى تجوزوا عنه وفي بعض طرق البخارى ان
رجلا من كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقيل له هل عمت من خير
المحدث ولم يزل فى شئ من طريقه قالوا تذكرك (وفى) بعض طرق مسلم فقال
أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفى) بعض طرقه
فقال عقبه بن عامر الجهمى وأبو مسعود الانصارى ~~هكذا~~ سمعناه من
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصبح عقبه بن عمرو وعقبه
ابن عامر وهم وقال البخارى وقال عقبه بن عمرو وأنا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية ابى مسعود وابى هريرة رضى الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن ابى صالح عن أم هانئ رضى الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتى فى التقاضى
معسر أشد الله عليه فى قبره كذا رواه البخارى والاشنانى من طريق ابى
مقاتل السمرقندى عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن ابى قتادة
عن ابيه رفعه من سره ان ينجي الله من كرب يوم القيامة فليستفس عن معسر
او يرضع عنه

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها اقرضا
او غيره الا باذنه)*

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن ابى
امامة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله أعطى كل ذى حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أمواتنا وقد تقدم بطوله في الكفالة وأثرنا إليه أن أبا داود وابن ماجه أخرجه وعند أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها وأخرجه النسائي وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي هبة نبي مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للعمري الموهوب له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) ان يقول أرقبتك هذه الدار وهي باطلة لأنه يحتمل الاعارة ويحتمل الهبة فيكون عارية عند أبي حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أوهي) ان يقول دارى لك رقبى معناه ان مث قبلك فهي لك كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر وانما جازت الرقبى عند أبي يوسف لأن قوله دارى لك هبة وتمليك في الحال كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناها تمليك مضاف الى موته وتمليك الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما والموهوب له ما ذونافي الانتفاع بها بخلاف العمري فاهتمامه بتمليك في الحال والتعليق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس الفزاري ثم العباسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما فشت العمري في المدينة صعد المنبر قائلاً يا أيها الناس احقبوا أموالكم فانكم من عمر شيئاً فهو للذي أعمره في حياة المهرور بعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه طلحة من طريق عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثهم عنه ورواه ابن أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن الظفر من طريق محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عنه وأيضاً من طريق اللجلاج عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه واللجلاج ضعيف ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه بالفظ امسكوا عابكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمر عمري فانها لا تسمى أعمرها حياً وميتاً ولعقبه (وعنه) قال جعل الانصار يعمرن المهاجرين فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم اسكروا عليكم أممكم (وفي) لفظ آخر أسارى رجل
أهم رجلا همري له وأعقبه فقال قد أعطيتكم ما بقي منكم أحد
فإنهم إن أعطوا أعقبه وإنهم لا ترجع إلى صاحبهما من أجل أنه أعطى عطاء
وقعت فيه الموارث (وعند) البخاري من حديثه قال قضى النبي صلى الله
عليه وسلم بالهمري أن يضمن له ولم يخرج من حديث جابر في الهمري غير
هذا الحديث (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعند)
أبي داود والنسائي عن عروة عن جابر رفته قال من أهرى همري فهو له
وأعقبه برتھان من يرث من أعقبه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال
من أهرى شيئا فهو له في حياته وأعقبه من بعده ماله رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وكذا رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه الجماعة من حديث
جابر وقد ذكر (أبو حنيفة) عن يحيى بن أبي حبيب الأسدي الكاهلي
الكرقي أن ابن عمر سئل عن الهمري فقال إنما إن أعطى أهوى في يديه رواه
طلحة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المظفر من طريق موسى
ابن طارق قال سمعت أبا حنيفة ورواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن
توبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومعناه هذا الجماعة من حديث جابر
وقد ذكر

* * * * *

(باب الاجارة)

(هي) تمليك المنافع بعوض وتفصيله أن التمليك نوعان تمليك عين وتمليك
منافع وتمليك العين نوعان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
وتمليك المنافع نوعان بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع وبعوض وهو
لاجارة وسميت يبيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعراض
في مقابلة المنفعة وهي على خلاف القياس لأن المنافع معدومة وبيع
المعدوم لا يجوز إلا أنها ساجوزت لمساجة الناس إليها وحاجة الناس أصل
في شرع العقود فشرعت لترفع الحاجة

*(بيان الخبر الدال على أن الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة

والاجرة معلومة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فليعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآخرة وأحمد بن محمد بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) المدائني عن علي بن عبد الله بن ميمون عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عامر عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خزيمة ورواه
ابن خزيمة وأيضاً من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن جزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن مهز عن الثوري عن حماد بن عمار بلغه فليعلم له أجرته (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) أحمد في مسنده عن
عبد الرزاق عن مهز عن مرفوعاً بلغه فليعلم له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سليم بلغه فليعلم له أجرته حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحافظ وأبراهيم النخعي لم يدرك أباً سعيد ولا أباً هريرة (قات) وجوابه
قد تقدم مراراً أن النخعي إذا لم يسم من حديثه فعن ثقات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيراً فليعلمه أجره كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق
أحمد بن محمد بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن
من لا أنهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأجر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وقوله وإذا
استأجرت أجيراً فاعلمه أجره كذا رواه البخاري بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وجزرة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هشام وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وفرن بن المنديل
والمسروقي والحسن بن زياد والحسن بن القرات كلهم عنه ورواه ابن
خزيمة ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الإسناد
عن من لا أنهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رواه ثلاثة ما يخصهم وذكر فيهم ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه
ولم يعطه أجره (قلت) وإنما ثبت المحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة أقطع المدازعة والمنفعة تشارك في صد المعنى لان جه التهام عضبة للمازعة
وشرط اعلامها أقطع المدازعة

(بيان الخبر الدال على التهمى على استنبط الارض بشئ منها)

(ابو حنيفة) عن أبي حصين عن عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن أبيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بمحاط فأنجبها وقال ان هذا فاعلوا رافع بن خديج
وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من ابن هولك فقال استأجرته فقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه المحارقي من طريق عبد الله بن موسى
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن أبي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا أسد بن عمرو وأبو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن نصر بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومجزة بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشعيب بن اسحق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن أبي حصين عن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبيه وهي
رواية الكلاعي وراد فيها قال ابو حنيفة يعني الثلث والرابع (وأخرجه)
ابوداود من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم قال حدثني رافع بن خديج بالخط
انه زرع رعا غربه الي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فسأله من الزرع
ولان الارض فقال زرعى ببذرى وعملى لى الشطر ولبنى فلان الشطر قال
اربيتا فرد الارض على اهلها وخذ نفقتك (وأخرجه) الطحاوى من هذا
الطريق هذا اللفظ الا انه قال اربيت وقد أخرج حديث رافع بن خديج
هذا اللفظ الستة بأساليب مختلفة وألفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن
عمرو عن رافع عنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذى وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن رافع عن عمه ظهير بن ظهير
ابن رافع رفاعا عنده النخعي وأبي داود والنسائي وفي رواية عن رافع عن

ابن عمر عن رافع رفعه وفي أخرى عن أبي القعاثي عن رافع عن حمه مذهب
رفع كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
الالوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عمومه عند
مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي
داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فانظر) الى هذا
الاختلاف في الاسناد وقد صرح في بعض الفاظه بالنهي عن كراه الارض
بشيء منها وما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب
المزارعة قريبا

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
بأكثر مما استأجرها (قال) لا خير في الفضل الا ان يحدث فيها شيء كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
(بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالنجمام)*
(أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجهم واعطى النجمام أجرته ولو كان خبيثا ما أعطاه كذا رواه
الحارثي من طريق أبي عاصم النبيل عنه وأبو السواد السلمي لا يعرف (وفي)
لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حنيفة ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حنيفة
باللفظ ولو علمه خبيثا لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضا ولو كان سهيا
لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ بحججه
أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكأم أهله فوضعوا عنه من خراجه (وفي)
حديث ابن عباس عند مسلم وكأم سبيده تخفف عنه من ضربته وهذه
ذكرها البخاري في حديث أنس وهذه في حديث أنس فأمر له بصاع
أو مئذ أو مدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
يظلم احدا أجره وهذه الزيادة وقعت لمسلم في كتاب الطب *

(باب الولاء)

وهو فوعان ولا عتاقة وولاء مولاة وسبب ولاء العتاقة العتق لا لاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة وإبطال الشرط المخالف لمقتضى العقد)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري بريدة فاعتقها فقال مولى لها لا يبيعه إلا أن تشتري الولاء
 لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه البخاري من طريق أبي يحيى الحماني عنه ورواه الكلبي عن طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولما زوج مولى لآل أبي أجد فغيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما ورواه هذا
 الأسناد أيضا باتم من هذا ثم نقل عن محمد بن شعيب أن التناويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز بيعه وأوباعوا
 على أن الولاء لمن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فانخرجه
 الترمذي وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقر عن القاسم عنها
 وأخرجه الطحاوي من الطريقين وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة *(بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب)*
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن رباح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه البخاري عن طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرجه أحمد والسنن قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر ابن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو صحيح مما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء للهمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الأحمسي عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالأئمة كما تراه
 ومثله نادر الوجود وقد أورد السيوطي في خزانة سماء الفانية في مسلسل
 الأسانيد ورواه ابن خزيمة عن طريق ابن المظفر وأخرجه الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن

سليمان الانجمي مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي وأخرجه الحاكم
 من طريق الشافعي هكذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطني في العلل
 لا يصح ذكر أبي حنيفة فيه (قلت) وهذا مختلف في سند هذا الحديث فمنهم من
 رواه هكذا كما ذكر ومنهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
 الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان في صحيحه وقال أخبرنا
 أبو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن ية قوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه وذكره بلغة وتابع شرا على ذلك
 محمد بن الحسن ورواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) اليه في كتاب المعرفة
 ورواه محمد بن الحسن في كتاب تولاه عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر روى عنه وعن الشافعي فقال كان حدث به من
 حفظه نسي عبيد الله بن عمر من اساده وذكره البهقي في كتاب الاسان
 ما يحالف كلامه في كتاب المعرفة فقال في كتاب الاسان بعد ان اورد الحديث
 من طريق الشافعي عن محمد عن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر روى عنه (قال) أبو بكر البياضوري هذا خطأ لأن ائمة تابعي برواه هكذا
 وانما رواه الحسن مرسلا (ثم قال) وروى من أوجه كاه اصيعة معللة قال
 وانما يروى هذا امر لا ينهي وادول في الجواب عن كلامه وكلام
 البياضوري على حسب التفسير والايحار الحديث المدكوك بهذا اللفظ
 ثابت روى مرسلا ورواه اما المرسل وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن
 هرون عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (وأما) المرفوع من حديث ابن عمر كما ذكره اليه في طريق أبي يوسف
 عن عبد الله بن دينار وصححه الحاكم وابن حبان في صحيحه من طريقه
 لكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما ذكره وصححه له المتابعة
 الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن ابن النوري
 رواه عنه ضعفة وقد اخلف عنه في المسوق ل عن صحرة عن سفيان عن عبد
 الله بن دينار بلغة الباب أخرجه ابن حبان وقال ترويه ضعفة (وقال)
 البهقي قد روى مراراً وفيه ضعف من النوري بلغة ينهي عن بيع الولد

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقبل عنه عن
 الثوري مضمون ما مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه ابو
 عمير يعني عيسى بن محمد عن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه اهل واسطيين
 في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
 ما من عالم يكن هناك افضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يصح
 انفراده ولا يوجب ذلك عليه فيه لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من اين
 وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهمين
 شيء منهما وقد اخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
 ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل القاسري
 روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بلفظ لا يساع الولاء ولا يوجب
 ولا يورث ناسب عليه عبيد العزيم بن مسلم رواه ابوبن سليمان ذكره
 الدارقطني في العلال (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نافع
 مولا رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي من
 طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
 كما في نسخ الاوسط ووقع في السنن بدل أبي حسان الزبدي وهو خطأ فيه عليه
 الحافظ ابن عساكر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزبدي البصري
 شيخ ابن خزيمة وليس هو بابي حسان الحسن بن عثمان الزبدي والله اعلم
 وقد قال البيهقي كان يحيى سبب الحفظ كثيرا لخطأ (قلت) تابعه على هذه
 الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاكم في المستدرک من حديثه
 (وقال) الدارقطني في العلال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
 يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
 لثبوت محمد بن زياد لاحتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيخين سمع من
 كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه يحيى وانما رواه عبيد الله عن عبد
 ابن دينار (قال) الحافظ وقد جمع أبو نعيم طرق حديث النسي عن بيع
 الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق حسين رجلا
 أو أكثر عن أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا بوهريرة رضى

الله عنه الحسن بلطف لا يساع الزلاء ولا يوجب ولا يورث أوردته ابن عدى
 في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
 عنه الله بن أبي أوفى الأسلي رضي الله عنه أخرجه ابن حزم الطبري في
 تهذيب الآثار حديث موسى بن سهل الرمي حديثنا محمد بن عيسى يعني
 العباس حديثنا عشرين القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الولاء نعمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا سند
 لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضى الله عنه ذكره
 البيهقي في آخر الباب (وطهر) عنه موع ما ذكرنا من قول النسا يورى انما
 روى من سلا قول البيهقي وروى من طرق آخر كلها صحيحة غير مقبول وقد
 أشار إليه المحاد في تخرجه الراعي فقال ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
 وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
 أوفى وطاهر أساده الصحة وهو يعكس على البيهقي حيث قال عقب حديث
 أبي يوسف مروي بأسانيد آخر كلها صحيحة (باب الرهن)*
 هو جعل الشيء محموسا حتى يمكن استئنه أو منه كالمس حتى لا يصح الرهن
 إلا من طاهر أو باطلا أو طاهرا ولا يتم إلا بالقص أو بالتقليد وبذلك ان
 شامس وان شاء لا

غيره قدس
 المشاة المختصة
 على المثلثة بوزن
 جمعها

(بيان الحبر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما وأرهنه درهما
 فكدارواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه وفيه إجماع عبد الله
 الكندي اللبلاج وهو صحيح (وأخرجه) الدارقطني أيضا من هذه
 الطريق وابن عبد الملقى من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
 بزيادة إلى أحل (وفي) رواه درعام حديث في إمام شعير (وفي) رواية
 البخاري أنه ثلاثون مائة وجه الاحتجاج به ان النبي صلى الله عليه وسلم
 أمارهن درهما بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية أعماه وليس كان العادة

(باب الحجر)
 وهو منع عن التصرف قولاً أو فعلاً بصرفه وقبحه

(بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا)
 ورواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي نسخة هما اللجلاج
 وهرضيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن قوبة الفوزاني عن
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً باسناد
 صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي اسناده عطاء بن بخلان وهو متروك (والمعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقاربان أو متوافقان وإن كان أهل اللغة
 أطلقوا العتمة على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصه عن أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وأفره فإن ذلك نقصان كمال فتأمل
 (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع العلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه الحارثي من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة الا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي رواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة و ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاکم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) المحافظ في اسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحح المحاكم وتوقف على هذا الذي عنه
الحفاظ والله أعلم (وقال) النبي السبكي ورأيت في سؤالات ابن المجنيد
(قال) رجل ليحيى بن معين وأنا مع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ايس بروى هذا أحد الاجاد بن سلمة عن حماد
انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير روى له
الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
عليه امام جليل وهو ابو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فاعاد في درجته
ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث ايضا عن علي رضي الله عنه
آخرجه ابوداود عن عثمان بن ابي شيبة عن جرير بن حازم عن الاعمش عن
ابي ظبيان عن ابن عباس (قال) اتى عمر بمجنونة قد زنت الحديث وفيه
فقال علي يا امير المؤمنين اما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة من المجنون حتى يبرأ
وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى (واخرجه) ايضا
من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الاعمش نحوه (وقال) عن
المجنون حتى يفيق (واخرجه) ايضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير
بمعنى حديث عثمان وفيه قال علي اوما تذكرا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال صدقت (واعترض) عليه الدارقطني
فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس
عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضيل ووكيع عن الاعمش فلم
يرفعاه وكذا قال حماد بن زريق عن الاعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن ابي ظبيان انتهى (واخرجه)
ابوداود ايضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن ابي ظبيان قال
اتى عمر بامرأة المحديث وفيه فقال يا امير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من الصبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بنى فلان فذكر القصة
(وقال) النسائي رواه ابن حصين عن ابي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

أثبت من عطاء وأخرجه ألبا السبي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن
أبي نعيمان عن علي بن ربيعة عن أبيه وعن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
أبو داود أيضا عن ماريق وهيب عن خالد عن أبي النخعي عن علي بن النبي
صلى الله عليه وسلم ذكره (وأخرجه) الخلع في فوائده من طريق علي بن
عاصم عن أبيه خالد الخذاء به مثله وهذه في انقطاع لانه لا يعلم لابي النخعي
روايه عن علي بن عيسى واسطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جرير عن القاسم بن
يزيد عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه والحرف فهذه معلقة
مذمومة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جرير أخبرني القاسم بن يزيد عن علي بن ربيعة قال رفع القلم عن
الغير وعن المحنون وعن النائم وانه عطاء لان القاسم بن يزيد لم يدرك عليا
وللحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي بن النعمان عن الترمذي عن غريب ولا يعرف للحسن سماعا من علي بن محبوب
النسائي وقفه على علي وللخص الكلام ان هذا الحديث في حد ذاته
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية رفعه ووصله
والله أعلم

الحرف بفتح
الحاء وكسر
الراء هـ

(بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتيم)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يترك اليتيم بعد حلم كذا رواه البخاري في طريق سفيان بن
عيينة عن الزبير بن سميعة عن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك اليتيم بعد
احتلام ولا صمات يوم الى الليل قلت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني
سواء كان في اليقظة أم في المنام يحلم أو بغير حلم وما كان في الغالب لا يحصل
الا في النوم يحلم أطلق عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلولاً
عليه باللفظ ان أطلقنا اللفظ على الاقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها أولا
يكون مدلولاً عليه ولكنه المحكم فيه ثابت اجساما اشارته في المعنى لمبادل
اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقيقة السبكي
رحمه الله تعالى (تنبيه) قد اخرج الامام بطاهر هذا الحديث واستنبط منه

انه لا يجر على السفه اذا كان حرا عاقلا بالغاسب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مبدرا مفسدا يتأف ماله فملا مصلحته له فيه (وفي)
المسئلة خلافه الصاحبين والشافعي (فقال) الصاحبان يحجر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع الهزل (وقال) الشافعي يحجر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحج على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
أن الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن حزم لم نجد في شيء من
اللغة ان الرشد هو السكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من النقي فقد أخذ لنفسه ما بدأ أخذ الناس انتهى وليس في حديث الباب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث من قد بن حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواء البخاري ومسلم حيث لم يحجر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفه المحاقه بالبهائم واهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا في

(بيان الخبر الدال على ان انبئات العانة أمانة التكليف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا نبتت عانة الغلام حرت
عليه الأقالم كذا رواه المحارفي من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه والفظهم فكشفوا عانتي فوجدوني لم أنبت فجعلوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأسطمن ذلك (واختلاف) العلماء
في انبئات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ فأنكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأنه علامة
يحتاج اليها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي بناء على انه ليس ببلوغ
واكتنه دليل على البلوغ وأمانة لانه يستجمل بالعمامة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتداد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي بحجة قوية
لهم والله أعلم

« (بيان الخبر الدال على البلوغ بالنسبة) »

(أبو حنيفة) عن أبيه عن بعض آل سعد بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمر بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتمل وإن سعد اليه قد جامل سيفه فأحازه كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق إسحاق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حد البلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك قلت والجارية قال سبعة عشر سنة إلا أن تحيض قبل ذلك وتحتمل فسألت سفيان الثوري فقال في كلهما خمسة عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك أو تحيض الجارية أو تحبل فذكرت له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردّه وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبرني بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني أبيه عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزاد نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافته فقال إن هذا الحديث الصغير والكبير (وأما) حديث عمر بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم استخبر عمر بن أبي وقاص وأراد ردّه فبكى ثم أحازه بعد فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالنسبة فمن مالكا نسكاه مطلقا وإن البلوغ إنما هو بالانتماء وعن إمامنا ما تلونا عليك وعند الشافعي إن البلوغ ما ينجم من عشرة سنة واختلاف أصحابه في ضبطها فالذهب المشهور أن الاعتبار عام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المرازقة أنه بالظن فيها (وفي) وجه غريب أنه بضي ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والخالفون اعتذر وأعنه بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بأماقته والقدرة عليه وإن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لأنه رأى مطيقا للقتال ولم يكن مطيقا له قبلها لأنه أدار الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن عمر بن حنبل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان

الاتصار فليحق من أدرك منهم فعرضت عاماً فالحق فلاما ورقى فقالت
يا رسول الله لقد أحقته ورددتى ولو سأروعه أصرعته قال فصاره
فصارته فصرعته فأحقتى (قال) المحاكم صحيح الاسناد وقد ذكرنا شيئا من
ذلك في السبر وأشبعنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص
*(بيان الخبر الدال على ان العبد المأذون بذلك لنفسه من اتخاذ
الضيافة اليسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملقب عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك ويعود
المريض ويركب المحار كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى المحامي عنه
(وأخرجه) الترمذي في الجنائز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا تعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الاور وهو ضعيف (وأخرجه) المحاكم
وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك هنا المأذون له لان المجهور
عليه ليس له ان يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف ان المجهور
عليه اذا دفع اليه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا
باس به بجهل لاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لانهم اذا أكلوه بتضرر به المولى
ولا يمكن ان يتخذ الضيافة تقدير انه يتخلف باختلاف المال وغيره والاب
والوصى لا يمكن ان في مال الصبي ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ)

يسير كزيف ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا تخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكلام عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هذا المذخر كالمخطة ودقيقها وأما غير المذخر فله ان

تصدق به على العادة الجارية بين الناس كزبيب ونحوه من غير اطلاع الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم

(باب الغصب)

وهو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير اذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد الغصب اذا هلك بغير تعدل عدم ازالة يد المالك ولا ماصار مع الغصب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالمخز او غير المحترم كمال الحربى في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالعتقار وعند محمد الغصب هو تفويت يد المالك لا غير وعند الشافعى هو اثبات اليد العادية لا غير حتى يضمن العتقار بالغصب عندهم الوجود تفويت فيه واثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد عدم تفويت يد المالك فيها وعند الشافعى يضمن الوجود اثبات اليد فيها

*(بيان المخبر الدال على ان الشاة اذا ذبحت بغير اذن مالكها لا يجوز

الاتقاع بها قبل اداء الضمان)*

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب المجرمى عن أبي بردة بن أبي موسى عن ابي موسى الاشعري رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الانصار في دارهم فذبحوا له شاة ففحصه عواله منهاطامافا فخذ من اللحم شيئا فلا كفه فضعه ساعة لا يبيعه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يبيعه فنرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموها الا سري كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه الا انه قال عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان اللحم على حاله الاول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يطعموها الا سري لكنه رآه قد خرج من ملك الاول وكراهه لانه لم يضمن لصاحبه الذى أخذت منه شاة ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجه فأحب النبي ان يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والاسارى عندهم اهل السجن المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه الحارثى عن محمد بن الحسن البرازى البجلي وابراهيم بن معقل بن الحجاج النخعي ومحمد بن ابراهيم بن زياد الرازى كلهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه) الحارثي أيضا عن أحمد بن محمد بن سعيد بن أبي عيسى عن محمد بن سعيد
 العوفي عن أبيه عن أبي يوسف عنه (ورواه) أيضا من وجهين من طريق أبي
 حاتم النبيل وبزيد بن زريع والحسن بن القرات وسعيد بن أبي المعجم ومحمد
 ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) أيضا الأشتاني من طريق
 موسى بن اسمعيل وعند الأشتاني أبو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
 قال قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه
 يتصدق بالربح قال أخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
 أيضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه باللفظ صنع رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم طعاما فقدمه فقام وقام معه فلما وضع الطعام تناول منه
 وتناول ما أخذ بضعة فلا كفا في فيه طويلا فجعل لا يستطيع أن يأكلها
 قال فرماها من فم فلما رأينا قد صنع ذلك أمسك عنه أيضا فذكره النبي
 صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال أخبرني عن مجاهد إذا من أين
 هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب لنا فلم يكن عنه دنانير شترها منه
 وبخنا وذبنا ففصلنا عنها لك حتى يعي ففصلنا عنها فأمروا النبي صلى الله
 عليه وسلم برفع الطعام وأمر أن يطعموه الأسارى (ورواه) الكلبي عن
 طريق محمد بن خالد الوهبي عنه فحوسبنا حمزة بن حبيب إلا أنه قال أبو حنيفة
 عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 (ورواه) طلحة وابن المغيرة وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي
 يوسف عنه (ورواه) ابن المطهر أيضا من طريق خالد بن الهياج عن أبيه عنه
 (ومن) طريقه رواه ابن خثعم (وأخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا أحمد
 ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم
 ابن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره (قال) الحافظ وهذا ما عول
 فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة بخلاف ذلك وهو الموقوف من رواية
 غيره عن عاصم (وأخرجه) أبو داود وأحمد من طريق ابن إدريس وزائدة
 عن عاصم كرواية محمد بن الحسن باللفظ خرجنا في حنارة فلما رجع النبي صلى
 الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وجيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمه
 في فيه قال أي أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة أي لم أجد

شاة اشترىها فأرسلت الى جاري فلم أجده فأرسلت الى امرأته فأرسلت الى
شاة قال فاطمة عليه السلام (وعاصم) بن كليب بن شهاب بن الجهمون
البحري الكوفي روى له مسلم والأربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
وغيرهما ووالده كليب روى له البخاري في رفع اليدين والأربعة وروى
من جملة صحابيا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول أبي داود عاصم
عن أبيه عن جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والضابط) في هذه
المسئلة أنه متى تغيرت العين المخصوصة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلاً ولا يخرج
زال ملك المخصوص منها وملكها الغاصب وضعها ولا يحل له الانتفاع
بها حتى يؤدى بدلها الا الفضة والذهب (الأتري) ما نحن فيه قد تبدلت
العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فيما سلكها غير أنه
لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدى الثمن ان كمال يلزم منه فتح باب الغصب
وفي منعه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به أو تملكه لما قال صلى الله عليه
وسلم فاطمونها الاسارى والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطابق للتصرف ولهذا ينفذ تصرفه
فيه كالملك الغير ووجه الاستحسان ما بيناه وفقد تصرفه فيه لوجود الملك
وذلك لا يدل على المحل (الأتري) ان المشتري شرافاً سدد ائنه تصرفه
فيه مع انه لا يحل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه واخذته أو حكم
الحاكم بالقيمة أو تراخى ا على مقدار حل له الانتفاع لوجود الرضا من
المخصوص منه لان الحاكم لا يحكم الا بطلبه فخصات المبادلة بالتراضى كذا
في التبيين (وعقد) البيهقي في السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك أحد
بالجنابة شيئاً ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يحشى عليها الفساد
وصاحبها كان غائباً فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن صاحبها
انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويجبئ منه
عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله أعلم (باب جنابة البهائم) *
(بيان المحر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشى المنقاة
تفسد زرع قوم) *

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفسدت المواشي ليلا فقال على أهل المواشي حفظها ليلا وعلى أهل الأموال حفظها نهارا كذا رواه طلمة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللبس والاحتمال وهو ضعيف (ورواه) الحارثي من طريق أبي هشام أحمد بن حفص عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حرام بن محبصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته فقصى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن محبصة عن البراء مثله وزاد أن على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن سعيد بن محبصة وفيه وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا ولا ضمان على أحدهما وما أصابت ليلا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفردة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر روى عنه السائغ علفها جبار والمعدن جبار وبحديث أبي هريرة روى عنه الجهماء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت الجهماء جبارا والجبار والمعدن فذهب ذلك ما تقدم في حديث ابن محبصة وإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في المحرث إذ غشت فيه الغنم فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك الحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فتسخت ما قبلها فعصى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وأن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على رءسها حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليها حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنفردة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث الجهماء جبار فإمكان ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطاً او قتلت رجلاً لم يضعن صاحبها شيئاً وان كان عليه حفظها حتى لا تنفلت اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فلما لم يراع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه وراعى انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئاً ما اصابته رجوع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصابته ليلاً او نهاراً اذا كانت منفصلة فلا ضمان على ربه فيه وان كان هو سببها فاصابت شيئاً في فورها او سننها ضمن ذلك كله وهو اولى ما جلت عليه هذه الآثار وهو قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) أورد البيهقي حديث الباب من عدة طرق ثم أورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه وقد اضطرب اسناده اضطراباً شديداً واختاف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة أوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا جدد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد المحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف أكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يتابع أحد بعد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن أبيه وقال ابو عمر انكر واعليه قوله عن أبيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن محبصة عن أبيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف عن ابي ناقة للبراء ولم يسمع سعد بن محبصة عن أبيه ولا ابو امامة عن البراء

(باب الشفعة)

وهي تلك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري وشرطها ان يكون المحل عقاراً سقلاً كان او علواً احتمل القسمة أولاً وان يكون العقد قد تم معاوضة مال بمال وركنهما اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عنه عند تحقق السبب وصفته ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للتخليط في نفس المبيع ثم التخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصاً للملاصق وانما وجبت بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر والمداخلة الذي يلحقه من جهته بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار وابقاء النار

الشرب بالكسر
النصيب اهـ

ومنع ضوء النور وانارة الغبار وايقاف الدواب والصغار لاسيما اذا كان يضارره (وقال) الشافعي لا تجب فيما لا يقسم كالبرث والرحى والمحماس والنور والطريق وهذا مبني على ان الشفعة تجب لدفع اجرة القسام عنده وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص تشهد لنا لانهم اطلقوا فتناول ما يقسم وما لا يقسم *

* (بيان الخبر المدال على شفعة الجوار وان الجوار لا معنى به في الحديث

هو جوار الدار لا الشريك) *

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي الخمارق عن السورين مخزومة عن أبي رافع قال عرض على سعيد بن جهم فاني عطيته أ كثر ما نه طيني ولكن أعطيكه لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقيه وفي رواية بالصاد كذا رواه الخمارق من طريق محمد بن أبي زكريا وأبي مطيع البلخي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق الإمام بوجوه مختلفة (وفتح) ندينها ثم ننبه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد وأبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه فقالا عن عبد الكريم عن السور قال أراد سعدان يبيع داره فقال لجاره خذها بسبعمائة درهم فاني أعطيت بها ثمانمائة درهم ولكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشقعة وهكذا رواه موسى بن يحيى عن أبي سعيد الصنعاني عن الإمام (ورواه) أبو يحيى الحماني عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن السور عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن أحمد (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الإمام ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام وأحمد بن زهير عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام (ورواه) اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن السور عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشقعة وهكذا رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن الإمام (ورواه) شريح بن مسلمة عن هياج بن بسطام عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن السور عن رافع قال عرض على سعيد بن أحمد (ورواه) محمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن أبي الجهم وأبي يوسف وأسد

ابن عمر ورواؤب بن هاني كلهم عن الامام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب الزيات عن الامام ورواه ضرار بن مردع عن ابي يوسف عن الامام فقال عن عبد الكريم عن السور عن سعد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بشقته ورواه سعد بن حكيم وابراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر عن الامام فقالا عن عبد الكريم عن السور عن سعد بن مالك انه عرض بيتا له على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن الامام فقال عن ابي أمية عن السور عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار احق بشقته (قال) البخاري بعد ما ورد اما نريد الكل اصح ما روى في هذا الباب ما ذكره محمد بن ابي زكريا ورواه مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع مولى سعد فله وغلط لان الامام رواه عن ابي رافع فظنه من وهم انه رافع وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن انه رافع بن خديج فظن بعضهم انه رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقط ذكر رافع وجعل الخبر عن السور وجعله بعضهم عن رجل اذ لم يحفظ اسم ابي رافع وكل هذه الاغاليط عن دون الامام لا عنه (وقد بين) ذلك محمد بن ابي زكريا ورواه مطيع وحفظاه وحدثاه وكان ابو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روى ايضا من وجوه ان الكلام كان بين ابي رافع وسعد والمسور وهو وان اختلفا ان الشقيع ابو رافع او غيره لكن لم يختلفا ان الكلام دار بينهم فعلمنا ان الصحيح ابو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الله بن الفضل واسماعيل بن بشر قال حدثنا مكي بن ابراهيم عن ابن جريج (ح) واخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عباد عن ابن جريج اخبرنا ابراهيم بن ميسرة ان عمرو بن الشريد اخبره قال وقفت على سعد بن ابي وقاص فجاء المسور بن مخزومة فوضع يده على منكبي اذ جاء ابو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) واخبرنا عبد الله بن محمد بن نصر وابراهيم بن اسمعيل قالوا اخبرنا المجدي اخبرنا سفيان عن ابراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام البخاري (وعبد الكريم) بن ابي الخسار ق او امية البصري نزيل مكة واسم ابيه قيس او طارق ضعيف له

اسم ابي رافع
اسم ابراهيم
أوصاف اه

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم فذكر
 شيئا وعلم له المزي علامة التعليل وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قليلا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق عمرو بن الشريد
 مثل مساقاة الحساري ولفظه بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعدا تبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
 فقال المسور والله ائتمنا عنها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 منجمة أو مقطعة فقال أبو رافع ائتمنا عنها أعطيت بها خمسة مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسقيته ما أعطيتها ~~سقيتها~~
 بأربعة آلاف وإنما أعطيتها بخمسة مائة دينار فأعطاه أياها (وفي) لفظ
 آخر عن عمرو بن الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي
 فانطأقت معه الى سعد فقال أبو رافع ائتمنا هذا ان يشترى مني بيتي الذي
 في داره الحديث قال أعطيت خمسة مائة نقد اذ ذكره في كتاب المحمل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغرب) ما ذكره البيهقي في السنن بما ورد حديث أبي رافع
 المذكور مانصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشفعة وأنه أحق
 بان يعرض عليه (قلت) وهذا موع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة
 وكذلك انهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشفعة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوجه وأيضاً
 الأصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
 أحق بشفعته اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه الحساري من طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقته وأخرجه اسحق من طريق عمرو بن
 الشريد عن أبي رافع بالاعطين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسقته وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفعه بالفظ الجار
 أحق بشفعة جاره ينتظر به اذا كان غائبا اذا كان طريقهما واحداً وقال

الترمذي حسن قريب ولا تعلم أحد اروي هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة ما من عند أهل الحديث لا تعلم أحداثا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث هذا آخر كلامه (وحكى) الميهقي عن الشافعي قال ثبت أنه لا شفعة فيها أقسم فدل على أن الشفعة للبجار الذي لم يقاسم دون المقاسم (قلت) قد ثبت أنه لا شفعة فيها أقسم فصرفت فيه الطريق ومالك أبي رافع كان مقر وزا بالشفعة وإنما الطريق كانت مشتركة فصرح القصة بخالف تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث جابر المذكور بعد المجاز أحق بشفعة أخيه إذا كان طريقاً واحداً (ثم) حكى الميهقي والمنذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم يقول يخاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي سلمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشفعة فيها لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما وافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يعارض حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله وصرفت الطريق كما هي في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق فانتفاء الشفعة بمجموع الأمرين فنتضاء أنه إذا وقعت الحدود وكان الطريق مشتركاً ثبتت الشفعة كما قد منعت بذلك أن الحديثين متفقان لا يختلفان (وقد) أخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالصة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالمجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا الزبير روى ما وافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سلمة كما ذكره الشافعي وسيأتي من الآثار ما يؤيد ذلك قريباً (وقال) المنذري في مختصر السنن وسئل أجمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحد رواه عن عطاء

عن عبد الملك تفرد به و يروى عن جابر خلاف ذلك هذا آخر كلام
الترمذى (ثم قال) المذرى وقد اخرج مسلم في صحيحه حديث عبد الملك
وخرج له أحاديث واستشهد به البخارى ولم يخرجه له هذا الحديث ويشبهه
ان يكون أثره كما تفرد به وانكار الائمة عليه فيه والله أعلم انتهى كلام
المذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
وهو حسن الحديث قال من حسننا فرت (قلت) كتب الحديث مشعونة
بأن شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
(قلت) ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
الملك وقد أنكر عليه الناس وانكسر عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله
(وذكر) ايضا عن الثورى وأحمد فالاهوم من الحفاظ وكان الثورى يسميه
المزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة ما من كاسبق
ودكره ابن حبان في الثقات وقال أخبرنا محمد بن المذرى سمعت أبا زرعة يقول
سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من أعيان أهل الكوفة وحفاظهم
والغالب على من يحدث من حقه انهم وليس من الانصاف ترك حديث
شيخ ثبت با وهام من يروى في روايته ولو سلم كذلك لمنا ترك حديث الزهرى
وابن جريج والثورى وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين فتأمل ذلك (وعن)
روى عن عبد الملك هذا الحديث شعيب بن الوابد وهشيم أخرجه الطحاوى
من طريقهما (وقال) في حديث عبد الملك إيجاب الشفعة في المبيع الذى
لا شرك فيه بالشرك فى الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحدين مضادا
للهديث الآخر ولكن يثبتان جميعا أو يعمل بهما فيكون حديث أبى الزبير
فيه اخبار عن حكم الشفعة فى المبيع الذى لا شركة لأحد فيه إلا بالطريق
(وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا فى الجمع بين الخبرين وهو واضح
لاخفا فيه (ثم) ذكر البيهقى عن الشامى انه أول الجرافى الحديث بمعنى
الشرك (قلت) وهذا غير معروف عند نعمة اللغة (فان قال) قائل ان رأينا
المرأة تسمى حارورة (قلنا) صدقت وقد سميت المرأة كذلك ليس لان لمجها

مخالط للجمعة ولادها مخالط لدمه ولكن اقر بها منه فكذلك الجمار سمى
جارا لقرية من جاره لمخالطته اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الاثار
على ظاهرها فكيف يتركون الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
ويتملقون بغيره مما لا دلالة له (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من يحبها الشفعة بالجمار ونفسه بذلك الجوار ما أخرجه النسائي
وابن ماجه وانطحساوى من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
سويد عن حمزة بن موهبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار والشريك أحق
بالشفعة ما كان يأخذها أو يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضى
ان الجار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان فى صحيحه حديث الجار أحق
بصفته من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
(وأخرج) أيضا عن أنس رفعه جارا للدار أحق بالدار (وأخرجه) النسائي
أيضا واليزار (وعند) الأربعة وابن حبان واليزار والطحاوى
والدارقطنى من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة رفعه بلفظ جارا للدار أحق
بالدار والارض (وفى) لفظ جارا للدار أحق بالشفعة للدار (وفى) لفظ
حديث أنس ورواية الحسن عن سمرة أخرجهم البخارى (وفى) مصنف
ابن أبي شيبة فى كتاب أفضية النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا جري عن
منصور عن الحكم عن علي وعبد الله فلا يقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة بالجموار (وفى) التمهيد لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
اسحق بن يحيى عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
ان الجار أحق بصفته جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أحدكم
أن يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر بجموع هذه الاحاديث ان
للشفعة ثلاثة اسباب الشراكة فى نفس المبيع ثم فى الطريق ثم فى الجوار
وظاهر قوله عليه السلام جارا للدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
ذلك الا الجار وأما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
لاجل التأذى الدائم وذلك موحود للجار أيضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجبت في سائر العروض فلما لم يحب الا في العمار علمنا ان سبب الوجوب هو التأذي وقد تقدم ذلك في أول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشريح وابن سيرين والحكم وسجاد والحسن وطاوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شريح ان يقضى بالشفعة للجوار الملاق في مكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدثت الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطاوس فقال لا الجوار أحق (تنبه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قيل يا رسول الله ما سبقه قال شفعتهم قال المحافظ لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند الطبراني قيل لعمر بن الشريد ما سبق قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجوار أحق بسبقه يعني بشفعته وقال ابراهيم الحربي الصقب بالصاد والسبع ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أي الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح انه قال الشفعة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة واسنأنا نأخذ به ذا الشفعة للجوار الملاقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشفعة عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدي قال أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب الهبة في باب من يهد بالهبة (قلت) والفتوى على قول محمد فيهما ذهب اليه من ان الشفعة للجوار الملاصق وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابه من سكة أخرى بعيدا من بابه

(باب المزاولة والمساقاة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخامرة كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرهما لنا جابر قال المخامرة الأرض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم

يأخذ من القمح (وعند) البغاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طريق غيره هذه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة كذا رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه (ورواه) الأثناني من طريق سعيد بن أبي المجهم عنه (وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنده البخاري من حديث ابن عمر معناه ومن حديث رافع بن خديج يلفظ نهى عن كراه المزارع وبهذا اللفظ عند مسلم من حديث زيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وإن يشتري النخل سنة أو سنتين كذا رواه الطحاوي من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه) مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري النخل سنة أو سنتين كذا رواه الأثناني من طريق سعيد بن أبي المجهم عنه (وأخرجه) أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن المحاقلة والمزابنة وعن ابتياع النخل حتى تشقق كذا رواه الطحاوي من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المنذر من طريق شعيب بن إسحاق ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه ورواه ابن عبد السلام من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عنه وقد تقدم في البيوع (أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج ونصح بشرط صلاحية الأرض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحظ الآخر والمخيلة بين الأرض والعاقل والثمركة في الخارج وإن تكون الأرض والبذر لواحد والعامل والبقر لا آخر أو تكون الأرض لواحد والباقي لا آخر أو يكون العمل من واحد والباقي لا آخر وهذا على قول أبي يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتجنا بما رددت على جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عام أهل

خبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع وما رواه البخاري من حديث أبي هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اخواننا الفحل قال لا قال فتسكفوننا المونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا وأما من جهة النذر فانها عقد شركة بمال من أحد الشرىكين وعمل من الآخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع دفع الحاجة (واخرج) الامام بحديث الامام وقد جاء في بعض الروايات تفسير المخابرة بالمزراعة بالثلث والربع ولما استقر اربعة من ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيز الطحار المنهني عنه ولان الاجر مجهول ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خبر كان خراج مقاسمة بطريق المنهايم والصلح وهو جائز لخارج وظيفة والدليل عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارة ليدنها لهم لان المزارة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة وأيضا فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خبر سألته اليهود أن يقرهم بها على ان يكونوا عملها ولم نصف الثمرة فقال لهم نفركم بها على ذلك ما شئتم رواه البخاري ومسلم وأحمد (وهذا) صريح بانها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا دمة للمسلمين والذي اذا أقر على أرضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من أرضيه خراج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تنفذ لازمة أصلا (والمزارة) اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وقته قد لازمة فامتنع القياس عليها وفي التبيين وقالوا الغنوى اليوم على قولهم المحسنة الناس اليها اولت عامهم والقياس قد يترك بالتمهل وللضرورة ومن كان يقضى بعدم جوازها ابراهيم النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سألما يعني ابن عبد الله بن عمرو طائوسا عن المزراعة بالثلث والربع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم وكراهه وقال ان طائوسا لأرض من أجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن في الآثار وقال كان أبو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سألما وطائوس ولا ترى بذلك بأسا ثم ساق حديثه ارواه عن الاوزاعي أنه رده بمقاسمة في الآثار وأخرج به الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال كان ابراهيم يكره كراه الأرض بالثلث والربع وقد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيده المهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
 كالجماعة فاعلمه كان يفتي بالجواز ولا ثم رجوع عنه والله أعلم (وأما المساقاة)
 فهي معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهي)
 كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالزراعة واحتج بالحديث
 معاملة أهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروها) عند من يجهزها شروط
 المزارعة الا في أربعة أشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
 هذا محل ذكرها والله أعلم (تنبيه) قال البيهقي في السنين باب المعاملة على
 النخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي النخل والعنب فقط مع انه قد كان يجهز بلا شك نخل
 في هذا الباب يشمل غيره أيضا وذكر ابن خزم وغيره ان الشافعي في أشهر
 قوله لم يجهز المساقاة الا في النخل والعنب فقط مع انه قد كان يجهز بلا شك نخل
 وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والاوز والقصب والبقول فعاملهم
 النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
 زرع البياض الذي بين أصناف النخل مع المعاملة على النخل ذكر فيه
 معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من تمر أو زرع (قلت) ذكر
 القدوري في التجريد ما يخصه ان خيبر كانت كاثرا للملاذ في الارض
 البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقى النخل عن سقى الارض والنبي
 صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن شيئا فيلزم الشافعي تجوز
 المزارعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمد وأبوا لها في الجميع كما قاله
 أبو حنيفة والله أعلم

(باب الصيد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن المنجرب عن عدي بن حاتم
 رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا
 نبهت الكلاب المعلمة أفنا كل مما أمسكن علينا فقال اذا ذكرت اسم الله
 فكل مما أمسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وان قتل قال
 وان قتل قلت يا رسول الله احدا نأمرى بالمعروض قال اذا رميت فسميت
 فنخرق فكل فان أصاب بعرضه فلا تأكل كذا رواه المحاربي عن طريق
 عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى وحماد بن قيراط الخراساني

صكاهم

قوله الا في أربعة
 مخ قالت هي اذا
 امتنع أحدهما
 يجهز عليه واذا
 انقضت المدة
 ترك بلا اج
 واذا اسفقت
 النخل يرجع
 العامل بأجر مثله
 وبيان المدة
 ليس بشرط اه

المعروض سهم
 بالاريش
 ولا نصل بعض
 مرصا وقوله
 خرق بالخاء
 والزاي المجتمعتين
 كما هن وزنا
 ومعنى اه

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلطاسا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد قتله الكباب قبل ادراك ذكاته
فلحقني بأكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآخرة عنه وكذا الحسن بن
زياد عنه وكذا الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج)
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود
قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل
واذا أصاب بعرضه فلانا كل فانه وقيد قلت ارسل كلبي قال اذا سمعت
مكلا والافلاتا كل وان اكل منه فلانا كل فانما أمسك لنفسه فقلت
ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لانا كل لانك انما سمعت على كلبك وليس
عند البخاري ومسلم قوله والافلاتا كل

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم
فلانا كل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة)
عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن لصيد اذا قتله الكباب قبل ان يدرك ذكاته
فأمره بأكله اذا كان عالما وفي رواية معلى كذا رواه الكلعي
من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن
زياد عنه (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المتشعر عن عدي بن حاتم رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجوارح
وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشيخ
قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السبد بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج)
البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن
حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قال انما نصيب من هذه الكباب
فقال اذا ارسات كلابك المعلمة ذكر اسم الله عليها بكل ما أمسك
عليك وان قتلت الا ان يأكل الكباب فانا كل ولانا كل فاني اخاف
ان يكون انما أمسكه على نفسه (أبو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابه عن
ابي ثعلبة الحبشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا ما بارض صيد قال

كل ما امسك عليك سهمك او كلبك اذا كان عالما كذا رواه طاحنه من طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه باثم من هذا كما سياتي (ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما امسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه وصدقنا محمد بن الحسن في نسخهته والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرج) البخاري ومسلم وابوداود والنسائي من حديث ابي ثعلبة بل فقط قلت يا رسول الله اني اصيد بكمبي المعلم وبكمبي الذي ليس بعلم قال ما اصبحت بكمبك المعلم فاذا كرسم الله وكل وما اصبحت بكمبك الذي ليس بعلم فادركت ذكاته فكل (وعند) ابي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن حنبل المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكي واخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حنبل هذا هو ابو عبد الله محمد بن حرب المحمولى الى المصحف الابرش قاضي دمشق احتج به الشيخان (واخرج) ابوداود والنسائي عن حمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن اعرابيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا كلبه فافتني في صيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب كلبه فكل مما امسكن عليك ذكيا وغير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله افتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال ذكيا او غير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك لم يصل او تجذبه اثر اغبر سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا انتن (وعند) ابي داود في حديث ابي ثعلبة رفعه اذا ارسلت كلبك وذكركت اسم الله فكل وان اكل منه وكل ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمرو والازدي الدمشقي عامل واسط وثقه ابن معين (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك كلبك اذا كان عالما اذا قتل ولم يأكل فاذا اكل فلانا كل فانما امسك على نفسه كذا رواه ابن المغيرة وابن خنيس ومن طريق الحسن بن زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي وابي ثعلبة (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك صقرك

أوبازيك وأنا كل منه فان تعلم الصقر والبازي اذا دعوته ان يجيبك
فانك لاتستطيع ان تضربه ليدع الاكل كذا رواه ابن خنيس ومن طريق
محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
عن صفال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي
ابن حاتم وقعه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكر اسم الله في كل مما
أسكت عليك وأخرجه الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا يعرفه
الامن حديث مجاهد انتهى (قال) المنذرى مجاهد وابن سعيد في معالي
(تطبيقات) هذه الآثار مسائل الباب الفرعية (اعلم) انه يحل الاصطياد
بالسكاب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة كالشاهين والباشق
والعقاب والصقر وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذو مخالب من
الطيور فلا بأس بصيده ولا تغير فيما سوى ذلك الا ان تتركه كانه قتلته
(والجوارح) الكواكب وقيل هي ان تكون جارية بناها ومعلمة حقيقة
والسكاب المعلم واسم السكاب يقع على كل سبع حتى الاسد وعن أبي يوسف
انه استثنى من ذلك الاسد والذئب والوجهة الاسد ونحوه الذئب ولا نهما
لا يتعلمان عادة وشرط في المرسل ان يكون أدلالا للذئب بان يكون مسلما
أو كلبا وهو يعقل التسمية ويضبط (والتعلم) في السكاب يكون بتروك
الاكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع اذا دعى وانما شرط ترك الاكل
ثلاث مرات لانه هو قولهما ورواية عن الامام والمشهد عنه انه لا يقدر بشئ
لان المقادير تعرف بالنص ولا نص هما فيفوض الى رأى المبتلي به ولا بد من
التسمية عند الارسال أى مع التذكر فاذا نسيها عند الارسال فلا بأس
بأكله ولا بد من الجرح في أى موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي
حنيفة وأبي يوسف انه لا يشترط رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي
لاطلاق قوله تعالى مما أسكن عليكم فليس فيه قيد الجرح فهو زيادة على
النص أو هو من حمل المطلق على المقيد لاتحاد الواقعة فان أكل منه البازي
أو كل واحد أكل منه السكاب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المتقدمة فان
أدركه حيا ذكاه وان لم يذكاه أو خنقه السكاب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير
معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكاه أو كلب لم يذكاه أو كلب لم يذكاه أو كلب لم يذكاه
معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكاه أو كلب لم يذكاه أو كلب لم يذكاه

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث عدي بن حاتم رضى الله عنه وتتفرع
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلافيات
إذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن أبان الرأس أصل الجميع وإن أبان يدا
أو رجلا لم يؤكل المان منه (قالت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهي وميتة وقد أسنده البيهقي في السنن حجة لابي حنيفة لأن العضو بين منها
وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب خاص
فالحجج أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ماردت عليك أى من الصيد والعضو المان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح) *

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح
(بيان الخبر الدال على أن قطع الاوداج كاف في الذبح ولو بمروءة) *
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنيمة لي كان لها راعية تخافت على شاة منها الموت
فذهبتم بمروءة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه البخاري
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عمير وهكذا رواه
طلحة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عمير عن
نافع ورواه ابن خسر ومن طرق جماعة من أصحاب الامام قالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخوه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الانصار الى قبل أحد غرقاص طاد أرنباً فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر فجاء
بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبحها بيده فأمره بأكلها كذا رواه
البخاري من طريق ابراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والمسروقي
وحزمة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعند الثاني منهم أن رجلاً
أصاب أرنبين فذبحهما بمروءة يعني بحجر ورواه جماعة فقالوا عن عامر أصاب
رجل من بني سلمة أرنباً فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في العلل

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية المشهورة أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن مبيني (قال) في التهذيب كلهم ما
واحد ولغظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صاد أرنبين فرعى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقة في الحريث وفيه
أفراطهما قال نعم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
هكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

(بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والحلقة يوم والودجان)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن علقمة قال أذبح بكل شيء أفرى
الأوداج وأنهر الدم ما خلا السن والظفر فانها مدي الحبشة كذا رواه
الحارثي من ماري بن محمد بن الحسن عنه والمرى مجرى الطعام والشراب
والحلقة ومجرى النفس والمراد بالأوداج كلها وأطلق عليه تعليما (وأرجح)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المذبح بالذبة فقال كل ما أفرى الأوداج إلا سنا وأظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن
فرض سن أو ضرب ظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أبا جحيل ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا
وسأله عن ذلك أما السن فعضهم وأما الظفر فمدي الحبشة (فتبينه)
الاكتفاء بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع الحلقة والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لابد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) على أنه يكتفي
بقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأكثر يوم مقام الكل
ولكل منهم دليل يفتح به مذكوره في الفريسات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرن استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم ويحدث عدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولغظه أفر الدم بما شئت وإذا ذكر
اسم الله عز وجل (وماروي) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم المهر فيبقى
بياء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
والألف فشر
الغصاء وفولج
أر أن أي انشط

هـ

المنزوع فان الحبشة كانوا يفلون ذلك اظهرا للبلد فنهاهم عنه فاذا
نزعاصارا كالجراحة وغير المنزوع يقتل بالثقل فيكون في معنى الموقوفة
(بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابت المقتل كفت عن الذميج)

(ابوحنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن عباد بن رفاع عن رافع بن
خديج ان بعيرا في ابل الصدقة نذفطليه فاجأ اعيامهم ان ياتخذوه
وماه رجل بسهم فاصاب مقتله فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فامر باكله
وقال ان لمسا أو ايدكا أو ايد الوحش فاذا خشيت منها شيئا فاصنعوا منه
ما صنعتهم نذفطليه كذا رواه الحارثي من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه أيضا
من طريق القاسم بن الحكم عنه غير أنه قال فاصنعوا به كذا ورواه أيضا
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله كذا وابد
الوحش ورواه ابن المغيرة بطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة وأخرجه
السمعة بطوله

(باب ما يحل أكله وما لا يحل)

(ابوحنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهي يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من
الطيور كذا رواه الحارثي والاشعري من طريق أبي يوسف عنه ورواه
الحارثي أيضا من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح وأخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفي) الباب عن علي بن عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن خالد بن
الوليد عن أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطائر وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (قوله) السبع مع كل مخطف
منتهب جارح قاتل متعمدا كالأسد والثور والفهد والذئب والذئب
والثعلب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب
والذئب من الطيور كالأصقر والبازي والسنور والبري والاهلي
والحدأة (قال) الدينوري الدلق محرقة والسحاب والغنك والسمود

وما أشبهه سبيع انتهى ولا يؤكل ابن عرس لأنها ذات أنياب فدخلت تحت النص الناهي ويدخل فيه الضبع والله أعلم

(بيان الخبر الوارد في النهي عن أكل الضب)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أهدى لها ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فنهي عن أكله فجاءه سائل فأمرت له به فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنطعمين مالانا كئيب كذا رواه البخاري من طريق أبي سعد الصنعاني عنه ورواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن الحسن عنه ومن طريق الحسن بن زياد عنه ورواه البجلي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) الإمام أحمد في مسنده من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم يبه عنه قالت يا رسول الله أفلا نطعمه المساكين قال لا نطعموه من مما لانا كلون (وأخرجه) الطحاوي من طريق يزيد بن هرون وعفان ومسلم بن إبراهيم كاهم عن حماد بن سلمة بالفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إليه ضب فلم يأكله فقام عليهم سائل فأردت أن تعليه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أنطعيني مما لانا كئيب وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب (قال) المنذري في أسناده إسماعيل بن عباس وضمضم بن زرعة وفيهما مقال (وقال) الخطابي ليس بذلك (قلت) هو من رواية إسماعيل بن عباس عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد المخبراني عن عبد الرحمن بن شبل (وقال) البيهقي تفرد به إسماعيل بن عباس وليس بمجعة (قلت) ضمضم جهي وابن عباس أثاروي عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قاله ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك الرضوخ من الدم ولهذا أخرج أبو داود وهذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عباس عدة أحاديث من روايته لأهل بلده فتأمل ذلك (والقول) بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد ومحمد بن عبد الله الباب وقال فقد دل ذلك على

المخبراني بالضم
نسبة إلى
أبي قبيلة من
البن اله

ان النبي صلى الله عليه وسلم كره لنفسه واخيره أكل الضب قال وبهذا
 تأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
 أكله استدلالا بما في المتفق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
 وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

(بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب)

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
 (أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبد الله بن الحوتية عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه سئل عن لحم الارنب فقال لولا انى أخوف ان
 أزيد أو أنقص منه لحديثكم ولكنى مرسل الى بعض من شهد الحديث
 فارسل الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار روى اعرابي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم أنباء مشوية وأمره بأكلها كذا رواه محمد بن
 الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد
 الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
 وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلف فيه فقل عن ابن الحوتية
 عن عمر كما رواه الامام والمحارث واسحق والبيهقي في الشئب وقيل ابن
 الحوتية عن أبي ذر والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على النهي عن محرم المحر الاهلية)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عام غزوة خيبر عن محرم المحر الاهلية وعن متعة النساء كذا رواه المحارث
 من طريق مكى بن ابراهيم وحزرة بن حبيب وأبي يحيى المحماني وعمر بن
 الهيثم وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
 اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن نهر بن حاجب وزفر وأسد
 ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
 وخويلد الصفا والمقرئ وابن هانئ وابن خزيمة الاسدي وابن أبي المجهم كلهم
 عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كانا مسلمين وأخرجه
 الشيخان من حديث على بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
 عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل

لحموم الحجر الالهية كذا رواه المحارفي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا يدون ذكر الجملة الثانية وتكون النسخة
عن كل لحمومها يوم خيبر واكفاه القدر منها لا كلها العذرة أولاتها
كانت نهبه أو معصوبة أو للحاجة إلى بقائها وغير ذلك أقول والصحيح ان
حرمها لالهة بل لنفسها كما نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكان
ذلك النهي له في نفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

* (بيان الخبر الدال على إباحة أكل الجراد) *

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت محمد رقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر حنذا لله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
خسرو ورواه الإمام من ابنة محمد بن ثابت بن عبد البرقي جامع العلم عن
يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود من حديث سلمان العارسي (قال) وروى
عنه مرسل وأخرجه ابن ماجة مسندا (وأخرجه) أبو داود أيضا من حديث
أبي يعقوب الرازي قال سمعت أبا أيوب في رواية عن الجراد فقال
عزرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست أو سبع غزوات مكنا كاله
منه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي *

* (بيان الخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي سفيان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما خزر عنه الماء فكل كذا رواه المحارفي
من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
موقوفا على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله باط ما أتى البحر أو جردته فركوه واما ما أتته وطعمها ولا تأكلوه
(قال) أبو داود وروى هذا الحديث بغير الزرري وأيوب وسجاد عن أبي
الزبير أوفقه على حاروقه سندها لا يثبت إصا م وجهه ضعيف
وهو لا يطعم أي لا يرق الماء وقوله خزر عنه أي اكشبه عنه الماء
فما ببقه من الماء (وقال) البيهقي في باب من كره أكل العناني
ودكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر
بن موفقا (ثم قال) وحالهم أبو حماد اليمري فرواه عن الثوري مرفوعا وهو

قوله نضب
بوزن ضرب
أي غار

واهم فيه (قلت) ان الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد ثم
اسند اليه يحيى بن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير مرفوعا
ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
(قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا متبعا ان ذلك
الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقي في غير موضع لا يصحج
به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ما روى عن أهل الحجاز ليس بصحيح
واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
الشيخان والجماعة كلهم وقد زاد الرفع وكيف تعارض روايته برواية ابن
عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
عن أبي الزبير مرفوعا ثم هـ دلرواية يحيى بن سليم وقول البخارى لا أعرف
لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في انه يشترط الاتصال
الاسنادا لمن ثبتت السمعة وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم انه
قول معتبر وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن
أبي ذئب ادرك زمان أبي الزبير بالاختلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقي
ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
العزيز ضعيف لا يصحج به (قلت) اخرج له الحسبك في المستدرک في ابواب
الاحكام حديثا وصححه سندوه اخرج حديثه هذا الطحاوى في احكام
القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا اسد بن موسى
حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
كيسان ونعيم بن عبد الله الجمهر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما جزعنه البحر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتا
طافا فلانا كل وقوله تعالى حوت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي محتلف فيه فبقى داخلا
في عموم الآية والله اعلم

(باب الاضحية)

(اعلم) ان المحقوق الواجبة في الاموال على ضربين فمنها ما يجب بطريق
التقليد كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاتفاق كالاعتاق والتضحية ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم موسر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الروائين عن أبي يوسف وعنه انه اسنة وهو قول الشافعي
(بيان الخبر الدال على ايجابها)

(أبو حنيفة) عن جبل بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه الحارثي من طريق سليمان
النفخي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بلفظ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قلت) وربما استدلل المحض به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الا سخر فخرن فعل ذلك فقد أصاب
سنتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت متأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان المذبح من المعز لا يجزئ فيها)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فعندي جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه الحارثي من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكاً فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت ان اليوم يوم أكل وشرب فتبخت فأكلت وأطعمت أهلي وجبراني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال ان عندي عناقا
جذعا وهي خير من شاتي لحم فهل يجزئ عني قال نعم ولن تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجنا جذعة من
المعز فقال ادبها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه من طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال ادبها ولن تجزئ عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عقبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه نخباً يا فصارت لي جندة
فقلت يا رسول الله صارت لي جندة فقال ضعها أو زاد البيهقي في هذا
المحدث ولا رخصة فيها لأحد بعدك قال وهذا يدل على أنه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد النخعي في نحو حديث عقبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وإن كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تنبيه) الأمر بالاعادة في هذا
المحدث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث أنه
احتمل أن يكون إنما أمره ليعود لخصته لأن الخصية واجبة واحتمل أن يكون
إنما أمره أن يعود إن أراد أن يخصي لأن الخصية قبل الوقت ليست بأخصية
تجزئه ويكون في عداد من خصي فوجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن الخصية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سلمة إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يخصي الحديث ثم قال فيه دلالة على أن
الخصية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل أن يكون إنما أمره أن
يعود إن أراد أن يخصي في غاية البعد لانه مخالفة للظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه وذكر الإرادة في حديث أم سلمة لا يفي الوجوب لأن الإرادة شرط
لمجموع العرائض وليس كل أحد يريد التخصية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليتحمل ومثله كثير
في الأخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

*

*

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من النضاي)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خصي بكبشين أحدهما أحدهما
عن نفسه والآخرون شهد أن لا إله إلا الله من أمة كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) البخاري من طريق أبي همام الوائلي شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طهمة من طريق القاسم بن الحكم عنه ورواه البخاري أيضاً من
طريقه إلا أنه لم يذكر جابراً (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضاً من حديث عائشة وأبي

هريرة وأحمد بن حنبل حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كبش بن عظيم أو قرين وذكريا الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (ثالث) ومدا هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقبل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضال عنه ~~ذكره~~ ابن أبي حاتم في العلم وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الإمام وجمع في رواية بينهما وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد بن حنبل في مسنده عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه الحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحسين والفحل أيهما كان في الأصحية قال الحسين لأنه إنما طلب صلاحه
كدارواه محمد بن الحسن في كتاب (وعد) أبي داود من رواية أبي عبيد
لما مرى عن جابر أنه صحى بكشين الحسين وجوين وهما موقوفان
الحديثين أو مبروحيهما

(بيان الخبر لدال على الصحة بالمجزع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السلمي عن أبي بكاش أنه جاب بكاشا
إلى المدينة فعمل الناس لا يشترون فجاء أبو هريرة فبغها فقال نعم الأصحية
المجزع السمين فاشترى الناس كدارواه طلحة من طريق أسد بن حمرو عنه
(ورواه) ابن مسروم - رقيق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار مخرجه مختصرا عنه سفيان بأبهريرة يقول نعم الأصحية المجزع
(وأخرجه) أترمذي هكذا واستعربه وفعّل عن البخاري أنه أشار إلى أن
أرجح وقته (سائر الخبر لدال على أن البقرة تعجز عن سبعة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تعجز عن
سبعة كدارواه ابن المنذر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خزيمة
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطي عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تعجز عن سبعة يحسون بها كدارواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن الميم عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طلمة من طريق أبي يوسف والمحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المنذر من طريق اسد ابن عمرو عنه (وأخرجه) مسلم والاربعة (وفى) لفظا لم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقرة سبعة منافى بدنة (وفى) رواية لابي داود مرفوعا البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة (وأخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه *

(بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وعن حماد انهما احداثا عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نية لكم عن محوم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام ليوسع موسعكم على فقيركم فكلوا وتزودوا كذا رواه المحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن أبي عبد الرحمن الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي وابوداود والنسائي فسلم وابوداود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبيشة الهذلي رضى الله عنه

(بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر)

(أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضحية فأكثروا فيها من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (وأخرجه) الدارقطني في الصيام وابن خزيمة في الحج (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بافظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد لله فيها من عشرين الحجية يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

(باب الاستحسان)

وهو طالب الاحسن من الامور وهو ترك القياس بما هو الاوفق للناس او طالب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام أو الأخذ بالسنة وابتغاء الدعاء أو الأخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

بسمه باب المحظور والاباحه (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزهد والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحه الاطلاق (ثم)
أهم ان المروي عن محمد نصاب كل مكروه حرام الا انه لا يبيده فيه نصابا
لم يطاق عليه لفظ المحرام وعند الامام وابي يوسف هو الى المحرام اقرب
لته ارض الادلة فيه فغلب جانب المحرمه وأما المكروه كراهة تنزيه فهو الى
الحل اقرب فنسبة المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الفرض
(بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة)

وسائر الانواع مقيس عليهما (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال كنا مع حذيفة بالمدائن فاستسقى دهقاننا فانا به شراب
في جام فضة فرماه به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا والكم في الآخرة كذا رواه المحارقي
وابن خسر ومن طريق حميد بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نسخة انا قال ابو حنيفة عن مسلم بن مسلم بن فيروز الجهمي عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان أنهم نزلوا معه على دهقان فانا هم
بطعام ثم اناهم الحديث وهكذا رواه الاشعثاني من طريق عبيد الله بن
موسى عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن أبي ليلى
(وعند) النسائي عن انس بن مالك عن الاكل والشرب في آنية الذهب
والفضة (وعند) الطبراني في الكبير من حديث ميمونة الطويل وفيه نهى
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) صحيحين من حديث أم سلمة
الذي يشرب من انا الذهب والفضة انما يجزى في بطنه فارجهن وليس
عنه البخاري ذكر الذهب (وأخرج) مسلم في رواية الاكل أيضا
وللدارقطني من حديث ابن عمر في آنية لذهب والفضة (تنبيه) انما وقع
النهي في الاواني المذمومة عن الاكل والشرب في آنيتهما وقيس عليهما
سائر وجوه الاتماع بهما ولا يجوز استعمال شيء منهما للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاواني المفضة اذا اجتنب الشارب منه عن
موضع الفضة بأن لا يضع فيه عليه الا يأتى به يد ويكره عند أبي يوسف
الشرب منه وولفقد محمد بابا حنيفة في رواية وأبا يوسف في أخرى وانما قيدنا

بالفضض لان الشرب من الاماء المذوبة بالفضة التي لا تقاخص لا بأس به
بالاتفاق لانهم استهلكوه حينئذ (ولابي) حجة ان الاستعمال قصد اورد
على المجتزأ الذي يلاق به العصور وما سواه تتبع في الاستعمال ولا معتبر
في التواضع ولا يكره كالحجة المذكورة بالحري *

(بيان كراهية لبس الحرير للرجال)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن مجاهد عن حذيفة رضى الله عنه قال
نهاى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشرب في آنية الذهب والفضة
وان يأكل فيها وان يلبس الحرير والديباج وقال هي للشركيين في الدنيا
ولكم في الآخرة كذا رواه البخاري عن طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه ورواه الكلابي عن طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه الا انه قال أبو حنيفة عن أبي روه وحماد عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال نزلنا مع حذيفة على دهقان بالمداين ثم ساق الحديث
بعطوله (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديثه بلفظ لا تأبساوا الحرير ولا
الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحاها فانهم سالمون
في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
والحرير وقال انما يفعل ذلك من لا خلاق له كذا رواه البخاري وزاد
في الهداية في الآخرة (قال) الحافظ هو ما نقل من حديثين الاول حديث
حذيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر رأى عمر حذيفة سيرا
الحديث وفيه انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وهو
في المتفق عليه أيضا *

(بيان الحبر الدال على جوار لبس الحرير والذهب للساء)

(أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائدين سعيد بن عبد الله المهري
عن أبي الدرداء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حرير
بيده وقطعة من ذهب بيده الأخرى ثم قال هذا حرام على ذكور وأنتي
كذا رواه طهفة عن طريق عبيد الله بن موسى عنه وابن المطهر عن طريق
الحسن بن زياد عنه غير انه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

قوله سيرا بكسر
السين وفتح الياء
بالمضرب من
البرود فيه
هو ما مضى

زورير بالتصغير

مصر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث وهكذا رواه محمد بن الحسن في الاستبصار عنه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وهذا الله ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زورير عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حويرة الجمل في يمينه وأخذها فجعله في شماله ثم قال إن هذين حرام علي ذكر رأيتي (وأما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس الحرير والذهب على ذكر رأيتي وحل لانائمهم (قال) الترمذي حسن صحيح (وفي) الباب عن عمرو بن علقمة بن عامر وأم هانئ وأنس وحذيفة وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وابن ربيعة والبراء وجابر انتهى (قال) المحافظ وسعيد بن أبي هند لم يسمع أباه موسى وقد روى عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال إسماعيل بن زيد عن نافع عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمرو عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي موسى ذكره الدارقطني في المعال وذكر أن يحيى بن سليم رواه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر سلك الحجادة ونابيه بقية (قال) ويدل على وجهه ما أن طاق بن حبيب قال لابن عمر أسمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحرير شيئا قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الصحيح وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي إسناده الأفرقي (وأما) حديث عمر أخرجه البخاري وفي إسناده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخه عن رواية مسند بن مخلد بلفظ الذهب والحرير يحل لثلاث حتى حرام على ذكرورها (وأما) حديث أم هانئ وأنس ومن بعدهما فإسناده وفيه طاق تحريم الحرير (وقد) روى نحوه حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس أخرجه البخاري والطبراني وعن وثالة أخرجه الطبراني (والديساج) فارسي معرب وهو الرقيق من الحرير (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أخواتها الذهب وإن ابن عمر حلى بثانته الذهب كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر

(وأخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا وفيه وحل لانا هم (أبو حنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي الكوفي عن سعيد بن جبيرة أنه قال عاب حذيفة بن اليمان فأكسى ولده قمص المحرير ثم قدم فأمر الدكور منهم بنزعها وأقر دعا على الاناث كذا رواه طلمة من طريق فروة بن أبي الغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار عنه الا أنه قال أبو حنيفة عن سليمان بن المغيرة قال سأل يحيى سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن ابن المحرير فقال سعيد عاب حذيفة ابن اليمان غيبة فأكسى بنوه وبناته لبس المحرير فلما قدم امر به فنزع عن الدكور وتركه على الاناث وتهدم حديث علي عند الترمذي والنسائي قريبا وفيه وحل لانا هم

اللبس بالسكسر
ما يلبس كاللباس
اه

(بيان المحبر الدال على قدر المحرير الذي يباح استعماله للرجال)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال جاء الى عمر قوم عليهم المحرير والديباغ فقال جثتموني في رضى اهل البصرة لا يصح من المحرير الا هكذا ثلاثة اصابع او اربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بعث جيشا ففتح الله عليهم وأصابوا غنائم فلما قبلوا باج ذلك عمر وأنهم قد قروا من المدينة خرج العاصي لاستقبالهم فلبسوا ما معهم من المحرير والديباغ فلما رأاهم غضب وقال ألقوا بلباس اهل النار فلما رأوا غضب عمر ألقوها وأقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا اننا لبسنا التبريك ما افاء الله علينا وسر ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع كذا رواه الاثنان من طريق أبي يوسف واسد بن هجر وكلاهما عنه ومن طريقه ابن خضرو ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرجه) مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر وعاب به بلطاعة الاموي وضع اصبعين او ثلاثا واربعة (قال) الدارقطني لم يره غير قتادة وهو مدلس (وقد) رواه داود وبيان وابن أبي شيبة وابن أبي السمر عن الشعبي به موقوفا انتهى (وأخرجه) النسائي وهو في المتن عليه من طريق ابن أبي عمير انا ما كلب عمر ونحن مع عتبة بن فرقباذر يبحان ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نسي عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين على الإبهام (وفي)
 الباب عن ابن عباس أنما نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصنف
 من الحرير فأما المعلم وشبهه فلا بأس به أخرجه لسانى
 * (بيان الخبر الدال على إباحة لبس الخبز وإن كان مسددي بحرير) *
 (أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
 عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
 وشريح كانوا يلبسون الخبز كدارواه محمد بن الحسن والحسين بن زياد
 كلاهما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد من طريق محمد بن ربيعة
 ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف خنفة مائتة درهم (وأما)
 أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العري أخبرني وهب بن كيسان قال
 رأيت أبا هريرة يلبس الخبز (وروى) ابن أبي شيبة من طريق حماد رأيت
 علي أبي هريرة مطرف خن ورواه الطبراني أيضاً من هذا الطريق (وأما)
 أنس بن مالك فروى عبد الرزاق من طريق عبد الكريم الجزري رأيت
 علي أنس جبه خن وكساء خن وناطوف مع سبع بن جبير (ومن) طريق
 وهب بن كيسان رأيت أنس يلبس الخبز وروى ابن أبي شيبة من طريق
 يحيى بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف خن (وأما) عمران بن الحصين
 فروى البخاري في الأدب المفرد من طريق زرارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت
 عمران بن الحصين يلبس الخبز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
 من طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء خن ورواه الطبراني بإسناد
 عمارة خن (ومن) أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
 جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الخبز هم سعد بن عمرو وجابر
 وأبو سفيان وأبو قتادة وابن عباس ورديد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
 وأبو كزة وعائذ بن هرم والسائب بن يزيد وعمر بن حريث وأبي بن أبي
 وابن أم مكتوم والأطلس ورجل آخر مجهول (أما) سعد بن عمرو الخناكم من
 طريق سعد بن عمرو بن عبد الله بن سعد بن رواه مطرف خن ورواه
 عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان أنه رآه كذلك (وأما) ابن
 عمر فرواه البيهقي في الشعب من طريق نافع ابن ابن عمر كان وعبد الله

أصفت الذي
 لا يخالط لونه
 لون آخر وهو
 بضم الميم الأولى
 وسكون الصاد
 وفتح الميم الثانية
 والمطرف بوزنه
 رداء مريع ذو
 أعلام اه

أبي الأول بضم
 اللام وفتح الباء
 وتشديد الباء
 والثاني كعلى
 اه

مطرف بن ثمة خمسة عانة درهم ورواه عبد الرزاق عن العمري عن وهب
ابن كيسان وأبي ابن عمر يابلس الخنز (وأما) جابر أبو سعيد فرواه عبد
الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبة من طريق عمار أنه
رأى علي بن أبي قتادة مطرف بن (وأما) ابن عباس فهذا السند أيضا ورواه
البيهقي في الشعب من طريق عكرمة ابن ابن عباس ~~كان~~ يلبس الخنز
ويقول انما يكره المصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
عمار أنه رأى يلبس مطرف بن (وأما) ابن أبي أوفى فرواه ابن سعد
في الطبقات من طريق أبي سعيد البجلي قال أنه رأى عليه برنس بن زوروي
ابن أبي شيبة من طريق الشيباني أنه رأى عليه مطرف بن (وأما) أبو بكر
فرواه ابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان لابن بكر
مطرف بن سعداء حرير وكان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
طريق ثابت البناني أن عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن محمد رابت
السائب بن يزيد وكان عليه كساء بنز وجبة بنز وقطيفة بنز متخفها ما عليه
(وأما) عمرو بن حرب فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رابت على
عمرو بن حرب مطرف بن (وأما) أبي بن أبي فرواه النسائي في الكافي من
رواية أبي بلج حارثة بن بلج رابت على أبي بن أبي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم معارف بن (وأما) ابن أم مكتوم فرواه الطبراني في مسند
الشاميين من طريق إبراهيم بن أبي بجيل رابت ابن أم مكتوم وعليه كساء بنز
(وأما) الأفطس بن طريق إبراهيم أيضا رابت رجلا من الصحابة يقال له
الأفطس فرابت عليه ثوب بنز (وأما) الرجل المجعول فرواه أبو داود عن
عبد الله بن سعد بن الدمشقي عن أبيه (قال) رابت رجلا بخاري على
بقية بيضاء عليه عمامة بنز سوداء وقال كساننا رسول الله صلى الله عليه
وسلم واخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل هو
عبد الله بن حازم السلمي أمير خراسان انتهى (وقال) البخاري في التاريخ
الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما أرى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم

الدمشقي نسبة
الى دمشق
كحضر قرية
بالري اه

(بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكثراً)

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما يا فلان كل متكثراً وكل كماً كل العبد واشرب كما يشرب العبد واشرب حتى يأتيك اليقين كذا رواه المحارقي (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انافلاً كل متكثراً كذا رواه المحسن بن زياد عنه ورواه ابن خثعم من طريقه ومن طريق سعيد بن الحجاج عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي ابن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكثراً (واخرجه) البخاري واصحاب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير مرسلنا آكل كماً كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لا يبي الشيوخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللبهي) في الشعب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ انما انا عبد آكل كماً كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسلنا نخوة (قال) المحافظ لم يثبت دليل المخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الآداب ومن صرح بأنه كان محرماً عليه ابن شاهين في ماسخه (وقال) الخطابي المتكثراً هو المجالس معتمداً على وطاء وحقة البيهقي في السنن واقتصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاه على احد الجانبيين (قلت) اقتصره على قول الخطابي دليل على رضاه والمشهور ان المراد بالاتكاه في الحديث هو الذي فسره ابن الجوزي (وهذه) الهيئة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين والمتكبرين (وبدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما انا عبد آكل كماً كل العبد وما قاله الخطابي فيه بعد لا ينفق

(بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال)

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طلمحة من طريق أبي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي باللفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله او يشرب بشماله (وعند) أبي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهو كذا أخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسن بن سفيان من حديث أبي هريرة كذلك بزيادة واياخذ بيمينه واياهط بيمينه (وأخرج) الستة من حديث عمر ابن أبي سلمة رفعه ادن بني قسم الله وكل بيمينك وكل معاك ياك * (بيان الخبر المدال على استحباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائي عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ولغظهم كان يعود المريض ويشهد المجنونة ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون * (بيان الخبر المدال على جواز عيادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لاصحابه انمضوا بنا نود جارتنا اليه ودي قال فدخل عليه فوجدته في الموت فقالت اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد اني رسول الله فنظر الى ابيه قال فأعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله فنظر الى ابيه فقال له ابوه اشهد له فقال الفتى اشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي أنقذني نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السني في عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن أبي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وغسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحطاه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث أنس رفعه انه عاد جارا موديا (وأصل) هذا عند البخاري ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد والحاكم مطولا *

* (بيان المحرم الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة) *

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم الخمر والميسر والزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود ومن طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بألفظ نهي عن الخمر والميسر والكوبة والغبراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه والكوبة والعليل (أبو حنيفة) عن الهيثم بن عامر الشعبي عن أبي الاحوص عن ابن مسعود رفعه أنه قال والكعبة للذين يزعمون زجرا فانهم من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلحة (وعند مسلم من حديث بريدة رفعه من أجب بالزبد شرب فمكنا ثم أصبح يده في لحم خنزير ودمه وأخرجه ابن ماجه الا انه قال ومكنا ثم اغس (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

* * *

* (بيان المحرم الدال على الرخصة في العزل) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عاتقة والأسود أن عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيتنا أخذ الله ميتنا فاستودع صخرة فخرج (وعند) الإمام أحمد والاضياء في المختارة عن أنس رفعه بألفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لم يخرج الله منها ولدا وليعلم أن الله تعالى نفسا هو خالقها (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل قال عزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جدامة بنت وهب الأسدي قالت ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الولد الحفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا ذنت الحرة لزوجها فيه فإن منعته من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها (وقال) آخرون له أن يعزل عنها شامت أو أوبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولاولى في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا إن يجامع أمته ويعزل عنها

الغبراء بضم
المججمة شراب
من الذرة اهـ

في جماعه ولا يستأذنها في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل
 عنها فإن الامام وصاحبه كفاية ولول في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة
 فيما رواه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن الامام (وقد روى) عن أبي
 يوسف خلافة وهو الاذن في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن
 ابن أبي عمير عن محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عن أبي يوسف وقال
 ابن أبي عمير هذا هو النظر على اصول ما بنى عليه هذا الباب (وانسك)
 الميخون ما تقدم في حديث جذامة من انه الواد الخفي وروا عن أبي سعيد
 الخدري ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم
 كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر اطيع
 قال لا تكون موهودة حتى تجرب بالاطوار السبع أي تجربى على النطفة
 الاحوال السبع وتصبحا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان
 من سلالة من طين الى آخرها وفيه فجب من ذلك عمر وقال لعلى جزاك الله
 خيرا فاجاب على وابن عباس انه لا موهودة الا ما قد نفخ فيه الروح قبل ذلك
 وأما ما لم ينفخ فيه الروح فانه موات غير موهودة ورضي بهذا عمر ومن كان
 بحضرته من الصحابة ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن أبي
 سعيد أيضا ما يدل على جوازه وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان
 لاتعزلوا فان الله قد رما هو خالق الى يوم القيامة قاله في سبأ يوم أو طاس
 (وفي) بعض رواياته ليس من كل النساء يكون الولدان الله اذا أراد ان يخلق
 شيئا لم يمنعه شيء فلا عليكم ان لاتعزلوا (وفي) بعضها الا عليكم ان لاتعزلوا
 ذاكم فاهم اليست نسمة كتب الله ان يخرج الالهى خارجة (وفي) بعضها
 ما قدر في الرحم سيكون (وفي) بعضها فانه هو القدر (وفي) هذه الآثار
 ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن
 أبي سعيد سواء ثبت ان لا بأس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الدال على كراهية التكليف للضيف)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن جابر رضى الله عنه أنه دخل عليه يوما
 قوم فقرب اليهم خبز واخلطهم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

التي تكلف ولولا ذلك لتكلفت لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا رواه الحارثي من طريق سليمان بن أبي كريمة عنه ورواه طحطا و ابن خسر ومن طريقه أيضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسعر بن كدام عن محارب أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا رواه الحارثي وطحطة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم والاربعة من طريق جابر ومسلم أيضا والترمذي في السنن والشماثل عن عائشة وقد جمع الامام أبو محمد التميمي جزءا في طرقة وائتميته وزدته وضوحا والمحمد لله على ذلك

(بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أبيه فزوروها ولا تقولوا هجرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا في صحيحه (وأخرجه) الهاملي عن مسلم بن جندادة ومسلم عن محمد بن المثنى ومحمد بن عبد الله بن عمرو أبو بكر بن أبي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة عن علي بن حرب سقتهم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه وفعه بالفظ نهيةكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وأخرجه الحاكم عن أنس وزاد فانها تذكر الموت (وأخرجه) الطبراني عن أم سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في الجنايز

(بيان الخبر الدال على إباحة المداداة والارشاد إلى فضل البان البقر)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم المجدلي عن طارق بن شهاب عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الهرم فعليكم بالبان البقر فانهم سارتم من كل الشجر كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبيه وابن المبارك ووكيع ثلاثتهم عنه واعضهم فانها تقم بدل ترم (ورواه) من طريق أبي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام

وقال انها تختلط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه قال فانما تأكل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غنيم عنه غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير الاسم فعليكم بالبان البقر فانما تختلط من كل شجر ورواه من طريق سعد بن حرب عنه بلفظ الفضل بن موسى (وله) عند الحمار في طريق غير ما ذكرنا ورواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهسي عنه ورواه طلحة من طريق أبي اسامة عنه غير انه قال فعليكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد ابن ربيعة عنه وزاد انما يأكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من الخرجين كابن المغيرة وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من حديث المجراح بن مالج عن قيس بالسند واغظه عن عبد الله قال رجل يا رسول الله نتداوى قال نعم تداووا فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله عنه وقال الترمذي حسن وانما لكم وقال صحيح (وأخرجه) أبو داود من حديث أبي الدرداء وابن أبي شبة من حديث أنس واصحق وعبد بن حميد من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة والبراء من حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحفاظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء والدوا وطرفا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على إباحة اتباع النساء المجنات ان لم يرفعن الاضواء) *
(أبو حنيفة) عن أبي الهذيل غالب بن الهذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فان العهد قريب كذا ورواه طلحة من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه وانما لكم من حديث أبي هريرة بلفظ دعهن يا عمر فان العين دامة والغلب مصاب والعهد قريب *
(بيان الخبر المبيح لكل الجن المحبوب من بلاد الكفار) *
(أبو حنيفة) عن عطية الوقي عن عبد الله بن عمر ان سائلا سأل عن الجن فقال تصنعهم الجوس من البان المرفق قال ادكر اسم الله وكل كذا ورواه طلحة من طريق جزي بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبوداود من طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجمينة في تبوك فذاعا بسكين فمعى وقطع (وقال) المنذرى قال أبو حاتم الرازى الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غيره واحدانه سمع منه وثبت ذلك عن الشيخين

(بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحمر الالهية والبانها)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحمر الالهية كذا رواه الحارثي وطلمة عن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه الحارثي من طريق ابراهيم بن الفضل وخافان بن الحجاج وجزين حبيب وأبي يحيى الحماني وعمرو بن الميثم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاشم ويحيى بن نصر بن حاجب وزفر بن المذيل وأبي يوسف وأسدي بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرون كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضى الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامى عن أبي نعلبة الحنثلى رضى الله عنه مثله وفيه زيادة قد ذكر في محالها كذا رواه محمد ابن الحسن فى الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال لا خير فى محوم الحمر والبانها كذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار عنه ورواه الكللى عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبوداود والدارقطنى من حديث المقدام بن معد يكرب رفعه ألا يجعل ذناب من السباع ولا الحمار الالهى (وأخرجه) أبوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحمر الالهية وعن الجلالة وعن ركوبها أو كل لحمها (وأخرجه) النسائى كذلك وأخرج الداريمى من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى عن محوم الحمر الالهية يوم خيبر (وقال) صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء فى تحريم الحمر الانسية الا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان بأكلها بأساعلى اختلاف فى ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبيد الله بن موسى عن الثورى عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن

محمود الحمر الانسية (وقال) الطحاوي في احكام القرآن حدثنا بنو نيس
 اخبرنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
 الخزرجي عن مجاهد عن ابن عباس مثله (واخرج) صاحب التمهيد من
 حديث محمد بن الحنفية عن علي انه مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء
 انه لا بأس بها فقال له علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها وعن
 محمود الحمر الالهية يوم خيبر (واخرج) ايضا عن ابن الحنفية قال تكلم على
 وابن عباس في متعة النساء فقال له على انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر وعن محمود الحمر الالهية

(بيان الخبر الدال على كراهية محمود الحمر الخيل)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن ابن عباس انه كره لحم الفرس كذا رواه محمد
 ابن الحسن في الا^٣ ثار عنه وقال ولست انا اخذ بهذا (واخرج) ابو داود
 والنسائي وابن ماجه والبيهقي واللفظ لابي داود من حديث بقية حدثني ثور
 ابن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده المقدم بن معد يكرب
 عن خالد بن الوليد رضي الله عنه ما قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر فأتت اليهود فشكلوا ان الناس قد أسرعوا الى حظائرهم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تحل أموال المساهدين الابحثة اوحرام
 عليكم حمر الالهية وخبها وبقها وما وكل ذي ناب من السباع وكل ذي
 مخالب من الطير (قال) البيهقي قتلا عن الدارقطني ورواه محمد بن جابر عن ثور
 عن صالح سمع جده المقدم ورواه عمر بن هرون الجبلي عن ثور عن يحيى بن
 المقدم عن أبيه عن خالد فهذا السناد مضطرب ثم نقل البيهقي عن البخاري
 انه قال قال صالح بن يحيى فيه نظر (وعن) موسى بن هرون قال لا يعرف
 صالح بن يحيى ولا أبوه الابحثة وهذا ضعيف (ونقل) المنذري عن الامام
 أحمد انه قال هذا حديث منك (وقال) النسائي يشبه انه كان هذا صحيحا
 منسوخا (وقال) ايضا لا اعلمه رواه غير بقية (ونقل) عن الخطابي انه قال
 صالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض (ونقل)
 البيهقي عن الواقدي قال لا يصح هذا لأن خالدا أسلم بعد فتح خيبر (وقال)
 البخاري خالدا لم يشهد خيبر وكذلك قاله الامام أحمد وقال انما أسلم قبل

الفتح (ثم قال) البيهقي ومع اضطراب اسناده هو مع ألف الحديث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والسلام) معهم بالانصاف أولان هذا الحديث أخرجه أبوداود وسكت عنه فهو عنده حسن على ما عرف ذلك منه وثانيهما فان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم أخبرني ببقية حديث ثوري بن يزيد قد ذكره بسنده وقد مرح فيه ببقية بالحديث عن ثوري وثورجسي حكى عنه أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لأعلمه رواه غير بقة (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بقة اذا صرح بالحديث عن ثقة كان الحديث انتمى خصوصا اذا كان الذي حدث عنه بقة شاعبا (قال) ابن عدي في الكامل اذا روي بقة عن أهل الشام فهو ثبت وهو بقة بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فيه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وأبو يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معدي كرب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبوداود أيضا من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن حمير وعمر بن هرون فعمر بن هرون متروك ومحمد بن حمير ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي فكيف توجب رواية مثل هذين اضطرابا لما رواه اسحق بن ابراهيم الحنفطي وغيره عن بقة (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهوده خير فقد اختلف في وقت اسلامه فقتيل هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد عاشره سبع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه أسلم بعدها فغاية ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسل الصحابة في حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الملاح وغيره

قوله أبو محمد بن
الباء وسكون
الحاء وكسر
اليم اه

والله أعلم * (بيان الخبر الدال على ان العقبة على الاختيار) *
 (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رفضت كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ
 (ابو حنيفة) عن زيد بن اسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا رواه طلحة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن اسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحبها ولم يذكرا بأقتادة
 وكذا رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن واصل بن اسلم
 عنه عن زيد بن اسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا أحب العقوق كأنه كره الاسم (ورواه) ابن خسر ومن طريقه ورواه
 الاثناني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن عمر حدثنا داود بن قيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا داود بن قيس
 سمعت عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) الاثناني عن أحمد بن
 سليمان هو الرهاوي المحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) ابوداود
 كذلك الا انه قال لا يجب الله العقوق كأنه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 وللحديث عند البيهقي طريقان آخران

* *
 * (بيان الخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب) *
 (ابو حنيفة) عن قتادة بن ابى قلابة عن ابى ثعلبة الخشني رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افناكل يا نبيهم قال
 ان لم تجدوا منها بدا فاعملوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا رواه محمد بن
 الحسن في الآثار وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه طلحة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) ابوداود من طريق ابى حميد الله
 مسلم بن مسلم عن ابى ثعلبة بالفظ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نجس وأراهم الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتتم غيرها فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالساء وكلاوا وشربوا وقد أخرج

قوله فاحضوها
 اى اغسلوها
 وبابه قطع اه

البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما نزلت أنكم بأرض قوم أهل
الكتاب ما تكون في آيتهم ما وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا مما كانوا
يأكلون وما فاعلوا ما هم فاعلوا (وأخرجه) أيضا الترمذي والنسائي بنحوه
(وأخرج) أبو داود أيضا من حديث جابر قال كان عزير مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصيب من آية المشركين وأسقيتهم فنسجتم بها ولا يعيب
ذلك عليهم (قال) المدرى هذه الاباحة في حديث جابر مقيدة بالشرط
الذكر في حديث أبي ثعلبة والله اعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في إحصاء الإهائم)

(بوحيقة) عن حماد بن إبراهيم قال لا بأس بإحصاء الإهائم إذا أريد به
صلاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه أخذوا نعم
في الإصاحي حديث أبي عياش المعامري عن أبي داود بن ماجه وبه
ضحي بكشي أم الحين موجر من أي شخصين وتقدم الاحتياط فيه

(بيان الخبر الدال على ما يكره أكل من الشاة)

(أبو حنيفة) عن الأوراعي عن واصل بن أبي جميلة عن مجاهد أنه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعة المرازفة والمثانة والعدة والحياه
والدكر والأنثيين والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتهذرهما (كذ)
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه
يحب من الشاة مقدمها (وأخرجه) أبو داود في كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد إلى قوله والأنثيين ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

(بيان الخبر الدال على إباحة الشرب فائدا)

(بوحيقة) عن سالم بن حماد عن سديد بن جبيل قال رأيت بن عمر
يشرب من ماء القربة وهو قائم كذا رواه - كذا - عن طريق محمد بن خالد
لوهي عنه (وأخرج) الترمذي من حديث كبشة قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يشرب من في ربة ماء فقاما (ومن) حديث غيره
ابن شبيب عن أبيه عن جدته رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب قائما
وقاعدا (وأخرج) الترمذي حديث عائشة بنت سعد أنها رأت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً (وجمع) بين هذه الآثار والتي وردت
في التنبيه عن ذلك بالتحمل على التبر به واليه مال المذبح والنوى وحمل
الحجاء اوى لآديث الشرب على أصل الاباحة رأ حديث الهسي متأخرة فيعمل
به والله أعلم

(بيان أن المال على اباحة رد السلام على المترك)

(أبو حنيفة) عن أبيه عن ابن مسعود أنه سمع رجلاً من أهل المدينة يقول
أراد أن يمارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام كذا رواه
عبد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال فحجديكوه أن يتقدم المترك بالسلام
ولا بأس بالرد عليه وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود عن قتادة
عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال المسلم يرد السلام على
المسلم حتى يرد عليه (وأخرج) ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود عن
(وأخرجه) مسلم والنسائي وابن ماجه (وأخرجه) البخاري ومسلم عن
حديث عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده عن أنس (واختلف) العلماء
في رد السلام على أهل المدينة (وقالت) طائفة رد السلام من رغبة في
المسلمين والركه أروعه ذاتا وبين قوله تعالى فليؤدبه يا حسن ه يا أوزة وعسا
(قال) ابن عباس ومائة هي ما تم رد السلام - من المؤمنين والكفار
(وقال) ابن عباس ومن سلم عليك من حات آت أف تارد عليه ولو كان
محمداً (وبالط) طائفة لا يرد السلام على أهل المدينة إلا بعد مسامحة
بالماء (وهو) هو لا يرد السلام عليهم حتى يأمط السلام المشروع وأبرد
سليم (طاعة في الحديث وما لكم (وهذا) قول أكثر العلماء والله أعلم
(باب المنبر الدال على أن المصنف في الكبر والتمسالي

ولا ينبغي اصدافه الادمال للمدبر

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر
(وأخرجه) الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة بلغنا يؤدبني ابن آدم
يسب الدهر وأنا الدهر يبدى الأمر قلب الليل والنهار (وأخرجه) أحمد
وعبد بن يذوالرواي عن أبي قتادة وابن عساكر عن جابر (والمعنى) أنهم

كانوا يسبون الدهر على انه هو الم بهم في المسكاره ويضيفون الفعل مما
يتألمهم اليه ثم يسبون فاعلموا فيكون مرجع السب الى الله تعالى اذ هو الفاعل
لهما فاقبل على ذلك لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر اى ان الله هو الفاعل
لهذا الامور التي يضيفونها الى الدهر (وفي رواية اخرى ان الله هو الدهر) (وروى)
بالرفع والنصب والالتفات خبره ومعتارا لاكثرين على انه غارف او على
الاختصاص (وأما) من قال انه اسم من اسماء الله تعالى فغير صحيح
(بيان الخبر المظرفين فيقول القوم ويحدثهم بالا كاديب) *

(أبو حنيفة) عن يهزبن حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيضحك به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خسر عن طريق اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه * (بيان الخبر الدال على النهي عن المظرف في الخبر)

(أبو حنيفة) عن اسحق بن عمار عن ابيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيضحك به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خسر عن طريق اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه * (بيان الخبر الدال على النهي عن المظرف في الخبر)

(أبو حنيفة) عن اسحق بن عمار عن ابيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيضحك به القوم
ويل له ويل له ~~كذا~~ رواه ابن خسر عن طريق اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والمحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه * (بيان الخبر الدال على النهي عن المظرف في الخبر)

كله، صحبة (وعند) مسلم وأبي داود وأحمد وابن حبان وابن ماجه من حديث علقمة بن وائل عن وائل بن حجر أن طارق بن سويد الجمعي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها وأكره أن يصنعها وقال إنه ليس بدواء، كرهناه (وفي) رواية ابن حبان أنما ذلك داء وليس بشفاء (قال) المحاذقون بعضهم عن علقمة بن وائل عن طارق بن سويد وصحبه ابن عبد البر * (بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين) * (ابو حنيفة) عن عبد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيح عن ابن عمر عن أسماء بنت عميس أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم ولها ابن من جعفر ولها ابن من أبي بكر رضي الله عنهما فأتت يارسول الله أتتني فتخوف على ابن أخيك في رقية العين * (لكن شيء ما في نسخة القدر لسبقه العين) * (رواه) ابن أبي عمير في الحسن في الآخرة وعنه قال وبه يأخذ إذا كان من ذكر الله تعالى أو من كتاب الله تعالى وهو قول أبي حنيفة (ورواه) الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث عائشة رفته رفته في الرقية من كل ذي حية (وأخرج) مسلم والترمذي وابن ماجه من حديث أنس رفته رفته في الرقية في العين والحمة والجملة (وأخرج) أبو داود عن أنس رفته رفته في الرقية في العين والحمة والجملة (وأخرج) أحمد وابن ماجه عن أسماء بنت عميس رفته رفته لو كان شيء في اليد لدرسته العين (وعند) الترمذي عن ابن عباس مثله * * * * * (بيان خبر الدال على كراهية وصل النساء الشعر بالشعر والوشم) * (ابو حنيفة) عن محمد بن إبراهيم أنه قال أعنت الواصلة والمستوصلة والحال والخالقة والوفقة والمستوفقة (أذروا محمد بن الحسن في الآثار عنه) (قال) ما أوصاه هي أي يصل شعر التي شعرها فهذا ما كرهه عندنا ولا بأس به إذا كان صوفيا وأما المثل والحال له فأن رجل يطلق امرأته ثلاثا ويسأل رجلا لا يترجى بها فيلله فهذا لا ينبغي للسائل ولا المستأثر أن يعلاه والواصلة التي شتم الصالحين والوجه وهذا ما لا ينبغي أن يفعل (ابو حنيفة) سألته عن رجل من بني عبد مناف أنه قال لا بأس أن تصل

الحمة بضم الحاء
المهله ونحوه
الجملة وقد تشدد
وفي اسم وتصل
على امرأة أعقرب
لحسانه والجملة
مروخ فخرج من
أحبوبه من
شبه كاسق
وسمى بذلك لأن
سبحه يحس
في المكنة فأن
قد غلب عليه
وبعضه اهـ

المرأة شعرها بالصوف وانما يعني بالشعر كذا رواه البخاري في من طريق
 بشر بن الوليد وسعيد العوفي واسماعيل المدولاني كلهم عن أبي يوسف عنه
 (قال) البخاري في قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن الجهم يعني به
 راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو حنيفة
 اذا جاء بالحديث جاءه مثل الدر ورواه البخاري ايضا من طريق حمزة بن
 حبيب الزيات عنه غير انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفيا بالراس
 ورواه ايضا من طريق الحسن بن امارات وسعيد بن ابى الجهم والحماد وعبيد
 الله بن موسى الا انه لم يذكرا ثم ثور واسد بن عمرو والحسين بن زياد كلهم عنه
 (ورواه) ابن المظفر من طريق عبد بن صهيب عنه ورواه ابن خنيس ومن
 طريق الثوري عنه (واخرجه) السنن من حديث عبد الله بن عمرو قال ائمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصلة والمستوصلة والفائمة والمستوشمة
 (ومن) حديث ابن مسعود بلفظ ائمن الله الواشحات والمستوشحات
 والواصلات والمستوشحات والتمسك بالخصن اجبرأت خاني الله (واخرج)
 أبوودود ومن حديث ابن عباس قال ائمت الوصلة والمستوصلة والنامصة
 والمستوشمة والمستوشمة

٥١

العوفي يفتحين
 بطن من عبد القيس

(بيان الخبر المدال على كراهية التزع للصبيان)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال سمى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الزرع كذا رواه ابن المظفر من طريق أحمد بن عبيد
 ابن ناصح عنه وسمر القزح بان يحلق رأس الصبي ويترك بعضه (ورواه)
 ايضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خنيس ومن طريق ابن
 المظفر (واخرجه) السنن الا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر مثله
 وفيه التفسير وحكى في صحيحه لم التفسير عن نافع (وفي) رواية من كلام
 سادته بن عمر (واخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سمى عن الزرع وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة
 (وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض شعره وترك
 بعضه فتم احكامهم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تركوه كله وذكروا بسعود
 الدهش في تعليقه ان مسلماً أخرجه بهذا اللفظ

الزعر بعينين
 سمى بذلك تشبها
 بزعر الصبيان
 قطعه ٥١

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اخضبوا وخالفوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي بمعناه من حديث أبي هريرة بلفظ أن اليهود والنصارى لا يصيبون خفافهم وكذا أخرجه البخاري وابن ماجه

(بيان الخضاب بالمحناء والكتم)

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجلي عن أبي الاسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحسن ما غيرتم به الشعر المحناء والكتم كذا رواه الحارثي من طريق مكى ابن ابراهيم والمقرئ والمعافى بن عمران وحمزة بن حبيب والحسن بن فرات وسابق البربرى الا انه قال عن الاسود وعن ابن ابراهيم والمسروقى وأبى يوسف وأبى بن هانى والحسن بن زياد وأسدي بن عمرو وعبد العزيز بن خلف ثلاثة عشرهم عنه ورواه الكلابى من طريق محمد بن خالد الهوى عنه

(ورواه) طلحة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان

عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبرقان عنه (ورواه)

ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خسرو ايضا من طريق

مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بلفظ

ما غير به هذا الشعر (وفى) رواية الشيب (وقال) الترمذى عن صحيح

وعند النسائي ان افضل (وأخرجه) أيضا أحمد وابن سنان والحاكم وكلاهما

من حديث أبي ذر رضى الله عنه وأبو حنيفة بنعم الحناء الموصلة وفتح الجهم لينة

النسائي وقال ابن عبد البر رحمه الله مات مستقيما الحديث (أبو حنيفة)

عن جابر عن ابن ابراهيم قال سألت عن الخضاب بالهنة قال لا بأس به ولم ير

يذكر بأسا كذا رواه شيخنا بن ابي عمير (أخرجه) ابن ماجه من حديث

ابن سنان ورواه أبو بكر بن ابي عمير (أخرجه) ابن ماجه من حديث

(والرخصة) هي الكتم وتبين فيه بكمه السنين الموصلة وتسكن وهو شجر

بالعين يخضب برشته الشعر والكتم شققة برشاد

(بيان الخبر الدال على استحباب الوضوء في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن سعيد بن أسد عن أبي ذر رضى الله عنه

قوله بخنا بفتح

الموحدة وسكون

المهملة بعدها حذارة

فوقية أى خالم

إه

الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ففعلته كذا رواه الأشتاني من طريق حسان بن إبراهيم عنه (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحيتيه بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (وأخرج) أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا قال قرأ آخر قد خضب بالحناء والكمكتم فقال هذا أحسن من هذا قال قرأ آخر قد خضب بالصفر فقال هذا أحسن من هذا كله وكان طاوس يصفر *

(بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كأتى أنظر إلى حبة أبي حنيفة كأنها ضرام عرني من شدة حمرة كذا رواه طحطحة من طريق محمد بن الحسن عنه وابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد عنه ومن طريق أبي عروبة الخزازي عن أبيه عنه (وأخرج) مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جابر قال أتى أبي حنيفة يوم فقع مكة ورأسه رميته كأنه غمامة يضاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غبروا

هنا أبي واجتنبوا السواد *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما)

وفيه الرد على من زعم أن الأعمش تفرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول على سباطة قوم قائما (أخرج) الستة عن ابن حبان من طريق الأعمش عن أبي وائل بلفظ أتى سباطة قوم فبال قائما (وأخرج) ابن حبان أيضا من طريق جرير عن منصور *

(بيان الخبر الدال على أن الطيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم برائح الطيب فليصب منه (أخرج) أبو داود والنسائي عنه من حديث أبي هريرة *

(بيان الخبر الدال على تحريم اتیان النساء في أدبارهن)

الثغامة كصهاية
نبت اه

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المنهال بن خليفة عن سلمة بن قهاص عن أبي
 القعقاع المجري عن ابن مسعود أنه قال حرام أن تؤذي النساء في المحاش
 (وفي رواية في محاشهن كذا رواه الأشتاني من طريق حماد بن أبي حنيفة
 عنه ومن طريقه ابن خسر) (ورواه) السكلاعي من طريق محمد بن خالد
 الوهي عنه (غير) أنه قال عن المنهال بن عمر عن ثمامة عن أبي القعقاع
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق المنهال عن أبي القعقاع بلفظ محاش
 النساء حرام (وأخرجه) البخاري في التاريخ والمحامي في السكتي وإن كان
 ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن
 معن بن عبد الرحمن قال وجدت بخط أبي أعرقة عن عبد الله بن مسعود قال
 نهينا أن نأذي النساء في محاشهن كذا رواه المحاربي من طريق سليمان بن
 عمرو الضبي وطلمة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو وابن خسر ومن
 طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كثير الرماح
 الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسأؤكم حرثكم
 فأتوا حرثكم أني شئتم قبلادودبرا في المأني وحده لا غير كذا رواه طلمة من
 طريق وكيع بن الجراح وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن والسكلاعي
 من طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) قد اشتهر القول عن ابن عمر أنه كان
 لا يرى بأسا بآتيان النساء في أدبارهن والصحيح عنه خلاف ذلك فقد روى
 الطحاوي من طريق المحاربي بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قالت لابن
 عمر ما تقول في المحاربي أجمع من قال وما التحميم فقد كرت الدبر فقال
 وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أن سكاوسا لم ين عبد الله
 أن يكون ذلك كان من أبيه (أخرج) الطحاوي من طريق موسى بن عبد الله
 ابن الحسن أن أبا عبد الله سأل ابن عبد الله أن يحدثه بحديث نافع عن ابن عمر
 أنه كان لا يرى بأسا بآتيان النساء في أدبارهن فقال سالم كذب العبد
 وأخطأ إنما قال عبد الله لا بأس أن يؤتى في فروجهن من أدبارهن ولقد
 قال معون بن مهران إن نافعاً إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله ولقد
 أنكره نافعاً أيضاً على من رواه عنه فيما أخرجه الطحاوي من طريق كعب
 ابن علقمة عن أبي النضر أنه سهره أنه قال لنافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تقول عن ابن عمر انه اُتِيَ ان تؤتي النساء في ادبارهن فقال نافع
كذبوا على ولكني سأخبرك كيف الامران ابن عمر عرض المصحف يوما وانا
عنده حتى بلغ نساءكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم فقال يا نافع هل تعلم
من امر هذه الآية قلت لا قال انا كما عثر قريش فنجسي النساء فلما
دخلنا المدينة ونكحنا نساء الانصار اردناهم من مثل ما كنا نريد فاذا هن قد
كرهن ذلك واعظمه وكانت نساء الانصار قد اخذن بحال اليهودان
يؤتين على جنوبهن فانزل الله عز وجل هذه الآية (وفي) هذا الحديث
انكار نافع لما قد روى عنه عن ابن عمر من الاباحية واخبار منه عنه ان
ناويل الآية على اباحية وطنهن بركات في فروجهن (ابو حنيفة) عن جريد
الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبد الملك عن رجل يقال له عباد
ابن عبد الجيد عن ابي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم غشي
عن اتيان النساء في اعجازهن كذا رواه طلحة من طريق القاسم بن المحكم
وابي يحيى الحماني عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
(وبروي) عن جريد عن قيس عن ابي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن يوسف بن ماهك عن حفصة ان امرأة
أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلى يا بني من
دبري فقال لا بأس ان كان في صمام واحد كذا رواه طلحة من طريق ابي
نعيم وفضل بن موسى والحسن بن زياد وجمرة بن حبيب وخلق بن ياسين
وابي يوسف وسابق ورواه ابن المظفر من طريق القاسم بن المحكم وسابق
ورواه السكاكي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الآثار
كلهم عنه وفي رواية ان زوجه اباء او هي مدبرة وهكذا رواه ابن خسر
من طريق سابق عنه ومن طريق ابي عروبة الحراني عن جده عن محمد بن
الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وعند ابن خسر وفي بعض رواياته عن حفصة عن ام سلمة (والصحيح)
ان الحديث حديث ام سلمة وان حفصة هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
حقة قاسم بن قاطوبغا (قلت) وهذا عند الطبراني في الكبير
من طريق محمد بن عمر عن ابن خثيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما قدم

قوله نجي من
التجسية وهو ان
تكون المرأة
مجيبة اي منكبة
على وجهها تشديدا
بالسجود وفعله
جبي بتشديد
الياء اه

قوله في صمام الخ
الصمام بالكسر
ما يسد به الفرج
وقسمي به الفرج
ومحور ان يكون
معناه في موضع
صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من ادبارهن في فروجهن فانكرن
 ذلك فأتى الى أم سلمة وذكرن لها ذلك فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 نساؤكم حوث لكم الآية (وأخرجه) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب
 قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت
 حفصة بنت عبد الرحمن فقالت لها اني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أشتي
 منه فقالت سل يا ابن أخي عما بدا لك قالت عن إيمان النساء في ادبارهن
 قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يجيبون وكان المهاجرون يجيبون
 وكانت اليهود تقول من جئ خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون المدينة
 نكحوا نساء الانصار فمكح رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فيهاها
 فأبى وأتت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكرت ذلك أم سلمة فاستحيت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ادعها فدعتها فقال نساؤكم حوث لكم فاتوا حوثكم اني شئتم
 مما ما واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيمة بن
 ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلي بن طلق وابن
 عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله
 عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد
 الرحمن وكلهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمة فانخرجه البيهقي
 من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن هرم عن هرمي بن عبد الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوا النساء في ادبارهن ثم أخرجه
 عن يزيد بن الحارث عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال فصر به ابن الحارث
 فلم يذكر عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى
 حدثنا أبو خزيمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن الحارث ان عبيد
 الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجه) أحمد في مسنده عن
 يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا
 حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد
 الملك (وأخرجه) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبيد الله
 ابن عبد الله بن الحارث بن ابي رباح عن الوائلي عن هرمي بن عبد الله الوائلي

عن خزيمة فتابع الليث بن زيد بن الهاد على استقام عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هري وليس لهارة فيه أصل الا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في اسناد حديث خزيمة يعني حيث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحبة بن الجلاح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الامام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وعلقه أشهد له سمعت خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الهاد عن عمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هري عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج وقلب اسمه اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج وقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الليث قال حدثني عمرو بن غفيرة بن زباج
 أخت بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن المحسن عن
 عبد الله بن هري الخطمي عن خزيمة فذكره وأخرجه الطحاوي أيضا من
 طريق حيوة وابن لميعة عن حسان مولى محمد بن سهل عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هري بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن محسن عن هري بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مثل عن الرجل يأتي المرأة في دبرها
 فقال هي الاوطية الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضا وأعله والمحفوط أنه من
 قول عبد الله بن عمرو وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن محمد عنه ولفظ أحمد والترمذي ما عاون من أني امرأة في دبرها ولفظ

خزيمة بن كعب بن عتبة

الباقي لا ينظر الله يوم القيامة الى رجل اتى امرأته في دبرها (وأخرجه)
 الزائر فقال الحارث بن محمد ليس مشهور وقال ابن القطان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) وأخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن محمد عن أبي هريرة
 بالفظ وعلني بدل أتى (وأخرجه) أيضا من طريق اسمعيل بن عباس عن
 سهيل عن الحارث بالفظ لا تأقوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (وأخرجه) أحمد و الترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبي تيمية وهو الهبي عن أبي هريرة رفته
 بالفظ من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدمه بما يقول فقد كفر
 بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وليس عند الطحاوي قصده بما يقول
 وعند الجماعة بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لأبي تيمية سماع
 من أبي هريرة وقال الزائر هذا حديث منك وحكيم لا يحتج به وما انفرد به
 فليس بشئ (وأخرجه) النسائي من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (قال) حمزة الكوفي الراوي عن النسائي هذا حديث منك ولعل
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بعد اختلافه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمحموط عن الزهري عن أبي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكوفي انصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك ويغيبه الى أبي هريرة اذ لم يكن نهيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من أبي هريرة (وحديث) ثبت سماعه فيقدم على من نفاه
 وسماع عبد الملك عن سعيد بعد اختلافه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترجيح
 غير متبر (قال) الحافظ وعبد الملك قد تكلم فيه ابو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والادعاء احاديثه محفوظة
 وأخرجه النسائي ايضا من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن
 أبي هريرة بالفظ من اتى الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضعيفان وقد رواه الثوري عن ليث بهذا السند ووفوا وفضله اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) أخرجه أحمد عن اسمعيل عن ليث

والهشيم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضال عن أمية (وفي)
رواية من أنى أمر أنه في دبرها فتلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحدث أبي
هريرة وله طريق خامسة رواها عبد الله بن عمر بن أبان عن مسلم بن خالد
الزنجي عن السلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلغظ ما عن أبي النسيب في
أدبارهن ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفاً (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عباس
عن الحارث بن مخلد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بلغظ أن الله لا يستحي من الحق لأننا في النساء في محاشهن كذا نقله المحافظ
عن البزار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حديثنا بن أبي
داود حديثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وليس فيه ذكر الحارث بن مخلد (ثم) قال
المحافظ ورواه عمر بن مولى غفيرة عن سهيل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدى
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حديثنا
أسد حديثنا اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح وعمر بن مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بلغظ أن الله لا يستحي من الحق لا يعمل أن توثق النساء
في محاشهن فظهر بذلك أن اسمعيل بن عباس تارة كان يرويه عن سهيل
على الانفراد وتارة يشركه عمر بن مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية الليث عن
ابن الهادي عن سهيل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الأحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بلغظ أن الله لا يستحي من الحق لأننا في
النساء في محاشهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو معاوية
وجريروا اسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبزار من طريق كريب عن ابن عباس
(قال) البزار لا نعلمه يروى عن ابن عباس بأحسن من هذا تفرد به أبو خالد
الاجر عن الخثعم بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
عدى (ورواه) النسائي عن هشاد عن وكيع عن الخثعم موقوفاً وهو أصح

عندهم من المرفوع ومحدث ابن عباس طرق أخرى غير هذه (وأما)
حديث أنس بن مالك فأخرجه الاسماعيلي في مجله وفيه يزيد الرقاشي وهو
ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه
بأسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجه النسائي
والبراز من طريق زعمه بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن الهادي عن
عمر وزعمه ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأخرجه
الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الله
أبو بكر يثنيان أن توفي المرأة في دبرها أشد التهيئ انتهى (قلت) الذي
مرح به حجة الكلبي الراوي عن النسائي أن الحفوف من الزهري عن أبي
سلمة أنه كان يتهيئ من ذلك والله أعلم (تنبيه) قال الرافعي في شرح الوجيز
وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في تحريمه ولا تحمله شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
الحافظ في تحريجه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
والطحاوي والاصم (وقال) المحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
فأما في الجديد فاشهور أنه حرمه (ثم) قال الرازي قال الربيع قد نص
الشافعي على تحريمه في سننه (قال) الحافظ هذا قد سمعه الاصم عن الربيع
وحكا عنه جماعة منهم الماوردي في المحاوي وابن الصباغ في الشامل
(قلت) وفي الخبر يدل على قدوري قال الشافعي الوطء في الدبر يستقر به المهر
وتجب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر وأجراه بحري الوطء
في الفرج إلا في الإحصان والاباحة للزوج الأول انتهى (وأما) المالكية
فالمشهور من متقدميهم إباحة ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحيط
وعزاه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السر وهو رواية الحارث بن مسكين عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وأفتوا
بغيره (وقال) أحمد بن أسامة التجيبي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
سليمان الجيزي يقول أخبرنا أصبغ قال سئل ابن القاسم عن هذه المسئلة

وفي المدخل لابن الحاج رتبة ذلك من الأمام مالك رتبة منكره لا أصل لها وقد سئل من ذلك فقال أما أنتم فم عرب أم أنتم عواقل قالوا نعم
عن أنس بن مالك قال سألت أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل من بني النضير أتى أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عن أنس بن مالك قال سألت أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل من بني النضير أتى أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عن أنس بن مالك قال سألت أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل من بني النضير أتى أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

وهو في الجامع فقال لوجه لي مل هذا الجامع ذهبا ما فعلته (قال)
وحدثنا أبي سمعت الخارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
فكرهه لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الاحوال
(باب الاستبراء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان توطأ الحجابي حتى يضع من مافي بطونين كذا رواه البخاري من طريق
عثمان بن دينار عنه (أبو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة الخشني ان النبي
صلى الله عليه وسلم سمى ان توطأ الحجابي من السبي كذا رواه ابن خزيمة
وأخرجه احمد وابوداود والمحاكم من حديث أبي سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في سبأ يا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
جل حتى تحيض حبيضة واسناده حسن (وأخرجه) الدارقطني من حديث
ابن عباس والترمذي من حديث العرياض بن سارية (ورواه) الطبراني
في المعجم من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شيبة عن
علي قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ الحامل حتى تضع
او الحائل حتى تستبرأ بحبيضة لكان في اسناده ضعف وانقطاع (وعند)
أبي داود من حديث ربيع بن ثابت لا يحمل لأمري يؤمن بالله واليوم
الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحبيضة وصححه ابن حبان
(وروى) ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن داود بن أبي هند عن الشعبي
سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اوطاس ان توطأ حامل حتى تضع
او حائل حتى تستبرأ (وأخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسلا
(وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحاج بن اوطاة عن الزهري
عن انس استبرأ عليه السلام صفية بحبيضة ثم قال في اسناده ضعف (قلت)
هو في مصنف عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة عن انس فيقوى الحديث بهذه المتابعة

(باب يبع ارض مكة واجارتها)

(بيان الخبر الدال على انه لا يجوز بيع ارضه ولا اجارتها)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فمكة حرام يبيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من اجر ييوت مكة شيئا فكأنما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض وامال النساء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبيد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يحل
لاحد قبلي ولم يحل لي الاساءة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام يبيع رباها وحرام اجر ييوتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعدها اوردته من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
واغناه وابن أبي زياد وهو القذاح والثاني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
المحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم عن أبي حنيفة فقال عن عبيد الله بن
ابن زياد فالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه أولا عن أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني لكنه في كتاب الاثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبيد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ايم بن بابل عن عبيد الله
ابن أبي زياد ايضا لم يفرده ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجها الدارقطني والمحاكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو رفته
مكة مناخ لا يباع رباها ولا تؤاجر ييوتها واسماعيل قال البخاري منه كذا
الحديث وفي ترجمته اخرجه ابن عدي والعقيلي في الصغفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفته باطلا نقل
ييوت مكة ولا اجارثها (ومن) ادلة الامام في هذا الباب ما اخرجه ابن
ماجه وابن أبي شيبه والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن عاتقة بنت فضلة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان ورباع مكة تدعى السواكب من
احتاج سكر ومن استغى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق أبي

عاصم عن محمد بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (واخرجه) من طريق
يحيى بن سليمان عن محمد بن سعيد بلفظ كانت الدعوة على عهد رسول الله
صلّى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان لا يتبع ولا تتركى ولا تدعى
إلا السواك من احتاج سكر ومن استغنى أسكر (قال) الطحاوى فذهب
قوم إلى هذه الآثار فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا أجزائها (ومن) قال
بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسعيد الثوري (وقد) روى ذلك أيضا عن
عطاء ومجاهد حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أجور بيوت مكة
(قلت) واخرجه ابن أبي شيبة عن محمد بن أبي ثعلبة عن يحيى عن عطاء أنه كان
يكره بيع ثمن ربيع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريح كان
عطاء ينهى عن الكراه في الحرم ويقول إن عمر كان ينهى أن يتوب دور
مكة لئلا ينزل الحجاج في عرصاتهم كان أول من يوب داره سهيل بن عمرو
فلامه عمر قال إني رجل تاجر قال فلا أدن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا هدد
حدثنا ابن الأصماني أخبرنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد أنه
قال مكة مباح لا يخل بيع رباها ولا أجزائها (قلت) واخرجه ابن أبي
شيبه عن معمر بن أبي ثعلبة عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع ثمن ربيع
مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد أن عمر قال يا أهل مكة لا تقعدوا
لبيوتهكم أبوا البيرل البادي حيث شاء (ومن) معمر أخبرني بعض أهل مكة
لقد استخلف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب أيضا حديث عائشة
قالت يا رسول الله ألا تنهى لك بيتنا عن بيع مكة قال لا أغامى ما من سبق
هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (قال) المحافظ والمحقق من هذا
هو في منى (قلت) وهو كذلك وقد أخرج الطحاوى من طريق إبراهيم بن
المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قلت يا رسول الله
ألا تنهى عن بيع ما هنا فقال يا عائشة إني لم أسبق (تبيينه)
وقع في كتاب الهداية في حديث الباب زيادة ولا تورث قال المحافظ لم أجده
في شيء من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس
ببيع أراضيها وأجزائها وجعلوها في ذلك كسائر البلدان ومن ذهب إلى هذا

القول أبو يوسف (قلت) واليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الساب
واستدل بما به حديث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن
اسامة بن زيد عن ثور بن سالم عن زبارة بن عبد الله عن أبيه (روحه)
الاستدلال أنه لو كانت المارل لا تملك لما قل ذلك ثم أيده بما طرطاهر
سماه في الأول أن محمد بن الإمام في هذه المسئلة والذي في شرح الحصار
أنه مع أبي يوسف قاله أعلم على أن الذي ذهب إليه أبو يوسف هو روايه عن
الإمام رضي الله عنه صرح بذلك في شرح المختار * *

(باب الأثرية)

(اعلم) أن جميع الأعيان التي يستخرج منها الأثرية أربعة ألبان والأمر
والريث والمحرم كالخضرة والشعر والدرة ثم النساء الذي يستخرج من هذه
الأعيان ما أن يذهب ومطوح والمطوخ نوعان ما طبخ حتى ذهب ثلثه أو بقي
ثلثه وما طبخ حتى ذهب ثلثه أو بقي ثلثه أو بقي نصفه وذهب نصفه والنساء
الذي يستخرج من هذه الأعيان أوصاف ثلاثة حلو وفاضل ومز (وما)
يقخذ من الذهب حصة (أحدها) المجر وهي التي من ماء الذهب إذا علا واشد
وقد ياليد هداة دأني حده وذهبها إذا اشتد صار جرابا دون وقد
الزبد ولا يذهب منه أن العلاء أن يذابه الشدة وكذا ما يذهب الزبد وسكونه
أذبه يغير الصافي من الكدر وأحكام الشرع طهارة طاهيا لها كالحمد
واكتفاء المستقل وأحكامه حرام له وكثيره (والثاني) الأذوق وهو
الذي طح أذوق طحته وهو حلال حلو واداعلا واشد يحرم (والثالث)
المصصف وهو الذي طح حتى ذهب نصفه وحكمه حكم المادق (والرابع)
المثلث وهو الذي طح حتى ذهب ثلثه أو بقي ثلثه وصيرته ما لونه حلال
واداعلا واشد يحرم كالحمد حلالها ويسمى أسانا أطلاة ثلثها أطلاة
الال وتسميه النهم المينحس (والخامس) المجهوري وهو من ماء الذهب ما إذا
صب على الماء وذهب حتى ذهب ثلثه أو بقي ثلثه وحكمه حكم الأذوق
(والسادس) الرناب نوعان من زبد (الأول) أن يذهب الماء ويترك
حتى يستخرج الماء حلو وذهب نصفه وحكمه حكم المادق (والثاني) الذي من ماء
الزبد إذا طح أذوق طحته وحكمه حكم المثلث وابتعد من المثلث

قوله القارص
بالقاف والراء
والصاد المهملتين
ما يحدي اللسان
أو حاصص يحلب
عابه كثير حباب
حتى تذهب
المجودة اه

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء التمر والفضيخ المتخذ من ماء البسر وحكمه
حكم الباذق والبيذ المتخذ من ماء التمر والبسر المذنب اذا طبخ أدنى طبخة
حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاجاص والقرصاد والذرة
والحنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسماء لشيء من ماء العنب اذا
صار مسكرا حقيقة بالانفاق من أئمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره
سمى باسمي مختلفة بحاروا الحقيقة هي المرادة في الحديث والسكّر من
الهلاء والباذق اذا اشتد وغلا وقد ف باليد حرام عند أبي حنيفة والسكر
اذا عاك كذلك وفي بيع الزبيب كذلك ان كان حرمة هذه الثلاثة أي الطلاء
والسكر ونبيع الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب
والسنة اما الكتاب فقولته تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس والرجس حرام اعينه والسنة ما سئل في عليك في الباب وقد تواتر
تحريمها وعليه اجماع الامة وتعلق بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة
اجتهادية ولا تكفر مستعملها وانما يضل ولا يحدسار بها ما لم يسكر والسكر
من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضي العبرة أو هو
القدح الاخير وهو حرام عندنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت
الخمر لعينها قليلا وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري في
طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه
وسلم (ورواه) طلمحة من طريق الحماني وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن التركماني في المجموع والنبي
والمخفوف في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن أبي خنيفة في تاريخه
حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد
قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب
(قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقفي أخبرني باسمه موسى بن
اسماعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيباني وابن شداد هو عبد

الله بن شداد بن الهاد (قال) وحدثنا علي بن المجاهد أخبرنا شعبة عن سليمان
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عياش العامري
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعياش العامري هو عياش بن عمرو وحدثنا بذلك أيوب عن
 يزيد بن هرون عن قيس حدثنا أبي حدثنا هشام أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي خيثمة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والصبغ بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبي بصير عن أبي خيثمة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن حزم صحيح وتابع ما نعيم جمعة بن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى حدثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام وما بلغ السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبيهقي
 والطبراني والدارقطني موقوفاً ورفوعاً (قال) المحافظ يروي بعينها وبعينها
 باللام وبالباء (وأخرجه) العقبلي من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعاً
 وفيه قصة وقال غير محفوظاً وانما يروي عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحافظ وحدث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق عنه موقوفاً
 (وأخرجه) من روايته باللفظ وما أسكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهم حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 الثقة في ذلك أنه انحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الاشربة سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيره
 قد أبيع شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة
 لتحريم الخمر وإن التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحليلها اجلة ثم حدث التحريم
في بعضها لم يخرج شئ مما قد أجمع على تحليله الا باجماع يأتي على تحريمه
ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
ولان شهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفات فالذي
نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه هو الخمر التي قد آمنت بانها من حيث
قد آمنت بانها من الذي لانشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
ليس بخمر فحاشا كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم مع الزبيب والخمر خاصة فانهم
كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لاننا وجدنا الاصل المجمع عليه
ان العصور وطبيعته سواء وان الطبخ لا يحلله مالم يكن حلا لا قبل الطبخ الا
الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصور الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
حكمه حكم العسل وراينا طبخ الزبيب والخمر معا حابا اتفاقهم فالنظر على ذلك
ان يكون منهما كذلك فيستوى نبيذ الخمر والعنب النوى والطبخ كما
استوى في العصور وطبيعته فهذا هو النظر (واكن) أصحابنا خالفوا
في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس ولشئ روي عن
سعيد بن جبيرة فيما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعتها والله اعلم
(ذكر خبر ثان يدل على ما ذكرنا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب المحدث
في الحسوة كذا روى محمد بن الحسن في الاستمارة وهو قول أبي حنيفة وبه
ناخذ فان شرب ولم يسكر عزر *

(بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن عاقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا روى الحارثي من
طريق أبي عبد الرحمن الحارثي عنه ورواه ابن خزيمة من طريق الحسن

بن نعيم بن كبر

ابن زياد عنه ورواه ابن هبisd الباقى من طريق عبد الله بن بن يبع عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود من حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفعتة
بعنه عن نعيم عن كل مسك وتغير (وأخرج) الطحاوى من طريق عثمان
ابن مطر وفضيل بن ميسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها لكم عن كل مسك

(بيان الخبر الدال على العيب بعصر الخمر)

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه قال اعنت الخمر
وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثى من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خسر وكذلك (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقى أنها سمعا
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحامل إلى به
(وأخرجه) ابن ماجه الأناة قال رأى طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقى
هذا قال يحيى بن معين لأعرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الموالى نولى
قضاة إفريقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم منه وإباحة الطلاء)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال رأى ابن عبد الله بن مسعود
وهو يأكل طاماً ثم دعا بنبيذ فشرب فقاتله برحمة الله فشرب النبيذ
والامة تقتل يدى بك فعال ابن مسعود رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أنى رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرب النبيذ
ما شربه كذا رواه الحارثى من طريق أبي معاذ الخدرى عن أبي يوسف
عنه وفى مسنده اللجلاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد
ابن جبيرة قال إذا عتقت بنبيذاً لبيب فهو حرام كذا رواه ابن خسر ومن
طريق أبي بكر بن حماد بن العطيحي عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المقرئ عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعرى بواسطة فيمنه برسوله إلى السرى ليشترى له

قوله اتسكا كاي
أناخر اه

المنذ من الحواشي كذا رواه ابن خسر ومن طريق عبد الرحمن بن معني
الاراري عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النبي فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم فطعمت منه فساواني قد حابه نذ فلما رأي أنسكا كأعنه
حدثني عن عمار بن عبد الله بن مسعود أنه ربما ألعهم عنده ثم دعا بنبيذ له
تأبده سبيرة بن أم ولد له فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء مذهب ثلثاه وبقى ثلثه ويجعل منه نبيذا
ويعركه حتى يشتم ثم يسربه ولم يرب بذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريج مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال أسما ناخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الابل في بطوس الا لبيد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه وقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمر بن الخطاب كان يقول ان المسلمين في كل يوم خروا ولا تل غروبهم
العنق وانه لا يقطع الحديث كذا رواه طحفة من طريقه (وأخرجه)
أبو خزيمة ربهير بن حر عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن امرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني من
حديث شريك عن أبي اسحق وابن أبي شبة عن أبي الاحوص عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حارم عن عتبة بن ورقدة
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم ان عمر بن الخطاب رمى الله عنه
أني بأعرابي قد سكر وطلب له دواء فلما أعياده قال احبسوه فان صحا
فاجادته ودعا بمرقضة ودعا بماء وصبه عليه وكسره ثم شرب وسقى
جلساءه ثم قال هكذا كسروه بالماء ادع لكم شيطانه (قال) وكان
يحب البيد الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كذب

عن ابن الخطاب الى عمر بن ياسر وهو عامل له على الكوفة أما بعد فانه انتهى
الى ثمر ابن النخع من الشام من عصر الغيب وقد طنج وهو عصير قبل ان يغلى حتى
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فذهب شبيب طائفة وبقي حلوه وحلاله فهو شبيه بالطلاء
الابل خرم من قبلك فليس عوايه شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال اذا طنج العصر
فذهب ثلثاه وبقي ثلثه قبل ان يغلى فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الاثر عنه قال وبه نأخذ (ورواه) الكلعي عن طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة عمر للناس
فقال هو الطلاء الذي قد طنج حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الأعمش عن معمر بن وهبان مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطيخ لأبي
الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن عطاء
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي بن رزم انما الطلاء فقات له ما هيئته
قال أسود يأخذه أحدها بأصبعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني أن أطيخ له
طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فمكنا يشرب منه الشرقة على أثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل بن مغيرة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشام (ابو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة فقيرة كذا رواه ابن خسرو والاشعري من طريق
أبي معاوية الضمير عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام مما يتعلق بجواز
شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث عبد الله
ابن غير وزالديلي عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال إلى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعنا يا ما نضع بها قال زبوا قلنا ما نضع بالزبيب
قال انبذوه على غداةكم واشربوه على عشائكم وانبذوه على عشائكم

الزيم المجمع اهـ

الشنان ككتاب

جمع شس

القرية الصغيرة

ويقال الشسة

وقوله عزلا بفتح

العين المهملة

وسكون الراء

ممدودا مصب

الماء من الراوية

ومحوها وجمعها

هرالى وعزالي

جبريل جبراه

واسم نوه على عداثكم واسم نوه في الشان ولاتة نوه في العال فانه اذا ناه
عن عصمه صار حلالا (وأخرج) هو ومسلم والنسائي من حديث الحسن عن
أمه عن عائشة قالت كما يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
أعلاه وله عزلاء ثم يمد يده عدوة فيشر به فشاه ومد يده عشاء فيشر به عدوة
(وأخرج) أبو داود عن عمره عن عائشة ما أكاب تبذلا صلى الله عليه
وسلم عدوة فاذا كان من العشي فتعشى شرب على عشائه فان وصل شيء
صده أو رفته ثم يذله لال فاذا أصبح عدى وشرب على عداثه قالت
يعسل السقاء عدوة وعشه فقال لها من مرة في يوم قال نعم (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي وابن أبي عمير عن ابن عباس قال كان يذلا
صلى الله عليه وسلم الرين فيشر به يوم والعدو بعد العدا في مساء الثلاثاء
ثم يأمر به في الحاد أو يهراق (قال) الطحاوي قد روي عن طريق مسلم
ابن يسار عن ابن أبي عمير عن الخطاب ربه كل مسكر
حرام ومن طريق فليس عن ابن عباس مثله ومن طريق العاصم
ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو
مثله ومن طريق ابن أبي عمير سمعت شيحا يحدث أن أبا عبد الله عليه السلام
عاده على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
طريق طلحة الأمامي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعد بن
أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
عمير ربه كل مسكر حرام وكل مسكر حرام وبهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
ومن طريق أنس بن مالك عن ابن عمر مثله ومن طريق عامر بن سعد عن
أبيه ربه ما لم يكن من مسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
ابن بشير يحدث عن أبي هريرة الكوفي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما لكم عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر ربه ما أسكر كره
فعله حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة ربه كل شراب أسكر فهو حرام
ومن طريق العاصم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
عن أم سلمة رفته هي عن كل مسكر (ودع) يوم إلى تحريم قليل الزبد
وكثيره واحتوا في ذلك هذه الآثار وحالهم في ذلك آخرون فأباحوا من

ذلك ما لا يسكر وحرموا الكثير الذي يسكر وكان من الخجة لهم في ذلك ان هذه
الانار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يحتمل ان
يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يسكر على المقدار الذي يسكر منه شارب
خاصة فاما احتملت كلامهم فطرنا بما سواها لانه لم يه أي الميسر اريد
بما ذكر فيها فوجدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد الهرايين
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سكر حرام قد روى عنه
في اباحه الخليل من اليد الشديد ما ثبت عندنا من طريق الاعمش حدثني
اسماعيل عن همام بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان في سفر فأتني بدين شراب معه
وقطعت ثم قال ان هذا الطائف له حرام وذكره ده لاله طهناهم رجاء
فصبوا به ثم شرب ومن طريق زهير بن سارية عن أبي اسحق عن عمرو بن
مهيون قال شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أي الشراب أحب
الك قال الدين فأتني بدين شراب فخرج من إحدى طعنيه (قال) عمرو
وكان يقول أنا شرب من هذا الدين شرابا يقطع لحوم الأبل في بطوننا من
ان يؤذيها قال فشربت من نبيذه وكان كأشد الدين ومن طريق
زهير عن أبي اسحق عن عامر بن سعيد عن درجدة ان قال في عمر بن حنبل
سكأن بجده فقال اعلمت من شرابك فقال وان كان ومن طريق
الاعمش حدثني أناسحق عن سعيد بن درجدة ان قال حارجل قد سلمني
الى خازن عمر فاستسقاء فلم يسقه فأتني بطيخة لعمر وسربها وسكر فأتني به
عمر فأتني به وقال اغتاربت من سطيتك وقال عمر ايها أمير بك على
السك كصربه ومن طريق الاعمش حدثني حبيب بن أبي ثابة عن
نافع بن عاقبة قال أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في بعض ذلك المراسل فابها
عليهم إلى ما في طعامهم فطعمهم ثم أتني بدين قد أحلفوا راشته فسرهم ثم
قال ان هذا الشديد لم أمر به وصبوا به ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
حاله الخذا عن المعذل عن اس عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مراده في الحرس
سيرة أوست رده فائتة فداوه وحده حلوا وقال كأنكم أولائم رده
ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أباه قال سمعت
عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمدى له ركبت من دهن سطيتين من دين

قوله أحلف أي
تغيرت رايته اه

والسطيحة فوق الاداوة ودون المزادة (قال) عبد الرحمن بن شبيب
 احدهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر الى شرب منه فوجده
 قد اشتد فقال اكسروه بالماء واد الليف عن عقيل عن الزهري عن معاذ
 (ورواه) ابو اليمان عن شعيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بمآذ كراهه عن
 عمر اباحة قليل النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا دليله على ان ما حرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
 يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او رآه رايافاً قل ما يكون
 منه في ذلك ان يكون رآه رايافاً في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
 المذكور في الاماراتي تقدمت بحضور أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم يذكره عليه منهم منكر فدل ذلك على متابعتهم اياه عليه وهذا عند
 الله بن عمر وهو أحد النفر الذين روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
 حرام قد روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
 ايث بن عبد الملك بن اخي القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اتى بشاراً فأدناه الى فيه فمطب فرده فقال رجل يا رسول
 الله احرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بماء فصبه عليه ثم قال اذا اغتسل هذه
 الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن ابي خالد حدثني
 قرة الجعفي حدثني عبد الملك بن اخي القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
 عن عبد الملك بن نافع سألته ابن عمر فقال ان أهلنا يمتنعون نبيذاً
 في سقاء لو نهى عنه لاشدني فقال ابن عمر البغي على من اراد البغي شهدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن واتاه رجل يقدم من نبيذ ثم
 ذكر مثل حديث ابن اخي القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (قلت)
 واخرجه النسائي من هذا الطريق بلفظ ابن اخي القعقاع غير انه قال هذه
 الاوعية بدل الاسقية فاكسروا سورتهما بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
 ابن نافع غير مشهور روا المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم قال) الطحاوي
 في هذا اباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الاشياء اذ قد روي عنه هذا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وروي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
 سورتها كما في
 الرواية الآتية
 وقوله نهكتها من
 نكس الشراب
 كسمع والنكس
 المبالغة اه

حرام ان يحمل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذى حمل عليه القول
الاخر فيكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذى يسكر من النبيذ
ويكون ما في الحديث الاخر محمولا على اباحة قليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصارى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقططبا فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
شرب فقال ربيلا احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه (وقد روى) في ذلك ابضا عن ابي موسى الاشعرى عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ الى اليمن فساق
الحديث وفيه ما شرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرايل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد دل ذلك على ان حكم المقدار الذى يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
ما لا يسكر منه وان ما روى عنه قبل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذى يسكر لا على العين التى كثيرها يسكر وحديث ابي
سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذى سألته عن البتع بقوله
كل شراب أسكر فهو حرام فان حملنا ذلك على قليل الشراب الذى يسكر كثيره
ضاد لجواب النبي صلى الله عليه وسلم لما ذروا ابي موسى وان حملناه على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
(وأولى) الاشياء بناجل الاثار على الوجوه التى لا تتضاد فان حملت عليها
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا فهو ما تقدم رواه حماد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس الكل مع عبد الله بن مسعود خبزا ولحما
قال فأتينا بنبيذ شديد نبيذته سيرين في جرة خضراء فشربوامنه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن نزيمة عن قيس بن حبر قال سألت ابن عباس عن النجر الخضر والنجر
الحمر فقال انا أول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الدنيا ولا في الآخرة ولا في النقيير واشربوا

الشيء بوزن عنب
وبنبيذ العسل
المشتمل

بنزيمة بكهنية اه

في الاسقية فمأوايا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال حسبوا عليه من
الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) اسراييل عن علي بن
بزيمة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى والراوى اذا كان ثقة قبلت
زيادته وحديث سفيان عن علي بن بزيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى
في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح لهم ان يشربوا من
نبذ الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا
على نسخ ما تقدم من الاباحة (قيل) له كيف يكون ذلك كذلك وقد روى
عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حرم
الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا
فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قليلها وكثيرها
والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه ونضله ان يكون
قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم يقول
حرم الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب
من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولا يكن
معنى ما أراد باهراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا في شربه
قيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
أبي جيلة حدثني أبو القموص زبدين علي عن أحد الوفاء الذين وفدوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب أن يكون قيس
ابن النهاب واني قد نسيت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
في الدباء ولا في النقيروا شرابوا في السقاء الجلود الموكا عليه فان اشتد منه
فاكسروه بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد
من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه باسناد رجاله ثقات ليس فهم
بجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جلة وفد عبد القيس والكتابة كلهم
عدول لا تضرهم اجماله فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهمي
مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت في هذا الباب عن

عن ابن الخطاب ما ذكر من حديث عمرو بن ميمون وغيره وقيل روى
عنه خلاف ذلك قال الزهري حديثي السابقين يريدان عمرو بن الخطاب
رحمهم الله على حارة ثم أقبل على القوم وقال لهم اني وجدت آدهام بن عبد
الله بن عمرو بن شراب فسأله عنه فرفع يده فلهذا واني سأئل عنه وفي رواية
واما سائل محاشير فان كان مسكرا جلدته قال ثم شهدت عمر بعد ذلك
جلد عبد الله ثم اسب في ربح الشراب الذي وجدته منه وهذا عمر قد حدث
في الشراب الذي يسكر وهذا مخالف لما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه
(قيل) له ما هذا يخالف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث وامامنا سائل محاشير
شرب فان كان مسكرا جلدته فاحتمل انه اراد بذلك المعداد الذي يسكر وقد
علمت انه قد يسكر وروح المحذ عليه وهذا أولى مما حمله عليه تأويل هذا
الحديث حتى لا يصح ما سواه من الاحاديث التي قد رويت عن عمر (وقد)
روى زيد بن اسلم عن عبيد بن اسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه اذا دخل أحدكم
على أخيه المسلم فاطعمه طعاما فاكل من طعامه ولا يسأل عنه فان سقاه
شرابا فاشرب منه ولا يسأل عنه فان حشى منه فليكسره شي في هذا
الحديث اباحة شراب البهائم الشديد (فان) قال فائل اما ما حله بعد كسره
بالماء ودعا بشدة منه (قيل) له هذا كلام فاسد لانه لو كان في حال شدته
حرما كان لا يحل وان ذهب شدته بصب الماء عليه (الآن ترى) ان حرام الوص
فيها ما حتى علمت الماء عليه بان ذلك الماء حرام فلما كان في أمع في هذا
الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالماء ثبت بذلك انه لا يكسر
بالماء غير حرام (وقد) ثبت ما روي في هذا الباب اباحة ما لا يسكر من
الذئب الشديد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
* (ذكر خبر ثان في هذا ما ذكرنا وان المدح الاحبر الذي يسكر هو الخمر) *
(الأنبياء) عن حماد بن ابراهيم انه قال في الرجل يشرب الخمر حتى يسكر
منه قال المدح الاحبر الذي يسكر منه هو الخمر فكذلك رواه الحسن بن زياد
عنه ومن طريقه ابن خزيمة (وأخرج) أحمد وأبو داود والترمذي
والطحاوي وابن حبان من حديث عائشة رفعه كل مسكر حرام وما أسكر
منه الفرق هل الكفر به حرام ورواه الترمذي فالحمد لله

الفرق نفخة بين
مكحل معسوف
وهو سسته عشر
وطلا

(ونص) أجد في كتاب الاشربة فالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالجبرعة
وهي بمعنى المحسوة (وقد) جملة علماءنا على القبح الاخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن اريطاة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله في قول
الذي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الاشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه حماد بن مطر وهو ضعيف قيل عنه عن شريك عن أبي
جزة عن ابراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن اريطاة
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الاشربة الاخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في اباحة القمار من البيهقي الشديدي من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله اعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخليلين أولاً)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمرينة عان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طلبة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خمر وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الاثناني أيضاً (وأخرجه)
السبعة من حديثه بلغه نهى أن يبتذل الزبيب والتمر جميعاً ونهى أن يبتذل
البسر والوطب جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خلط التمر والبسر وعن خلط الزبيب والتمر وعن خلط الزهو
والوطب الا ان أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كدشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهى عن الخلط والتمر والزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى أن يخلط التمر والزبيب
جميعاً وأن يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه أنها إن خلط
بسر التمر أو زبيباً بتمر أو زبيباً ببسر وقال من شرب منكم المبتذل والمشربة

زبيبا فردا أو تمرا فردا أو بسر فردا (وله) عن ابن عمر قال نهى أن ينبذ
البسر والوطب جميعا والتمر والزبيب جميعا

(بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخره)

(أبو حنيفة) عن نافع أنه كان ينبذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا في شربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق داود بن الزبرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خلط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا حماد
عن إبراهيم أنه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان إبراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في نبذ التمر وقد قيل ما قيل في نبذ التمر قال لا أعلمه
(قلت) ما تصنع بحديث إبراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة أما إنني أزيدك حديثي نافع أن ابن عمر خلطهما
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كنت
أن أهتدي إلى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على عجو وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (وقال المحافظ) ابن زياد لا أعرفه ولم أرم
سماء (قلت) الأئمة انه محمد بن زياد أحد شيوخ شعبة روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذري في مختصر السنن وهو من أقوال ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينبذ الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فأنى لاستقر به وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائفي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وانما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الاشثاني من طريق داود بن الزبرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
قال لا بأس بنبذ خلط البسر والتمر وانما كرهه لشدة العيش في الزمن
الاول كما كره السمن والحم والقران في القرأ ما داود وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي معوية عن أبي طلحة وأم سلمة انهما كانا يشربان نبذ الزبيب والبسر
يخلطان فقبل له يا أبا طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي للعوز في ذلك الزمان كما نهى عن القران في القر (وأخرج) أبو داود
عن امرأة من بني أسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفذ
له زبيب بالقي فيه تمام امرأة من بني أسد مجعولة (وأخرج) أيضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالننا عن القر
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في اناء
فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذرى في استناده عبيد
الرحمن بن عثمان البكر اوى لا ينجح حديثه * *
(بيان الخبر الدال على النهي عن الابتذال في الدباء والمحتم والنغير
والمزفت) *

قوله فأمرسه اى
انقمه اه

المحتم الجرار
المخضر اه

(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قبيح
الدباء والمحتم كذا رواه الحارثي من طريق حماد بن زيد عنه (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوى من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والمحتم والمزفت والنغير وقدر واه الطحاوى من مارق كثيرة وقد
جاء النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأبو سعيد وعلى بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسهرة بن جندب وعبد الله بن الدبلى
ورجل من وفد عبد القيس رضى الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (وأخرجه) أبو داود
والطحاوى من طريق الثوري عن علي بن بزيمة حدثني قيس بن جابر قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوى من طريق سعيد بن جبير عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن نبيذ الجرار ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوى من طريق بالفاظ مختلفة (وأما)
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوى من طريق أبي نضره والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوى (وأما) حديث

جابر فآخره البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
حديث عبد الله بن عمرو وأخرجه أبو داود والطحاوي وأخرجه الشيخان
معناه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فآخره الطحاوي من طريق أبي الحكم
عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير من هذا الطريق أيضا (وأما حديث
ميمونة وعائشة فآخرهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
عطاء بن يسار عن ميمونة وعن العباس بن محمد عن عائشة وأخرجه أيضا من
طريق حماد ومصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة - فذكره ومن
طريق عبد الله بن معجل الحارثي سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
ابن شماس سألت عائشة ومن طريق قتادة عن جسر نسوة عن عائشة ومن
طريق جبه العري عن عائشة (وأما) حديث أنس فآخره الطحاوي من
طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى من طرق شعبة قال
أخبرني سليمان الشيباني عنه (وأما) حديث عائشة بن عمرو فآخره الطحاوي
من طريق شعبة عن أبي مرة الصبيعي عنه (وأما) حديث عمران بن حصين
من طريق أبي التياح عن حمص اليماني عنه (وأما) حديث سمرة بن جندب
من طريق ابن الأثرع عن وقاص بن مائل عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
ابن الدبلي فآخره أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
عبد الله بن الدبلي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد مداليه بن يعال
أبو قيس ابن المخابر أوفى بن المعمر فآخره أبو داود والطحاوي من
طريق أبي القموه عن (وهو) ذهب يوم إلى تخريم الابتداء هذه الأوعية
وقسمها هذه الأوعية وأبقوها على أصلها (وأخرج) أبو داود في المراسيل
عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
في نبيذ الخمر مدنه وسب من رخص ذلك (وفي) الاسد كاري بن عبد الله كان
الشافعي يذكره الابتداء في هذه الأوعية (وقال) ابن العباس كره لك الله أن
تدأ في لباء المرفق (قال) أبو عمر أطمعهم احتياطاً وافية على أصل المرفق
ولم يدر ما رخصه النسخ انتهى وما نقله عن الشافعي وقد صرح به الزاوي في
شرح الوجيز حيث قال وما لا يكره شربه لكن كره شربه المصنف
والحاج طين لورود المرفق عنه - ما في الحديث (قال) والمصنف ما عمل من تمر

قوله وقاموزن
كتاب وهو بالقاف
ا

ورطب والخليطان ما عمل من سرور مطب وقيل ما عمل من القمور والزيب
 * (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك) *

(أبو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه غزا عذرة فبوك فترقوم يزفون فتمال ما هذا قالوا
 أصابوا من شراب لهم قال ما طرو فهم قالوا الدباء والحنتم والمزفت فنهاهم
 ان يشربوا ما انتبد في الدباء والحنتم والمزفت فلما سمر بهم راجعوا من غزوته
 شكوا اليه ما لقوا من العقمة فاذن لهم ان يشربوا ما يبتد في الدباء والحنتم
 والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكرا (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
 والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الاخير
 (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انه ما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل ظرف فان
 الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه كذا رواه الحارثي عن طريق أبي عبد
 الرحمن الحراساني عنه (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهىناكم عن الشرب في الحنتم
 والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا مسكرا كذا
 رواه الكلاعي بطوله عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
 عن طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه ومن طريق زفر بن
 النذيل عنه بلغه نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فيما يبد لكم من
 الظروف الحديث (ورواه) هذا اللفظ من طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
 انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والحنتم ورواه ايضا عن طريق أبي
 عبد الرحمن الحراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البلخي واسمعي بن
 يحيى والحسن بن العرات والمسروق وجماد بن أبي حنيفة والمقري راجي يوسف
 ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
 الضمرير كلهم عنه (وأخرجه) أبو داود وعن ابن بريدة وهو عبد الله بن بريدة عن
 أبيه رفعه نهيتكم عن ثلاث وذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
 في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا
 (وأخرجه) الطحاوي عن طريق أبي عاصم النبيل عن سيفان عن علقمة

الزفن الرقص
 وبابه ضرباه

ابن مرقس عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه نحوه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل - ثقتي محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الأمامي عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرجه) مسلم والنسائي بمعناه
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه - ذا الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني النابغة بن مخارق بن سالم - ثقتي أبي أن علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنى كنت نبيتكم عن الأوعية فأمر بوا
فيما بذلكم وأياكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاشم عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد أن وعاء لا يحرم شيئا ومن طريق
فرقد السجني عن جابر بن زيد سمع مسروقا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عبيد عن عبد
الله بن عمرو رفعه أشر بوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قالت الأنصار إنه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا إذن أى فلا أنهى إذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
إنى كنت نبيتكم أن تلبذوا فى الدباء والخم والمزفت فانتبذوا ولا أحل
مسكر أو من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
سعيد الخدرى رفعه نحوه ومن طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الربيع بن أنس عن أبي العالية وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نسي عن نبيذ الجمر وشهدته حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

السجني نسبة الى
السيفه بالباء
والحاء المجمة
موضع بالبصرة
اه

حصب نفسه لينتبد كل قوم فيها بداهم (قيدت) بهذه النار نسخ ما تقدمها
 مما قد روي في هذا الباب من تحريم الانتباذ في الاوعية المذكورة وثبت
 اباحة الانتباذ في الاوعية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وما
 يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
 أنس فرأيت نبيذ في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
 دخلت على أنس بواسطة القصب فرأيت نبيذ في جرة خضراء ينتبد فيها
 (وروي) الامام عن مزاحم بن زفر عن النخاع بن مزاحم قال انطلق به
 أبو عبيدة فأراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان ينتبد فيها (وفي)
 رواية أخرى لعبد الله بن مسعود كان ينتبد فيها لعبد الله
 فهذا أنس وابن مسعود وكل منهما قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن الانتباذ فيها وكل منهما ينتبد في الظروف فدل ذلك على
 ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على نسخ السنة بالسنة
 والله أعلم

* (باب الجنائيات) *

(اعلم) ان الجنائية تكون نارة على نفسه ونارة على غيره والثاني اما على
 النفس فتسمى قتلا أو صلبا أو حرقا أو غرقا أو على الطرف وتسمى قطعها
 أو كسرا أو شجيا وهذا الباب لبيان هاتين وما يجب بهما واما على العرض
 وهو نوعان قذف وموجبه الحد وقد تقدم وغيبة وموجبه الإثم وهو من
 أحكام الآخرة واما على المال وتسمى غصبا أو خيانة أو سرقة وقد تقدم
 والقتل اسم مجروح مؤثر في ازهاق الحياة وقد تقدم جنابة الموانئ اذا تركت
 بالليل أو النهار ويلحق به حكم ما نفعته الدابة برجلها *

* (في الدابة تنفع برجلها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمجمة جبار والقاب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
 كذا رواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والجبار المذير
 (وأخرج) أبو داود من طريق أبي حنيفة عن أبي هريرة رفته قال الرجل
 جبار وأخرجه النسائي (قال) المذري وأخرجه الدارقطني وقال لم يروه غير
 سفيان بن حسين وخاله المحقق عن الزهري منهم مالك وابن عبيدة

قوله ما نفعته بالدابة
 المهمة أي
 ضربته والقاب
 بضم فسكون
 وبفتحة جمع
 قليب وهو البئر
 أو العادي منه

ويونس ومعمروا بن جريج والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا لهما جبار والبئر جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو الوهاب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروي) آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا وانما هو الجمار ولو صح الحديث كل
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الركب اذا
نفتحت دابته انما يبرجلها فهو مدروذ كغيره ان ابا صالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني نفرد به ابن أبي اياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله المذكور
أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي اياس ثم قال لم يتابعه أحد عن شعبة
ثم ذكره مسلام بن حديث أبي قيس الاودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يمتنع به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو وان كانه وافية
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان (وقال) معاذ قال لي شعبة الا ترى
الي يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله ما لي ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به
وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المذري انه لم يحتج به واحد منهما محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زيار بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن

أبو الوليد اسمه
هشام بن عبد
الملك اه

أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله
وأسنده كذا ذكر صاحب التهذيب والبيهقي وإن تكلم فيه يسيراً فقد وثقه
بجاءته وأخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتج بالمرسل إذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) السبعة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهم سمعوا أبا هريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجماعة جرحها
جبار والمعدن جبار والبتير جبار وفي الرصا إذا لم تحمس (وفي) متن الباب
والقلب جبار كذا في نسخ المسانيد جمع قلب وهو البتير أي من تردى في بئر
فهو هدر (وروى) طحمة من طريق المقرئ وابن خسر ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاهما عن الإمام عن الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن حريث احتفر
بئراً بقاء داراً سامة فعطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال جرحوا نكماً
احتفرتها لا تصلح وأنظف بها الطريق فقال شريح صدقت أغما يضمن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستتر بها من المحولة
أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لأنه أحدث شئاً مما لا يملك إنشاءه فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسئلةتان
مخرجتان على قول أصحابنا أن القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير
ملكه إذا عطب به إنسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لأنه لما صار سبباً
للاتلاف جعله الشرع كالمثلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله لم في غيره ملكه فيه تنبيه على أنه لو فعل في ملكه لا يضمن ما نافع به
لأنه ما أذن في فعله فلم يكن متعدداً به ويضمن إن تلف فيه غير الأذى
في ماله لأن العاقلة لا تقبل الأموال كذا في شرح المختار *

(القصاص والديات)

(اعلم) أن القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يمتلئ به القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام عمد وشبهه وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحصر أن القتل لا يخلو ما إن يكون مباشرة أو لا فإن لم يكن

بمباشرة هو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان خطأ او خطأ
ان كان بسلاح وماشابهه في تفريق الاجزاء وبغير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة الخطأ وفي حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمدان يتعمد الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف واللاطة والباروكا كهدم من الخشب والحجر وحكمه
الانم والقود ولا كفارة في العمد وشبه العمدان يتعمد الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجزى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقال اهوان
يتعمد الضرب بالآلة لا يقتل مثلها غالبا كالعصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الانم والكفارة والدية المغاطة على العاقلة والخطأ ان يرى شخصا
بظنه صيدا او حرييا فاداه ومسلم او يرى غرضا فيصيب آدميا وموجبه
السكفارة والدية على العاقلة ولا انم فيه وما يجزى مجرى الخطأ النائم بقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ ولا يقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا خير وقتل قريبا

اللبطة بكسر اللام
وفتح الباء فشر
القصب اه

*(بيان الحجر الدال على معنى شبه العمد وما يوجب وان لا يستوفى

القصاص الا بالسيف)*

(ابو حنيفة) عن جاد عن ابراهيم انه قال ما تعذب به الانسان شخصا بغير حديدة
فقتله فهو شبه العمد تغلط فيه الدية ولا يقتل به كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن خسر ومن طريقه (واخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يغفروا للمقتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتل العصا والحجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن حزم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ دية (واخرج) ابوداود
عن شيخه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ عقل شبه العمد مغلط مثل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزوا الشيطان بين الناس فيكون
رميا في حياة في غير ضغينة ولا حمل سلاح (وروى) ابن أبي شيبة من مرسل
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (واخرجه) عن علي موقوف

قوله ان ينزو
اي يثب ويقعد
وفوله عيا بكسر
العين والميم مشددة
مدودا معناه لم
يدرقه اه

قال قتيل السوط والمصاحبه محمد (وعن) الشعبي وحماد والحكم من قولهم
نحوه (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
ابن أوس عن عبد الله بن عمرو وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
الفتح بمكة فذكروا الحديث وفيه ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط
والمصاحبة من الأبل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضا
اختلاف الرواة فيه قال أبو داود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر ورفع به عنه (ورواه) أيوب السخيتاني عن
القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو ورفع به مثل حديث خالد الحذاء وقول
زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر
رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
عمرو ورفع به انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
أخرجه النسائي وابن ماجه وهلم بن زيد - زاهوا بن جلعان التيمي القرشي
نزيل البصرة لا يحتج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأورد)
أن مذاهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
الله عليه وسلم وقد يحتفل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمرو
وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة (وأما)
رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
فيحتفل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمرو
فروى مرة عن هذا مرة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية إلا أن قتيل خطأ
العمد بالسوط والمصاحبه دية الخطأ الحديث (قلت) هو نص
الطحاوي هكذا أخرجه من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن القاسم بن
ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
أصحاب أبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي من عقبة عن
رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمرو
وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام هو حديث
صحيح ولا يضره هذا الاختلاف فالعقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

ربيعة عن ابن عمرو روى عنه ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وأحمد والشافعي
 والنسائي وغيرهم (وأخرج) الترمذي حديث علي بن زيد بن جدعان عن
 النعمان بن أبي حمزة عن كزاذ المروني أحسنه فقال له عراقي أنت جعابن
 جدعان مسك المروني قال محمد بن يحيى بن حمزة وكان حاضرا في المجلس
 قد روى هذا الحديث غيره أيوب بن يحيى بن أبي خالد الكندي (هـ) ظاهر
 كلامه أنه روى عنه من الوجه الذي رواه عنه ابن سعد وليس كذلك
 لأنه روى عن القاسم بن ابن حمزة وأيوب رواه عنه عن عبد الله بن عمرو وحالده
 رواه عنه من عدة من أدركه من رجل من الصحابة ورواه عنه من
 عدة من أوس عن عبد الله بن عمر بن الخطاب الملقب به ورواه عنه آخا المان
 وأما عبد الله بن أبي المان (و) أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن أبي
 لا فويع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب الملقب به ورواه عنه آخا المان
 والنسائي والبخاري (و) أخرج ابن أبي شيبة في نسخة فقال حدثنا إبراهيم بن
 المسعودي حدثنا محمد بن مالك بن أبي شيبة عن أبيه عن فضالة بن محمد بن
 أبي بكر روى عنه لا فويع إلا بالنسب (و) أخرج ابن أبي شيبة عن فضالة بن محمد بن
 أحمد بن أبي الحر أخطأ فيه قال الماسي يروى عنه وكأنه يشير إلى ما أخرجه
 أحمد بن محمد بن شاذان عن أبيه عن الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 ابن أبي شيبة عن الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 من تاريخ الثوري عن جابر الجعفي عن أبي عارب عن العباس بن شيرز روى
 لا فويع إلا بالنسب ورواه الترمذي عن زيد بن الربيع عن الثوري ورواه
 الطحاوي عن أبي عامر عن الثوري ورواه ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم بن
 المسعودي عن أبي عامر وهذه كالم أبيه على هذا الحديث وصنف جابر
 الجعفي وكتب عن مسند ما وضعه في غير ما وضعه ركن وثق وكيع
 حار (وقال) الذهبي في الكاشف أنه أخرجه ابن جابر في صحيحه (وأما)
 فليس وثقة شعبة وقال ابن عدي عامه روايته مستقيمة (والحق) أن
 هذا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها البعض فأقل أحواله
 أن يكون مسندا (وقال) أبو يوسف ومحمد بن الحسن إذا كانت الحشبة مثلهما
 يملأ حتى المال بها العاصي وذلك عهدا كان مثلهما لا يقتل وفي ذلك

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام بضاد
حديث انس الذي في الصحيحين والسنين في ايجابه القود على اليهودي الذي
وضخ رأس الجارية بمحجر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
الذي ذكر في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه محتمل
ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حقة الله
عز وجل وجعل اليهودي كقاطع الطريق الذي يكون ما وجب عليه
حدام من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
قتل بمحجر أو بعصا وجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
قتل بعصا وقد قال بهذا القول جماعة من أهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اداؤه مرارا لاننا انما الحدود
يوجبها انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
الاما كان وجب عليه في انتهاكها في السنة فكان النظر فيما وصفتان
يكون المجاني كذلك وان يكون حكمه في أول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
انس حجة على من يقول من قتل رجلا بمحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
الامام أيضا ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفته ا قتلت امرأتان من هذيل
فضربت احدهما الاخرى بعصا فطأ فقتلتها فمضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن ابي
هريرة رفته بافظ فضربت احدهما الاخرى بمحجر وفيه وقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها (فهذه) الآثار تدل على انه
عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بمحجر ولا بعصا فطأ وعصا فطأ
يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بمحشبة وان كان مثله

قوله يقتل مبيئ
للفعل يقتل
أمثل السلطان
فلانا اذا قتله قودا

هـ

قوله وجأ بوزن
وصع أى ضرب ياه

قوله أبو يحيى
واسمه زاذان أو
دينار وقيل غيره
ذلك اسم

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عيسى عن ابن جريح وعثمان بن
الأسود ويعقوب بن عطاء عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا جرح وأراد أن
يسقيه قيدا فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل من الجراح حتى يبرأ
الجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب دوما كبر (قلت) لكن صاحباه
ثعلبان (ثم) أخرجه البيهقي من طريق ابن أبي عمير حدثنا أبو الوليد عن جابر رده
تفاضل الجراحات ثم يستأني مهاجرة ثم يقضى فيها قدر ما انتهت إليه ثم قال
ورواته ضعفاء عن أبي الزبير ورووه من وجهين أحدهما عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريح وابن الأسود واسألني أبيه ولا مطعن فيهم
واسلمة ثمة لكن تعبر بخطه بعد احتراق كتبه من سمع منه قبل ذلك
وهو صحيح يمتنع به وكأنه أراد بالوجهين الآخرين حديث أبي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنده بن سعد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء بطر لا يحمي (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الزوري عن
حميد الأعرج عن مجاهد أن رجلا جرح رجلا جرح في سنة ١٠٠ هـ عن أبي
الله عليه وسلم يطالب إليه أن يقبده فقال صلى الله عليه وسلم حتى تقرأ فاني
الآن يقبده فأفاده فقلت ودخله بعد ذلك الذي صلى الله عليه وسلم فقال
ما أرى لك شيئا فداخذت حقه (وأخرجه) البيهقي من طريق أمراءيل عن
أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس وذكره مثله (وقال) الذهبي أبو يحيى القنات
ابن (وفي) مراسيل أبي داود عن محمد بن طلحة أن رجلا أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وودعه رجل فقرأ فقال يا بني الله اقض لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تقرأ قال نعم ثم أياه فقال يا بني الله اقض لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تقرأ قال نعم ثم أياه فقال يا بني الله اقض لي
فاقضى وقرأ المقتضى منه وبقى رجل المقتضى له عرج فقال يا رسول الله
برجلى عرج فاقتضى لي فقال اذهب فاقتضيا وفي رواية قال لك ان تطره
وأبنت (ورواه) ابن عبيدة وابن جريح ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (وأخرج) أبو داود في المراسيل أيضا عن الزهري أن صهوان بن المغفل
ضرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (وأخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صغوان الحمد يث (وقد) ذكر ابن
عبد البر هذه القصة في الاستذكار باتهم من هذه فقال روى سفيان الثوري
عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب ان عمر بن عبد العزيز كتب الى
طريف بن ربيعة وكان قاضيا بالشام ان صفوان بن المعطل ضرب حسان
ابن ثابت بالسيف فجاءت الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
فقال عليه السلام تنظرون فان برأصا حكمه تقتصوا وان يميت نقدكم
فموتى حسان فقال للانصار قد علمتم ان هوى النبي صلى الله عليه وسلم في
الموت فموتوا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فدا أمر قد
روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) المحامد فان قال قائل
لا يستأني بره الجراح وخالفه ما ذكرنا فكفى به جهلا في خلافة كل من تقدمه
من العلماء (وقى) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
وسائر الكوفيين والمدينيين على أنه لا يقتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
انتهى فلو كان يفعل بالمجاني كما فعل على ما يذكره الخشاف لم يكن للاستئنا
معنى الا انه يجب على القاطع قطع يده ان كانت جنايته قطعاً برأ من ذلك المجنى
عليه أو مات فلما ثبت الاستئنا ينظر ما تقول اليه المجناية ثبت بذلك ان
ما يجب فيه القصاص هو ما تقول اليه المجناية لا غير ذلك وقد أيداه المحامد
بالنظر فتسأل انارأنا ان ربالاً قطع يده رجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
دية البر أو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في اليد شي
ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار المجاني بمن قتل وليس
كمن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم الا والنفس فانفة ولا يجب لها حكم
اذا كانت النفس نالفة فكان النظر على ذلك ان يكون كذلك اذا قطع يده
محمد فان برأ المحكم للبدن وفي سائر القود وان مات من افالجكم بالنفس وفيها
القصاص لافي البدن فاسأ وتظراً على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضاً
على من يقول ان المجاني يقتل كما قتل ان يقول اذا رماه بسهم فقتله ان ينصب
الراعي نيرمه الولى حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صبر ذى الروح فلا ينبغي ان يصبأ أحد لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو فجع رجلا فقتله
بذلك انه لا يجب للولي ان يفعل بالقاتل كما فعل ولكنه يجب له ان يقتله لان
نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صبره اياه فيما وصفتنا حرام عليه ولا يمكن له
قتله كما يقتل من حل دمه برذة او غيرها وهذا هو النظر وهو قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد غير ان أبا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل يعجز
كما قدمنا والله أعلم

* * * * *

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي)
(أبو حنيفة) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن هو ربيعة الرأي عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معاهد وقال أنا
أحق من وفي بذمته كذا رواه الحارثي عن محمد بن قدامة الزاهد البجلي عن
محمد بن عبد بن المهيم عن شباية بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن
أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم أني برجل من المسلمين قد قتل معاهدا
من أهل الذمة فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بذمته (وأخرج) أبو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم أني برجل من المسلمين قتل معاهدا من أهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنا أولى من أوفي بذمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتله
غيلة (وأخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن بن
أبي ليلى عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معاهدا وقال أنا أكرم من وفي
بذمته (وقال) تفرد بوضعه إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
الى إبراهيم بن عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمخفوض عن إبراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم انتهى (وأخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (وأخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن أبي عبيد قال بلغني عن
ابن أبي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذن دار على ابن أبي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الهمزة
الاغتبال وهو
أن يخذل
فيه ذهب به الى
موضع فيقتله فيه
ا

ابن اليماني (قالت) والذي عند أبي داود في المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن بن اليماني حدثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن اليماني حدث ربيعة وخرج ابن أبي عمير من الوساطة
ولم يدرك الحديث عليه وما ذكره من أبي عمير بلاغ لم يذكر من بلغه ليعتذر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسلًا ورواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلمًا بكافرة قتله عليه
وقال أنا أولى وأحق من أوفى بدمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المديني عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم جعل حديث ابن أبي عمير في الإيماء وذكره ابن حزم يعني حديث ابن
اليماني ولم يعبه بغير الأرسال (قالت) وابن اليماني المذکور هو مولى عمر
مديني نزل حواضه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل فكيف إذا
أرسله وكذلك لينه أبو حاتم (واكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور ورواه أبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل
ابن أبي عمير المذکور قد روى من طريق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ثلاثتهم عن ربيعة وكفي هؤلاء الأئمة فذوة وقد تأيدهم أيضًا بمرسل ابن
المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز صار حجة فلا يعيب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طريق أقوى بعضها بعضا والله اعلم *

(ذكر آخر يؤيده هذا المرسل ويشده) *

(قال) الامام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار: رحدثنا ابن ابراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح - حدثني الألبت - حدثني عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
قال حين قتل عمر بن الخطاب مرت على أبي لؤلؤة ومعه الحرمران فلما بلغتهم
ثاروا هسقط من بينهم خنجر له رأسان وعسكة في وسطه قال قلت فانظروا
له الخنجر الذي قتل به عمر فانه رافدا هو الخنجر الذي وصفه عبد
الرحمن فانطلق عبيد الله بن عمر ومعه السيم - حتى دها الحرمران فلما خرج

قوله نعم أي
أثبت عليهم بعتة
اه

اليه قال انطلق حتى تطرأ الى فرس لي ثم تاخر عنه حتى ادا مضى بين يديه
علاه بال سيف فلما وحدث السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
جفينة وكان بصرايا من نصارى الحبشة فلما خرج الى علوته بالسيف
وفتاتته بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بنت ابي اثاثة مرة تدعى
الاسلام فلما استخلف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والادارية الى
اشير واعلى في قتل هذا الرسل الذي اتقى في الدين ما فتق فاجتمع المهاجرون
في على كلمة واحدة بأمره بالثأر عاياه ويقتلون عثمان على قتله وكان
روح الامس الاعظم مع عبد الله يقولون بحقيقة والمرحمان ابوهما الله
ثم اتى فكثرت في ذلك الاسلاف ثم قال عجلون العاصي بامير المؤمنين
ان هذا الامر فدعاك الله من ان يكون بعد ما يوبت واعا كان ذلك
قبل ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
عن حلبة عجلون العاصي روروي الرحلان والحارثية (قال) في هذا
الحديث ان عبد الله تاحيه وهو مراد وصرح المرمان وهو كافر ثم
كان اولاده بعد ذلك فاشاد المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
الله عنه وفيهم من قال ان يكون قول ابي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
بكاثر براديه غير المحربي ثم يسير المهاجرون وفيهم من على عثمان بقتل عبيد
الله بكافر دعى انتهى (وتتبعه) البيهقي بان في الحديث انه قتل ابنه ابي
اثاثة صعبه تدعى الاسلام ولا نسلم ان المرمان كان كافرا بل كان قد اسلم
وفرص له ثم انتهى اى يحسبوا ان يكون انما استحلوا سمعك دم عبيد الله بها
لا بحقيقة والمرمان (والجواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
بحقيقة والمرمان وهو قولهم ابداه الله تعالى ان يكون عثمان اراد ان
يقتله غيرهما وقول الناس ابداه الله لا يقول لم اى لم اراد قتله
ممن انما اردت قتله بالحارثية وانكم اراد قتله منهم وبالحارثية الاتراء
يقول فكثرت في ذلك الاسلاف يدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله لمن قتل
وفيهم المرمان وحقيقة

(ذكر حبر بان يؤيد ما ذكرنا)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا من انبا

من اهل الحيرة فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه
ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاءوا قتلوه وان شاءوا عفوا ثم كتب
اليه ان افده بالدية من بيت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان
العرب كزارواه المحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه اخو حه ابن
نعمرو (وقال) عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن حماد عن ابراهيم بن ربحا
قتل رجلا من اهل الكعب من الحيرة فاما دمنه عمر رضي الله عنه (وفي)
روايه قد دفع الى ولي له يقال له حنين فجهلوا فقولوا له اقبل حنين فيقول
حني يجبي الغضب فتسألوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى يجبي الغضب
فتسألوا ذلك مرارا الشافعي عن محمد بن الحنفية عن أبيه عن حماد عن ابراهيم
وكعب بن عمر بعد ذلك ان كان نزل في فلاة من اهل البصرة فقرأوا
ان عمر اراد ان يبعثهم من الديه (قال) الشافعي الذي رجح ان اقبل
واعلمه اراد ان يبعثه بالقتل ولا يقتله (قال) ارضواهم عن القتل لا ينافي
وجوب القتل اذ مع وجوبه لا ولي ان يعفو ويأخذ الدية كما حكى البيهقي فيما
نقله في باب اصحاب القصاص قال الهمداني في العادة في رواية ذلك
تخفيف من ربكم يقول حنين اطعمهم الدية ولا تمل لاسرار راة الخلفاء
قصاص لا يبره وكذا اهل الانجيل يقولون انما هو عفو وليس خبره قيل
لهذا الامه العفو والدية راجعوا دمه مرارا في العفو لا تساهلهم
يرضون بالدية لم يكن ذلك رجوعا عنه عن وجوب القتل وكيف يقبل
بعثرانه بغيره ثم في قتله أو العفو لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
الاولياء المراد من عمر فان شاءوا قتلوا بل الذي هو امر الله اياه
القتل ولهذا قتل وكعب جعل له ارادة القتل وتساقطة له بالدية منهم به القتل
لا التخفيف به هذا لا يقبل به (وأخرج) الطبراني في حديث الباب من طريق
شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن البراء بن سبرة بدماء قتل رجل من المسلمين
وجلامن الكفار فذهب أخوه الى عمر فكتب عمر ان يقتل فجهلوا يقولون
اقبل حنين فيقول حني يجبي الغضب قال وكعب ان يودي ولا يقتل (قال)
في ذلك عمر فذكر أي أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بضمرة
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره منهم عليه أحد فهذا عندنا

على المتابعة منهم له على ذلك وكما بعد هذا لا يقتل يحتمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبلغ دمه لما كان من وقوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منعه بهما من القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدحله شبهة وهو
الدية (وقد) قال أهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذي قتله غيلة على ماله انه
لا يقتل به فادان هذا عندنا منهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فاستكروا على مخالفتكم ان يكون كذلك الذي
المعاهد خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من السكوت أو أحد فكم كان لهم ان يخرجوا من الكفار من أريد
ماله كان لخالعهم ان يخرجوا من أياض من وجبت ذمته انتهى (وعند) الراي
ابن سيرة المذكور أخرجه ابن أبي شيبة وصححه ابن خزيمة وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أنبأنا
محمد بن يزيد أخبرنا سليمان بن حسين عن الزهري ان اس شاس الجرماني
فقل جلاء انما انما انما من الى عثمان بن مارية له منكم الى الرواسي من
أحمد ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه عن قتلة جعل دية ألف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من ناس من يجهلون ان كان عليه ثياب فذبح
الا حيا به وان كان ثيابا فذبحه اذ ذبحه اذ ذبحه اذ ذبحه اذ ذبحه اذ ذبحه
هنا اعمان وهم في راس على ان لا يقتل مسلم بكافر وكيف سألهم (قلت)
محمد بن يزيد راى كلابي مولى خولان أو يزيد أو ابراهيم راوا ابا هرق
الراستي اذ له شامي فقتله طاب له اخراج له اوداود والترمذي والداثي وروثه
ابن عيسى راوا اوداود قال احمد كان ثبته في الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن سفيان ابن زياد الرازي على ابا والحسن اخرج له البخاري في التاريخ
وسلم والرازي راوا اوداود من الذي يجهلون من هؤلاء كان الوجه ان يرد
انما في بالانواع بين الزهري وعسا (وقد) ذكر البيهقي في باب
دية لاله منه اقرع عثمان (ثم قال) رذروني عن عثمان خلاف
هذا باب سفيان راوا همام بن محمد والا حرمه قطع وقد ذكرنا ما في باب
لا يقتل مؤمن بكافر انتهى كلامه وكانه يريد بالمقطع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان المناظر المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم عن محمد بن هاشم فقال الشافعي ولا حرج فيه هذه الاحاديث
منقطعة او ضعاف او تجمع الانقطاع والضعف (وات) المنقطع اذ اروي
من وجه آخر منه ما كان حجة عندنا لا اوهي (ثم) ذكر اليه في اثره على
رضي الله عنه فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا فيس بن الربيع
عن ابا بن يعلى عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بن
هشام عن أبي الحنوب الاسدي قال ابي علي برجل من المسلمين قتل رجلا
من اهل الذمة فقام عليه الدية فلم يقبله فغناه اخوه فقال قد عفوت
قال فلعلهم هددوك واغروك واغزوك قال لا ولكن قتله لا برد على اخي
وعفوني فرضيت قال انت اعلم من كاتب الله متساو دمه كدمه ساو دمه
كذبتما (ثم) اشار الى تضعيفه فقال في الدارقطني او ابن حنوب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث أبي حنيفة عن علي ما دلكم ان عليا لا يروى عن
ابي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهي (قال) قد روى عن
الحكم بن عتيبة ان علي بن أبي طالب وابن مسعود قالا من قتل يهودا
او نصرانيا قتل به قال ابن خزم عمر بن عبد العزيز قال
روينا من طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمرو بن محمد بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز الى من اراد في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه
الى وليه فان شاء قتله وان شاء عاقبه قال عمر بن الخطاب في عمر بن عبد
وأنظر وضع أيضا عن ابراهيم الحنفي قال يقتل المسلم المحرم باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان بن أبي
انهم في كلامه (وروى) ابن أبي شدة بسند صحيح ان خلاص البطة عن
عليه رجل من اهل المدينة فقتله ولعله نافي به ابا بن عبد الله وعمر اذ ذلك
على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل الذميا ان يقتل وانما معه دمه فقهاه
المدينة قال عمر بن الخطاب ما رأيت احدا أعلم مني ولا واهمه دمه والله
اعلم (بيان ما قيل في الحد الذي يده ادماء كرا) :

التي نسبة الى
بيع البت وهو
الطليسان من خز
ونحوه اه

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عبد الله انطاعت انا والاشترى الى
على رضي الله عنه فقاما لعل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
شريفاً اي يهديه الى الناس عام، قال لا الاما كافي عندنا في كتاب

فراى الله فاداه المؤمنون فكافأهم وهم يدعى من سواهم ويسمى
بدمتهم أدامهم ألا يقتل مؤمن بكافر ولادوعهدى عهدهم من أحدث حدثا
فدعى نفسه ومن أحدث حدثا أو أوى محدثا فله لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوى وأخرج البخارى من
طريق السجعي عن أبي جزيمة قال سألت عياها هل أدرككم رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي دلت الحجة وبرأ السمع فمأءما
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما فى الحقيقة قال
ملت ما فى الحقيقة قال العقل وقد كاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر ورواه
أحمد وأصحاب السنن الا النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده عن أبي بن حمزة عن أبي بصير عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
رواية عطاء وطاوس والحسن مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم النخ لا يهمل مؤمن بكافر ورواه المصنف من حديث عمران بن الحصين
وعائشه وهديب عمران بن داود عن عائشة عن عبد الله بن داود والنسائي
مدى يوم إلى هذه الآية أو قال إلى المثل أداقتل الكافر متعمدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والأوزاعي
والشافعي وأحمد واهنق واحتجوا بهذه الآية نار المنة قدمه وطالعهم آخرون
وعملوا الصحيح به فى حديث على بن عوف أنه لا يقتل مؤمن بكافر ولادوعهدى
عهدهم ولدس به ما على ما جاء عليه والا كان محمدا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد الأس من ذلك واكن لا يه لمؤمن بكافر ولادى عهدى عهدهم
علم لم يكن اعطه كذبا وعسا هو ولادوعهدى عهدهم علم ما يدلك أن العهد
هو المعنى بالخاص مصاودك كقول لا يقتل مؤمن بكافر ولادوعهدى عهدهم
كافروا بعد أن دا العهد كافر ودل ذلك أن الكافر الذى مع أبي
صلى الله عليه وسلم أن دا الوص وهذا الحديث هو الكافر الذى
لا يهمله وهذا لا احتساب به من المسلمين أن المؤمن لا يقتل بالكافر
المخبرى أن دا الله الكافر الذى صاودله دمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لاتضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللائي يؤمنن من الحيض من نساءكم ان رتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن فكن معن ذلك واللائي يؤمنن من الحيض واللائي لم يحضن ان رتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر فقدم وآخروا كذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد انما مراده فيه والله اعلم لا يقتل مؤمن ولا ذرعه في عهد بكافر فقدم وأخروا الكافر الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قلت) هل تجعل قوله ولا ذرعه مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد ولا ذرعه صاولة ذمة فيناخرم سفك دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سبق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال المسلمون يدعون من سواهم تكافؤ ماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد فاعلم ان جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يصير على حرمة عدم به عهد فيحمل الحديث على ذلك والله اعلم

*(ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس) *

(قال) الامام ابو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك اننا رأينا المحرم في دمه حلال وماله حلال فاذا صاوزه ما حرم ماله ودمه مكروهة دم المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به الهامح قطع كما يقطع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يحى في النظر ايضا ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قلت) قد رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاله وال قد فرق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك اننا رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل ففرق بين ذلك فسا تكرون ايضا ان يكون قد فرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرنا قد زاد ما ذهب اليه في كيدا لانك ذكرت انهم اجمعوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه ولا يقتل بمولاه وبسبب مولاه فاعلمت من ذلك كذا كرت نقتلهم فاعلموا ان المال راى كذا والدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت تأكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أحرم أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذمي الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فلما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت الحدود مقامها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك الحال لا يجب عليه شيء وأنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد عبداً بالله فقتل لم يقتل فصارت رده التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في ذم القتل سواء في مكان كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنائه وبعد جنائيه سواء فلما كان إسلامه بعد جنائيه قبل أن يقتل به لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنائيه لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وحكم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها

وبين الدية وإن المدعى عليهم يبدون بالإيمان فيها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه وجد قتيلاً على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخيوان فباع ذلك جرحاً فكتب أن قيس وامايبتهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسة رجلان فيقسمون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً وعليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرج) ابن خزيمة ومن طريقه (وقال) البهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قتيلاً وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فأحلفهم خمسة يميناً ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ثم غرمهم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فما يبطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيلاً وجد بين خيوان ووادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث إلى من هم بخمسين رجلاً حتى يوافقوا بمكة فكان القتل إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسة رجلان ووافقوه بمكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حدثتكم بأيمانكم
 ما دكم ولا يبطل دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي من طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صليح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر بن الخطاب الأخيرة عود في رجل من المسلمين قتيلا بن وادعة وأرحب فبعث
 إليهم عمر بعد نسكه وقال لهم هل علمتم لهذا قاتلا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيئا فأدناهم الحطيم واستحلهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب
 هذا البلد الحرام بكم ثم قتلوه ولا علمتم له قاتلا فاما وادعة فاما سلمة قال
 ادوا دية وغلظة من اسنان الابل أو من الدنيا ير والدراهم دية وثلاثمائة
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يحرمي يحيى عن علي قال لا اتها
 قصيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم فآخذ وادنا نير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الاحوص عن الكوفي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الانصار قتيلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستحلهم بالله ما نلتنا ولا
 علمنا قاتلا وسئل علي بن أبي طالب عن رجل قتل يهودي فبأقضى فينا نيتنا يهودي عليه
 السلام (وأخرج) أبو داود ومعه من حديث عبد الرحمن بن عبيد قال ان
 سهلا والله أوهم الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى يهود
 انه قد وجد بين اهلهم كقتيل يهودي فكتبوا يجعلون بالله خمسين يمينا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأهم يحلف
 منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار اسحقوا فقالوا تخلف على الغيب
 يا رسول الله جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد
 بين اهلهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فيقول أو رد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة من طريق وفيها
 البداهة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بن علف

الجماعة في اعطاهم أسند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البدعة
 بإيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قلت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة فبدأ بإيمان المدعين موافقة للجماعة (وكذا) أخيه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه انه عليه السلام قال لهم تأتون بالبيئة على من
 قتل قالوا ما بالبيئة قال فيجاءون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم بن غير سياق المسمى وقال غير مشكل على العارف ان يحيى بن
 سعيد أحسن من سعيد بن عبيد وأرفع منه عنه أولي (ثم قال) البيهقي وان
 صحته رواية سعيد في لا يصح الخبر رواية يحيى لانه قد يريد بالبيئة الإيمانيات
 مع اللوث كما في رواية يحيى ثم ردها على المدعي عليهم عند اكول المدعين
 (قلت) لا ربه لانه في الحديث البيهقي بقوله وان صحته رواية سعيد مع ثقته
 وأخر الخاريجة عنه هذا (وأحجبه) مسلم أيضا ولم يشك في صحته وإنما
 رجع يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث تصح رواية سعيد وتقومها
 (فيها) ما ذكره البيهقي به (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن عن رافع
 ابن خديج قال أصح رجل من الأصاوية ولا يخبر فاطن أو لماؤه إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم بذلك ثم قال ألكم ما كان شأنه ان على قاتل
 صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وإنما هم يهود وقد
 يفترون على أعظم من هذا قال فاحتار منهم خمسين فاستحلهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجماعة ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عم الزحج المذني الكوفي قال انطاني رجلان من أهل الكوفة إلى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ابن عمنا فسل ونحن
 إليه شريعتنا في الدم وهو ساكت عنهم ما قال شاهدان ذوا عدل
 تحبثان به على من قتله فنفيدكم به وهذا هو الذي تشهد له الأصول
 الشرعية من ان البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأتي بل البيهقي رواية سعيد تصنف
 ومخالفة للطاهر وحسين قالوا ما بالبيئة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيجاءون

لكم فكيف يقول البيهقي وقد يبالغون بالمدينة ثم يعرض عليهم الايمان
ثم يرد على المتدعي عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن يحيى
وانكاره على سهل فيسارواه ثم نقل عن الشافعي بعد ان ذكر له الحديث
فقال لي فاقبل ما منعت ان نأخذ به هذا ولما لم يسمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا ولا يملك ثبوت المرسل وسهل له
حجة وساق سبيلًا لا يشبه الا الاثبات فآخذت به لما وصفت (قلت)
ابن يحيى هو عبد الرحمن بن يحيى بن وهب بن قيس أخو بني حارثة أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له حجة وصححه الترمذي من روايته حديث ردة والسائل ولو بظلم محرق
ومن المعلوم ان مسلمًا أنكر في اشتراط الاتصال بثبوت الالة والسماع
واكتفى بما كان الالة على هذا الا يكون الحديث مرسلًا وان لم يثبت سماعه
(وقول) الشافعي وسأولاً لا يملك صوابه ان يقال ولا أنت ثم الظاهر ان
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخفية ان مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري ان ذلك
مذهب الشافعي وأن رداً المرسل ما حدث الابعاد المسانين وسهل وان سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسلة لانه كان
مغيباً في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلحاً لانه ورد في بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وأيضاً فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لهم أمان تدواصحبكم وأمان تودفوا بحرب وهذا الكلام
لا يقال الا لمن كان في صلح وأمان وقد صرح سهل في رواية مالك انه أخبره
رجال من كبار قومه فهذا يكشف لك انه أخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهدوا
وتبين ان روايته لهذا الحديث مرسلة (ثم) ان حديثه مفطرب اسناداً وقتنا
(أما) الاسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبار
قومه (هكذا) رواه يحيى بن عيسى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجل من
كبار قومه روى رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره هو ورجال من
كبار قومه وهي رواية الشافعي عن مالك رد كرا البيهقي ان روايته ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والدي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على
 ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فمن جهة اختلاف
 رواية يحيى ورواية سعيد ونحوه ابن عينة ومع إرساله واضطرابه خالف
 الأصول الشرعية وحديث ابن جبير سلم من ذلك كله (وروى) معناه من
 وجوه **كثيرة** تقدم بعضها وهو الأول في بر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يأمر أحدا بالخلف على ما أعلم له به (وهذا روى) البيهقي نفسه من طريق
 أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن جبير قال التبعي
 والله ما كان سهل بأكثر علماءه ولكم كان أس منه انه قال لله والله
 ما هكذا كان الشأن ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحله وأعلى ما أعلم لكم به ولكم كتب إلى يهود خيبر الحديث وأيضا
 فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتعملون
 وتستحقون دم صاحبكم وعبد الشافعي اليه يذهب على عبد الرحمن وحده
 لأنه أحواله قول وحويصة ومحيصة عماء ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي
 عن الشافعي انه قال له ذلك القائل أي الذي باطره في هذه المسئلة تمام
 ان نأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقات
 مرسل وإسماعيل انصاري والانصاريون بالغناية أولى بالعلم به من غيرهم اد
 كان كل نفع (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه وهذا
 مرسل بترك تسمية المادتين حديثهما وهو يحالف الحديث المتصل في البداية
 بالقسامة وفي اعطاء الدية والثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واده
 من عنده وخالفه ابن جرير وغيره في اعطاه فقال عن رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مستند متصل (وقال) ابن عبد
 البر في التمهيد وهو حديث ثابت وفي الاستدكار وهو حجة قاطعة للزهري
 وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) انا ولوسلما انه مرسل حديث سهل
 أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصاريون بالغناية أولى
 بالعلم به (قلنا) ابن جبير أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وان خالف
 حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها
 وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولان روايته أغلظ فقهاء حقا لا يعدل بينهم

غيرهم وما فيه من جعل الدية عليهم مؤيده ما في حديث ابن جهماد انه عليه
السلام كتب اليهم انه قد وحدثكم قتيل بين أساتكم قدوه (وفي) الصحيحين
اما ان تدوا صاحبكم واما ان تودنوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) الموفق
بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام او سمعها عليهم
ثم سرحها عنهم (وقال) الموصوف في سرح مسلم عمامه عليه السلام
اشترها من أهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها لتبرعها إلى أهل العميل
قال وهو المختار وطالجه وراحها باوغيرهم انتهى (وبهذا) يزول
الاحتلاف وحديثهم عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وسيره مجمل
غيره على المفسر ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) ان لعنه حديث ابن جريج عن
الزهري انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه من الجاهلية
معه هي ما بين أناس من الانصار وقتيل اذ عوه على اليهود فصرح في هذا
الحديث الصحيح انه قصي ما في قتيل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر
البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن
عباس ان ابا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم مدل ذلك على انه عليه السلام
بدأ ايضا في قتيل الانصار بالمدعي عليهم وذكر ان ابا طالب بعد حديثه اعراه
الى البخاري وفيه ايضا انه عليه السلام بدأ بأيمان اليهود وان عمره من ذلك
(ثم) ان لعنه مسلم عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة (وفي)
مصنف عبد الرزاق عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والطاهر ان الجميع حديث واحد ولا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم
الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسلنا أحسنه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر
البيهقي بعد سابق قصة قتيل حيوان من طريق الشافعي ما نصه وذكر
الشافعي في الجواب عنه ما يحالون عمر في هذه القصص من الاسكام
(قلت) انما حالوه في تلك الاكام لانه فامفء دهم هي أدلة أقوى من
قول علي رضي الله عنه وقد ذكره سي بن أبيان في كتاب المجتبى ان عثمان قال
قد تركتم من حديث عمر أشياء لانه كتب الى عامر بن لبيد ابعتهم الى مكة
وانهم يقولون يدفع في الحكمه الى اقرس القضاة وفيه انه استعملهم في الحج

وأنتم تسكرون ان يستخلف الى محاسن المحكم حيث كان (وفيه) ان مال
لعماله ابعت الى بجه سبن رحلا وعدكم الحيا اول الذعي (وفيه) حرم دماءكم
دماءكم وعدكم ان لم يحلوا لم يعتلوا (ثم) اجاب اس ابان عما ملخصه انه اراد
ان يولي المحكم وان عامله لا يقوم به معاهه ليشتر في البلاد ويعمل به من
بعده ولهذا اعلمه في أشهر الاوضاع وهو الحجاز ليراه أهل الموسم ويسئلوه الى
الآفاق ولو شك ان بوانه كانوا تصور في البلاد البائية ولو وجب حمل كل
أحد اليه لم يستب الى أبي موسى وغيره في الاحكام ولهذا لم يستخلف عمر
والائمة بعده احد في الحجاز وانما كتب عمر ان كان لم يعمل لا تعلموه احدا اطاعا
واسعطا لادم ولم يقل ابعت الى بجه سبن تخبرهم ما سولم يكن يولي طائلا
واما نسب الى من يعلم ان الحيا اول الذعي لانه يستخلف لهم فكيف يستاعد
من لم يربيه وبه وانما قال حرم ابجاءكم دماءكم لانهم لم يحلوا حدسوا
حتى يقرؤا به لولا أو يحلوا فاما حرم دماءهم ادخلوا وانما حرم
الاعتل او الحدس كقولته تعالى وفي راعها الدواب ان تشهد فلو لم يلاع
سبست حتى يلاسن تتجوا ودمهم فحرم تهي (ثم) ذكر انه هي ان الشاهي
فيل له امانت هو صمدك اي قبة بغير المتعمدة قال لا اعاروا الشاهي
عن الحارث الاعور والحارث بن عوف وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالاسناد انما ساه يد بالذبي فامام لم يحلوا قال فتبر - كم يهود
بهم - بن جيمسا واد قال تروى كم يهود ولا ترون عليهم عرامة وانما لم يبل
الا بصاريون اما هم وهاداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
والذي بل بين اظهروهم (ذات) لم يدكر احد في ما علمنا ان السعي رواه
عن الحارث الاعور وعبر الشاهي ولم يذكروا في ذلك ورواه الطحاوي
بسند عن السعي عن الحارث الوادي هو ان المرمع وفيه قال الحارث
هكيت وفيه اسم ثم عرما لذي وسباني ان يحلوا رواه عن السعي
كذلك (واخرج) الطحاوي من طريق ربه من معاوية عن أبي اسحق عن
الحارث بن الاربع قال قتل قتل بين رادعه رضى آخروا ليدل الى وادعة
أهرب فعال حر وادعة الحمديت فهدايدل على انه هو الواسطه لا الحارث
الاور وكارعم الشاهي (ورواه) انصاعبدالر راق عن الشاهي عن منصور

عن الحكم عن الحارث بن الازمع (ثم) قال انه هقي قال الربيع المرادي
 أخبرني بعض أهل العلم عن حريز عن معبرة عن الشعبي قال الحارث الازمعي
 كان كاذبا (قلت) ليس به كاذبا بل كاذبا في رواية الحارث الوادعي
 وهدد كره أبو عمرو وعنه في الحكاية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 (ثم) ان الحارث الازمعي رواه تكلوا منه وليس بمجهول كما زعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشعبي والسدي وغيرهم (ثم) ذكر انه هقي
 انه روى عن محمد بن الحسن بن مسروق عن عمر قال ومحمد بن محمد بن
 (قلت) أخرج له مسلم والاربعة وقد عني آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 مطرف عن أبي اسحق عن الحارث بن الازمعي عن عمر بن الخطاب عن أبي
 منه (وروى) ابن المدي عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن أبي
 عن الحارث بن الازمعي ان عمر بن الخطاب عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب
 ما أنا به عن محمد بن خالد عن الشعبي عن الحارث بن محمد بن عبد الله بن
 أبي اسحق عن محمد بن خالد عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن أبي
 أبي اسحق عن الحارث بن محمد بن خالد عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب
 الحارث بن محمد بن خالد عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب عن أبي
 تروى عنه في البخاري والاربعة وقد عني آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 كان منقطعاً وقد عني في البخاري والاربعة وقد عني آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 عن ابن شهاب عن عمار بن مالك وسامان بن سيار عن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالاثبات في القسامة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن
 شيبان وأبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري انه قال السلام وهي
 في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم (وقال) أيضا حدثنا الزمعي عن
 مطيع عن وهب بن عمرو عن ابن عباس انه قال في القسامة على المدعي عليهم
 (وحدثنا) أبو معاوية وهب بن عمرو عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (وأخرج) أيضا
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم همهم العمل وقد
 سمع في هذا من اليمين والعزامة وكذا فعل عمر بن عبد العزيز عليه ما في الخبرين
 اما ان تدواصلا كما في الحديث فيهم أحد أمرين اما ان يكونا معا في الخبرين

فيهم عهدهم ويصبروا حتى نأولهم في حديث سهل ابراهيم يبرئهم من
العرامة ويحتمل ان يرا دثرتكم عن دعوى القتل أو عن الخس والقود
ان ابروا (وقول) الشافعي ولم يحمل على يهودينا وهذا تقدم حلاله وانه
عالم السلام جعلها على يهود لانه وجد بين أظهرهم وتقدم ايضا ما يؤيده
والله اعلم

* * * * *

(بيان الخبر الدال على التبرع في العموع والقصاص)

(أبو حنيفة) عن شطاط بن سارة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من عماع دم لم يكن له ثواب الا الحمة كذا رواه الحارثي عن طريق أبي
اسحق القرظي عنه (وأخرج) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
أبو عوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عبد أبي داود والنسائي واس
ماحه من حديث أن ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء
فخاص الأمر به بالعمو (وأخرج) البيهقي عن طريق أبي النضر عن أبي
الدرداء روى عنه ما من رجل مسلم يصاب بسبي في حسده ويهقر الارفة
الله به درجة وخط عنه به حمانه (ومن) طريق الشافعي عن عمار
الصاهت روى عنه من أمة يصحده قد روى عنه بعد كرهه بصعب
سبانه وان كان ثلثا لورثه ما لم يدر ذلك (ثم قال) كذا رواه مطيع (قلت)
عمادة توفى سنة أربع و ثلاثين والشافعي ولا يسمعه روى عنه
ممكن (وقد) أخرج السني هذا الحديث عن الشافعي روى عنه
عمامة على الاتصال على رأي سام وعمره

* * *

(بيان الخبر الدال على عموهم الا ولاء عن الله اس)

(أبو حنيفة) عن جابر بن ابراهيم عن أبي بكر بن الوليد عن
وعاء عن الولاء قال روى له فقال ان يهودنا من ابراهيم بن ابراهيم
عماعدا اسي القيس ولا يسمطع ان ياخذ حقه حتى اذعبره فان
ها تری قال أنزى ان تجعل الديه في ماله ويرفع حقه الذي عماعه و سال عمر
وأما أرى ذلك كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر (وأخرج)
البيهقي عن طريق الشافعي عن محمد بن الحضر وقال هذا ما قطع كاه
يشير الى ان ابراهيم لم يدرك عمر وابن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا سماعه من غير واحد
من الأئمة ثبت على ان المنقطع عندنا حجة ما لم يصادف السنة وعند الشافعي أيضا
اذا روى من وجه آخر (وفد) أخرجه البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفوه بعض الأولياء كلف به عن القود (ومن) طريقنا الا عيش
عن زيد بن وهب عن عمر في قصة من له *

(بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخماس ودية شبه العمدة أربع باع)
(أبو حمزة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطأ مائة يسير - شرون ابنه مخاض وعشرون ابنه أبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون حذقة وفي شبه العمدة أربع باع خمسة
وعشرون ابنه مخاض وخمسة وعشرون ابنه أبون وخمسة وعشرون حقة
وحمسة وعشرون حذقة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرجه)
ابن عسرون من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد (وأخرجه) أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشع بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفعه في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون حذقة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (رقال) الترمذي
لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله موقوفا (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) أبو بكر البراقعي روى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاسناد (وأخرجه) ابن أبي شيبه وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسرائيل عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود موقوفا مثل
رواية الامام (قال) أحمد وأبو بروى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون ابنه مخاض وعشرون ابنه أبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون حذقة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق علقمة عن ابن مسعود موقوفا وكذلك رواه
وكيع في كتاب الديات له عن النوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن النوري عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله (وأخرجه)
الدارقطني من طريق أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفا وعشرون

ابن لبون مكان بنى مخاض وقال هذا اسناد حسن (وضعت) الاول من
 اوجه عديدة وقوى رواية أبي عبيدة بما رواه عن ابراهيم النخعي عن ابن
 مسعود على وقفه (وقته) البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والحوادث قد عثر
 (ثم قال) ورأيت ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
 سفيان باسناديه فقال بنى لبون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
 على نفسه بنفسه فأتى ان يكون الدارقطني عثر والدليل على ذلك قول
 البيهقي بعد رواه اى الدارقطني من طريق يحيى بن أبي زائدة عن ابيه
 وغيره عن ابي اسحق عن علقمة عن عبد الله بنى مخاض فان كان ما رواه
 محمدا فهو الذى قيل اليه وصارت الروايات فيه من ابن مسعود معارضة
 (ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور في بنى المخاض وقد احتار ابن المنذرى
 هذا مذهبه واحتج بان الشافعى انما صار الى قول اهل المدينة في دية الخطأ
 لان الناس قد اختلفوا فيه او السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 مطلقة بما في من الابل غير مفسرة واسم الابل يدماول الصغار والبيكار فالزم
 القاتل اقل ما هالوا وكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قيل فيها وكان لم يبلغه
 قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
 اقل من بنى اللبون واسم الابل يتناولها فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
 وهو قول محمدا بنى فهو اولى من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابو داود وهو قول
 عبد الله يعنى انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
 هذا من كلام ابي داود بل المفهوم من كلامه انه اخرج الحديث وسكت
 عنه ثم اهاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذى فهمه
 البيهقي هو الذى فهمه الحواط كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبرار
 والمنذرى وغيرهم والمحق لا يبعد عنه فقد روى الحديث موقوفا ومر فوعا
 وكانه اشار ابو داود الى هذا (وفى) الاستدكاره قول ابي حنيفة واصحابه
 واحمد (وفى) احكام القرآن للرازي لم يرو عن احد من الصحابة من قال
 بالانجاس خلافة (وقول) الشافعى لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
 الطحاوى قول من جعل فى الخطأ مكان ابن لبون بنت مخاض اولى لان بنى
 اللبون اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البهقي طرق المرفوع وقال أبو معاوية عن الجراح عن زيد بن جبير عن خشب
 ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل اليد في
 الخطأ اجاسا (وقال) عبد الواحد بن زياد: إن الجراح نحوه و زاد عشرون
 حقة وعشرون حصة وعشرون أسنة مختص وعشرون أسنة لمون وعشرون
 أسنة مختص (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم) نقل عن
 الدارقطني أنه قال لا يعلمه رواه سوى خشب وهو مجهول والجراح مدلس
 ورواه ثقات عنه فاختاروا عليه ورواه عبد الرحيم بن سليمان كعبد الواحد
 ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن الجراح جعل مكان الخفاق بنى اللبون
 ورواه اسمعيل بن عياش عن الجراح جعل مكان بنى المختص بنى اللبون
 ورواه أبو معاوية وحسين عن عثاء وجماعة عنه ولعله جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يديه الخطأ اجاسا لم يردوا (ثم قال) البهقي الصحيح وقعه
 والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدا اجاسا بنى المختص لا كما ترجمه
 الدارقطني (قلت) قد روي روجه كما دأب داود وقد علم أنه إذا حرج حديثا
 وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
 عبد الله صحة الوقف ولم يتوهم الدارقطني في ذكر بنى المختص يدل في الآول
 لما تقدم أنه قد أسحرجه كذلك الروايات متعارضة فلم ياسب ترجم
 الدارقطني فيما نقله (ثم قال) البهقي ردها عن رعب عن هذا شيئين
 صنف رواية خشب وأوطاع رواه الوهبي عنه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
 عن عبد الله وكذلك رواه أبي اسحق عن علقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
 وذكر الخطابي في هذا الكلام وقال خشب مجهول وبطل عن الدارقطني
 أنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ولا يعلم أحدا رواه عنه إلا الجراح من أوطاع وهو
 مشهور بالتدليس وأنه يحدث عن يلقاه ولم يسمع منه من المذري هذا
 الكلام في حقه رالس وقال الموصلي خشب بن مالك ليس بذلك وذكر
 له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الزاري من علماء الله لا يعرف (قلت)
 ورواه النسائي وذكره ابن حبان في ثقات المابعين في هذا كما يكون
 مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في يديه سمه العمد فأحرجه أبو داود من طريق
 علامته والامود قال قال عبد الله بن مسعود في سنة العمد خمس وعشرون

حقبة وخمس وعشرون خدعه وخمس وعشرون سات لبون وخمس
وعشرون سات محاص (وقد روى) في ذلك اختلاف في أوال الصحابة
بيده اليه وعمره (وقال) المصري شمل اربعة مخاض لسبعة واسعة لبون
لستين وحمه اثلاث وجدعه لأثر مع والثاني خمس ورباع لست وسدس
لسبع وبارل لثمان *

(يا من الخبر الدال على قيمة الدية وبعدي الدل وبها)

(اعلم) ان قيمة الدية هي وجه الال التي هي الاصل في الدية وقومها رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أهل العري لعنه الال عدهم ما تحت يديه
في زمانه من الذهب ثمانية ديار ومن الورق عماية آد درهم بجري
الامر بذلك الى ان كان عمر وعرب الال في زمانه واعية تمام الذهب الف
ديار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال مالك والشافعي
اثني عشر ألفا (ولا) تمت الدية الا من هذه الانواع الا ان عداي
جميعه وقالوا من المهر ما مرة ومن العجم العاساه ومن الحمل مائتا
حله كل حله ازار ورده وهو روايه عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة
يقول ان المقدار ما تسعة مائة معلوم المسألة لا بشئ مجهول وماله
هذه الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي أبو حنيفة الشافعي في دية العمد الال
وان لا يصار الى البقرة لاعداء وارال فاذا عورب كان مهرها بما اجبت
ولم يعدد بجه عمر لا تنهامة في ذلك الوقت والعمر يريدونه من وهذا على
قوله المجدي وقال في القديم بقمه عمر وهو اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب عن علي بن أبي طالب
ديار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف كدار واه محمد بن الحسن
في الاثارة (وأحرمه) البهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن
(قال) وقال أهل المدينة اثنا عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد
صدق أهل المدينة ان عمر فرض الدية اثني عشر ألفا ولا يكها ورسنة
(وأحبرنا) الثوري عن معيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الال جعلت
الابل الصعير والكبير كل بعير مائة وعشرون درهما ورسنة وذلك
عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا وابن أبي شيبة والبيهقي

من طريق عبيدة بن عمرو عن عمران وضع الديار على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف وعلى أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائتي بقرة مسنة وعلى أهل الشاة التي شاة وعلى أهل الحمل مائتي حلة (ورواه) طحمة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام وفيه زيادة لفي دية الخطأ مائة من الأبل في أهل الأبل وعلى أهل البقر مائتان من البقر وعلى أهل الغنم العاشاء (وهكذا) رواه ابن حشر وأيضاً (وأخرج) النسائي والبيهقي من طريق محمد بن يعقوب عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة سمعناه مرة يقول عن ابن عباس أنه عليه السلام قضى بمائتي عشر ألبا يعني في الدية (قال) النسائي ابن عباس ليس بالعوى والصواب أنه مرسل (وقال) عبد الحق المرسل أصح من المسند وإنما وصله محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن عتبة أنبئت من الطائفي (وقال) ابن خزم قوله يعني في الدية ليس من رواه عليه السلام ولا في الخبر بيان من قول ابن عباس وقضية صلى الله عليه وسلم بذلك في دين أودية بالتراضي (وقد) رواه مشاهير أصحاب ابن عينة ولم يذكرها فيه ابن عباس كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة بسنده ولم يذكر ابن عباس (ثم قال) لأنهم ان أحداً يذكروني هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم انتهى (قلت) وقد ضعه أحمد (ثم) ذكر البيهقي ما رووه في الباب عن عمرو عثمان وذكر فيه اختلافاً عن عمر (ثم قال) الرواية فيه عن عمر قطعة (قلت) روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر بن الخطاب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم (وفي) الحلي روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم (وقال) ابن المذوهر وقول أبي حنيفة وأصحابه والثوري وإبي نود (وفي) التبريد للقدوري لا خلاف أن الدية ألف دينار وكل دينار عشرة دراهم وهذا جعل نصيب الذهب خمسين ديناراً ونصيب الورق مائتي درهم والله أعلم *

* (بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علي رضي الله عنه قال عقل المرأة

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
 من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
 قال أنبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن عمرو عن علي عن المرأة على
 النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
 (ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السند واقتطعه جراحات
 النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
 عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوى جراحات النساء والرجال في السن
 والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خسر عن طريقه (أبو حنيفة)
 عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
 مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ذلك الدية فإن زادت الجراحات على
 الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
 الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر (وأخرج) البيهقي من طريق
 شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
 والنساء سواء إلى الثلث فما زاد فعلى النصف (ومن) طريق هشيم عن
 الشيباني ووفكر بن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
 النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود ألا السن
 والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف وقال على النصف في الكل
 (قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
 بن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
 متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن معوية عن إبراهيم
 عن شريح قال أتاني عروة البسار في من عند عمر أن جراحات الرجال
 والنساء تستوى في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
 من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها
 * (بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذمي سواء وفي حكمه الاستئمان) *
 (أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والصراحي مثل دية المسلم كذا رواه البخاري من طريق أبي حنيفة
 اسحق بن شريك البخاري هـ (أوحية) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما إلهما فالاديه أهل الدمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طحمة من
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف هـ (أوحية) عن أبي العتوف الخراج
 ابن المهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلهما فالاديه
 اليهودي والصراني مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن سيرين من طريق محمد
 ابن الحسن هـ (أوحية) عن ابن شريك عن أبي المنيان عن أبي حنيفة رضي الله عليه
 وسلم وأبنا بكر وعمر وعثمان فالواديه إلهما دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن هـ (أوحية) عن ابن شريك عن أبي حنيفة رضي الله عليه هـ قال دية
 اليهودي والصراني وكل دمي كدنه المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه ومداويل أصحابنا (وقال) هـ (أوحية) ستة آلاف درهم (وقال)
 الشافعي دية الكفاي أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) رواه أبي
 في السنين ثمانمائة هذه المسئلة ذكر فيه ما وافق مذهبه وما يخالفه (ونحن)
 داكرون كلامه ومكالمون فيه بحسب الله تعالى وعونه (فأقول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر وس حرم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فأصحح به بما لا ياهوم ولا ينجي أن شخصه
 لا يقول بالمعهوم ومن فاعلته حمل المطلق على إطلاقه فيجزي ما ورد في توبة
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل ويحويه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على تقييده (ثم) ذكر عن ثابت المخداج
 عن ابن المسيب أن عمر رضي في دية اليهودي والصراني بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولاً) ثابت المخداج مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت المخداج (وثانياً) وهو ذكر مالك وابن مسعود
 ابن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حديثاً راجحاً بن عبيد الله أحمر بن جندب الطويل أنه سمع أسد بن
 مالك يحدث أن يهودياً قتل عبلة فقتل فيه عمر بن الخطاب بأثنى عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حديثاً راجحاً بن مسعود حديثاً عن أبيه بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حديثاً بن يزيد بن أبي حبيب أن جهم بن عبد

الله بن الحكم أخبره ان رفاعه بن السموأل اليهودي قتل بالشام فجعل عمر دية
 ألف دينار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا بين منقذ وهو ثقة أخرجه
 الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عيينة
 عن صدقة بن يسار أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال
 قضى فيه عثمان بأربعة آلاف قال وقالنا فنقبله قال فخصبنا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا ان ابن المسيب كان يقر بغير ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وابن المسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسيأتي الكلام عليه قريبا (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسيله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك انه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والآخر مقطوع ذكر في باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قال) أراد بذلك معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا ووقع إلى عثمان فلم يقتله وعلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأبه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شاس قتل رجلا من انباط الشام فرفع
 إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه ان الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
 (وحدث) معمر بن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة عن عثمان فلا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جرير عن الزهري
 قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فلما كان معاوية الحديث (وهذا)
 يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الاثر عن عثمان

مرويان ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والا تحران منقطعان والمنقطع
 عند الشافعي يقوى بمنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
 أبي صالح عن ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى
 الله عنه روجه قال دية الجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) (الذهبي
 اسناده منه ينف (وقال) الطحاوى لا تعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في دية المخوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت له أهل الحديث لاجل
 ابن لمية لا سمان روى عنه عبد الله أبو صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
 عن ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ان عليا وابن مسعود كانا
 يقولان في دية المخوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال وأما حديث أبي بكر
 بن عباس فحين أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهما عهد (وفى) لفظ
 أحمد بن حنبل جعل دية العامرين دية المسلم فأبو سعد سعيد بن المزبان
 لا يجمع به (قلت) أخرج له البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه وهو
 ضعيف مدلس (وقال) أيضا ثم طاهره بوجوب ان يكون كحديث حمرو بن
 شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
 ابن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلا من المشركين كانا منه في عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
 كائن اليهقى يجعل الدية فى مولد دية الحر المسلم عتقه ومعه على العامرين
 فيجعل لكل واحد النصف ورواه الحسن بن عماره تنفى هذا التأويل
 ونصره بان دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقى تكلم فى الحسن
 ابن عماره فقال انه متروك (وقر) أخرج الترمذى وابن جرير الطبرى هـ ذا
 الحديث من روايه يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس ولعله ما روى
 العامرين بديه المسلمين وهذا يقوى روايه الحسن وبني نافع بل البيهقى
 (ثم) روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
 الدمي دية المسلم وقال رواه أبو بكر عبد الله بن عبد الملك القهرى وهو متروك
 ولكنه تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصه عثمان ما يؤيد به (ثم)
 ذكر البيهقى من حديث ابن جريح عن الزهرى كانت دية اليهودى

والنصراني مثل ديه المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان المحدث (ثم) ذكر أن الشافعي رده لا تقطاعه وإن الزهري يبيع
المرسل وقد روي عن عمر وعثمان ما هو أصح منه (قلت) هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ديبعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
الفاخي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وز من أبي بكر
وز من عمر وز من عثمان حتى كان صدر من خلافة معاوية المحدث (قال)
أبو داود ورواه ابن اسحق ومعه من الزهري نحوه هذا حديث ابن اسحق
ثم (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقص لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأنخبره أن قد كانت
الديبة ماله لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن المسيب
قال ديبته أربعة آلاف قال إن خير الأمور ما مضى على كتاب الله قال الله
تعالى فديبه مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضاً في مراسيله بسند رجاله
ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ديه
كل ذي عهد في عهدك ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل برسائل صحيحين
وبعد أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبمذاهب جماعه كثيرة من
التمهيد ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التمهيد روى اسحق عن داود بن المحصب عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بني قريظة والنصير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سوا دية كاملة وعمر
وعثمان قد اختلف عنهما وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجوده عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خزم وهذا هو الذي
دل عليه طاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
رقبه مؤمنة وديه مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
دية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجماعة عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنصراني والحربي المعاهد مثل ديه المسلم ونساؤهم على النصف من ديه
الرجال (وكان) عامر الشعبي يلو هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

ميثاق قديمة مسلمة الى اهله وأشعث وان تكلموا فيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه أيضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عن الزهري «عنه» يقول
دبة المعاهد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية المصحة فلو كان
مذهب حمرو عثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لتولمها
في كيف وقد اختلف عنها فتأمل وأنصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(فأت) هذا مذهب ابن مسعود وشيوخه وان كان منقطعا وقد أخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو أيضا منقطع الا ان كلامهم
يعضد الآخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
أهل الكفر كعقل المسلمين ذكرانهم وانما هم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعقمة والنخعي ذكره
عنهم ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لاختلاف ان
الدعارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحريم رقية فكذلك الدية ورد
على من أوجب ما لا شك فيه وهو الأقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانيائة للمجوسي فقال هذه عامة غير صحيحة وحكم على الأقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل فائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابه والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذين مثل المسلم والله أعلم

(الوصايا)

(بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعوذني في مرضي فقالت يا رسول الله أوصني بما لي كله قال لا قلت فيه نصفه قال لا قلت فيه ثلثه قال فالثالث والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلك يتكفون الناس كذا رواه محمد بن الحسن في الاستمارة (قال) وبه نأخذ لا يجوز الوصية بأكثر من الثالث فان أجازت الورثة بعد موته جازت وليس للوارث أن يرجع فيما أجاز (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه) البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى بن عبد الله وحسن بن حبيب عنه ومن طريق أحمد بن حفص البخاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير عنه وزاد فيه أنك لا تدع أهلك بخير خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه ورواه ابن خنيس ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه الأشعري من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه (وأخرجه) المعادوني من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرجه البخاري حديثا مقرونا وقال أبو ثقة وقال أحمد سمع منه قديما فهو صحيح ووافقه ابن معين ولا شك أن أمانا من سمع قديما وأبو السائب كوفي ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه جازي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني عام حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقالت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذومال ولا يرثني إلا ابنة أفا تصدق بئني إلى قال لا قلت فاشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير أنك لا تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكفون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن وهب عن مالك عند مسلم قالت فاشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعمر عن الزهري وفي لفظ شعبان عن الزهري عن الشيعين والطحاوي
مرضت عام الفتح (وعند) أي داود أن لي مالا كثيرا وليس برقي
الآن بقي أو تصدق بأناثنين قال لأهل قبله طرقال لأهل فالثالث قال
الثالث والثالث كثير الحديث (ورواه) مروان الغزالي عن هاشم بن هاشم
عن عامر بن سعد وفيه قال فأوصى بالثالث وأجار ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
أيضا من طريق شعبه عن "هاك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
بجالي كاهل لاقى فبثله هال لاقى فبثله مسكت وكان الثالث (وقد)
دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصى بالثالث كما لا فيما أحب بما
يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجاعة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
أن يوصى بثلاث ماله بعد منعه إياه أن يوصى بما هو أكثر من ذلك وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
عباس يقول يذهبني للموصى أن يصر في وصيته ويحتج به قوله صلى الله عليه
وسلم والثالث كثير واليه ذهب جدد بن عبد الرحمن الحميري وطائفة (وكان)
من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثالث لو كان جورا أدن لا تكرر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد ولقال له أقصر عن الثالث فلما ترك ذلك كله
قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
البيهقي في السنن من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو بن عيسى بن يزيد وعبد
الله بن عمرو أن نافعاً حدثهم عن ابن جهم أنه سئل عن الوصية فقال قال عمر
الثالث وسط من المال لا يخرى ولا شطط

(من يوصى بالصدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السدي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعتق عند
الموت كالذي يهدي إذا شبع كذا رواه ابن المظفر من طريق صالح بن
بسام والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كاهم عنه (وأخرجه) أحمد
والترمذي والنسائي والحاكم من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق المرء
(وأخرج) أبو داود معناه من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق المرء
في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

* (بيان المحرم الدال على ان الكهن من رأس المال) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال الكهن من جميع المال كزارواه
محمد بن الحسن في الاثاره (وعند) الستة حلال ما حرم معاه من حديث
خبيب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم أحد وفيه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عطاها رأسه واجهها على رجله الاخر (قال)
الحمداني هكذا بوق عليه أبو داود وفيه دلالة على ان الكهن من رأس
المال وان الميت اذا استعرق كره جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم
*(بيان المحرم الدال على ان وصى اليتيم له ان يحالط طعامه بطعامه) *

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها
قالت لما نزلت ان الدين يأكلون أموال اليتامى ظلما أي يأكلون
في أموالهم بأمر من كان تولي اليتامى فلم يقر بها فسق عليهم حطها
وخافوا الاثم على أنفسهم وهرت الآية الثانية ففعلت عليهم وهي قوله
وبألوفك من اليتامى فل إصلاح لهم خير الآية معها ذلك كزارواه
الحارثي من طريق أبي عامر السكوني عن أبيه عنه (وأخرجه) أبو داود من
حديث ابن عباس ولفظه انطلق من كان عندك يقيم فعمل طعامه من طعامه
وشرايه من شرايه فجعل يفضل من طعامه فيعدهس له حتى يأكله أو يهد
فاشد ذلك عليهم وذكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله
تعالى وبألوفك من اليتامى فل إصلاح لهم خبروا ان تحالطوا بهم فأحوا الكهن
فحالطوا طعامهم بطعامه وشراهم شرايه وأخرجه النسائي كذلك

* (بيان المحرم الدال على نسخ الوصية للوالدين والاقرار) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس عن شرحبيل بن مسلم الحولاني عن أبي
إمامه رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث
وقدر في الكهالة كزارواه طليحة من طريق عبد الوهاب بن نجدة عنه
(وقد) رواه الامام أيضا لكن بالبرول عن علي بن مسهر عن الاحمسي عن
اسمعيل بن عباس كزارواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن
أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) أبو داود

قوله خبيب بن الارت
المحتمة وتشديد
الموحدة والارت
بفتح الهمزة والراء
وتشديد التاء
وقوله عطاها
أي بالتموه التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن فحمة عن ابن عباس والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعطى كل ذي حق حقه
اشارة الى آية المواريث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
وهو قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ثم سخط بآية المواريث
واغتاتل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فادأجازوها جارت كما اذا أجازوا الزيادة على الثلث لأجنبي حاز
وذهب بعضهم الى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال وان أجازها سائر الورثة
لان المنع منها انما هو لمحق الشرع ولو جوزها لكانت مكملة لسان الله فاستعملوا الحكم
المسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر ان الوصية بأكثر من
الثلث لا تجوز أجازها الورثة أو لم يجزوها (قال) المهرى وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان والى هذا ذهب المرنى انتهى (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي امامة هذا ما نصه هو حديث له مخرج واحد الا ان أهل العلم
قبله واختجوا به ما غنى من طالب الاسناد وكان واجبا على المرء الوصية
لوالديه ولا قاربه أن يكونهم كانوا لا يرثونه وكانوا الحق من الاغائب ثم نزلت
المواريث ففتح في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) الميهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رده لا تجوز
الوصية للوارث الا ان يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا هو المحرمان في ميراث
عباس قاله أبو داود وغيره واهجج ابن جريج ثم أخرجه من
طريق يونس بن راشد عن عطاء المحرمان عن عكرمة عن ابن عباس وفعه
لا تجوز وصية للوارث الا ان يشاء الورثة ثم قال المحرمان في غير قوى (قلت)
يونس فاضى حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الاسناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرجه الميهقي من طريق الشافعي عن ابن عينة عن سليمان
الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية للوارث
(ثم قال) قال الشافعي روى بعض الشافعيين حديثا لا يثبت له أهل الحديث
بان بعض رجاله مجهول فرويناها مرسلات واعتمدنا على حديث أهل المعازي
عامه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية للوارث واجماع
الامة على القول به (ثم) أورد الحديث من طريق اسمعيل بن عياش عن

شريحيل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام أحمد
قال ما روى اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجماة من
المخلفات وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي (قلت) طاهر بهذا ان
هذا هو الحديث الذي عناه الشافعي بقوله وروى بعض الشاميين حديثنا
الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رحاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الايام اودود واحد
وابو يعلى والبرار والاعرابي وابن هشام في آخر السيرة كما هم من حديث حمرو
ابن حارثة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلة فقال ان
الله قسم اسكل انسان بصيبه من الميراث فلا تجور لوارث وصية وقال الترمذي
حسن صحيح (واخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المعبري عن أنس نحوه
واساده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روى هذا الحديث من اوجه أخر كما غير
قوية والاعتماد على روايه ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعي من نقل أهل المعاري مع اجماع لعامة على الأول به (قلت) لم ي
الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصححه
وكيفية قول روى من اوجه كما هو عليه ويقول ولا يجوز اساني قوية
ثم يجعل الاعتماد على حديثه (والذي) يظهر من مجموع ما ذكرنا من حديث أبي
امامه صحيح وحديث حمرو بر خارجة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الاسانيد الصحاح كيف تترك ويجعل
مرسل مجاهد أصلا في المذهب فاعلم ذلك وأنصف الآله وان كانت هذه
الاسانيد قوية صحيح - افهم - لا تسبح الامراء في المشايخ اذ السنة هذه
لا تسبح القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقر بين ثابته الحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

*

*

(الغرائض)

(بيان المحر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس)

(أبو حنيفة) عن أبي الربيع عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده أو أخته كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا تروهم
ولا تروا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به نأخذ
السكر منة واحدة يوارثون عليها وإن احتلعت أديانهم يروى اليهودي
والنصراني المجوسي ولا يروى المسلمون ولا يروى عنهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم في الولد الصبي عت وأحد أبويه كافر والآخر مسلم أنه يروى المسلم
أيها كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأصح) أنه من حديث أسامة
ابن زيد رفته لا يروى المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومر) تراجم
الحارثي على هذا الحديث باب لا يروى المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أحسنه الحارثي من طريق
ابن جرير عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
ومسلم عن ابن عيينة عن الزهري وهما معا عن عمر بن الزهري وفيه قصة
(وأصح) أبو داود والبيهقي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفته لا يوارث أهل ملتين شتى (وأصح)
الترمذي من حديث ابن أبي إلى عن أبي الزبير عن جابر (وأصح) البيهقي
من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشامي عن ابن جريح عن أبي
الزبير عن جابر رفته عامثل لفظ الامام (وراه) عبد الرزاق عن ابن جريح
موقوفاً على جابر قال البيهقي والموقوف أسامة (وأما) حديث عمر رواه
مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب ابن عمر قال لا يروى أهل الملل ولا يروى
أحمره البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يروى المسلم الكافر أحداهم هذه
الآثار رفته قال عمر بن الخطاب ورصد ابن مسعود وإن عباس
و جمهور التابعين بالحكماء والعراق ومالك والشامي وأحمد
وداود وجمهور العلماء (وقال) تدورب المسلم من الكافر معادس جعل
ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه
(بيان المحرر الدال على أن القاتل لا يروى)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يروى قاتل من قتل خطأ أو عمداً
ولا يروى أولي الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(قال) وبه أخذ لايرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا لامن الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بلغظ لايرث قاتل عمدا
ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب بلغظ لايرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
القاتل شيئا (قالت) وهو منكر (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن عياش عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر لايرث القاتل لا خطأ ولا عمدا (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لايرث القاتل عمدا ولا خطأ
شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أعمار جل قتل
رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منهما وأما المرأة قتلت رجلا
أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها معها وإن كان القاتل عمدا فالقود إلا أن
يعفو أو أياها المقول فإن عفو فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك
عمرو على وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يورث أهل ملتين المرأة ترث من
دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وما لم يمتل أحدهما صاحبه عمدا
فإن قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كالموقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وأن يرث
قاتل العمد خبر يتبعه الآخر وجل فانه يرفع له لو كان ثابته السكات المحجة فيه

ليكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد له آخر لا يعارض له وإذا لم يثبت فلا يرث
لا عهد ولا خطأ أشبه بعموم لا يرث قاتل من قتل انتهى (قلت) وهذا الذي
فهمه الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
أصحابنا واعتقدوا عليه وليكن يؤخذ من سياق البيهقي أنه خالف الشافعي
في هذا وإن الحديث ثابت عنده لأنه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي
وكذلك قال غيره أنه صدوق ويكنى أبا سعيد المؤذن ولهم محمد بن سعيد
الطائفي رجل آخر ضعيف يذكر للتمييز ولا رواية له عند الجماعة وإنما يشتهر
به لانتفاع اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صحيح سماع
عمر وعن أبيه شعيب وسماع شعيب عن جده عبد الله وكل من همرو وشعيب
صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن إلا أنه إذا قيل
عمر وعن أبيه عن جده يشبه أن مراد بالمحمد محمد بن عبد الله وليست له صحبة
فيكون الخبر مرسلًا وإذا قيل عن جده عبد الله زال الإشكال واتصل
الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال عمر وفي هذا الحديث
عن جده عبد الله فتبين من سياق البيهقي أن الحديث عنده ثابت خلافا لما
قاله الشافعي فتأمل ذلك وأنصف (ثم) أعلم أن القتل الذي يمنع الارث هو
الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما
كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لأن حرمان الارث عقوبة
فيعلق به ما يتعلق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
رحمه الله يعلقه بمطلق القتل حتى لا يرث عنده إذا قتله بقصاص أو رجم
أو كان القريب قاضيا حكم بذلك أو شاهدًا فشهد به أو باعًا فقتله أو شجر
عليه سيفًا فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لأن
الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
الحرمان والله أعلم

* * * * *

(ميراث العصبه)

(أعلم) أن العصبه من يأخذ بجميع المال عند انفراده وما أبقيته الفرائض
عنده وجود من له الفرض المقدر وهذا رسم ليس بهد لأنه لا يفيد الأعلى

تقدير أن يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبة منهم ويكون
زعموا بالحقكم ولا تصور ذلك إلا بعد معرفة (مذلول) العصبة فوعا سنية
وسنية (فالنسبة) لأنه أنواع عصبة نفسه وهو كل ذكر لا يدخل في سببه
إلى الميت أي وهم أمة أصناف جزاءات وأصله وحره أبوه وحره حده
وعصبة بعينه وهو كل أن في مرصها المصنف أو الثلثان وصرح عصبة
بأحوالهم وعصبة مع غيره وهو كل أن في تصير عصبة مع أي أخرى كالمات
مع الأحياء (والسنة) مولى العمامه وليس إلا في عصبة حقه له لكن
تبعاً أو حكماً في حق الإرث فقط وأولاهم بالعصبة حر الميت وأولاهم
وعبرهم محبوبيهم والولد الدكر مقدم واس الأب اس لأنه يوم معامه ثم
أصول الميت واس أولوا وأولاهم به الأب والمجدات الأتريه يوم معامه
في الولاية بعد عدم الأب وقدم على الأخوة فيه وكذلك في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة فيه أحد الأمام ثم الأخ لأم ثم الأخ لأب ثم اس
الأخ لأب وأم ثم اس الأخ لأب ثم الأخ لأم ثم الأخ لأم ثم الأخ لأم
المجد ثم المعق وهو آخر العصبان وأدالم كن لاه في عصبة من النسب
فعصبة مولا الذي اعتمه فإن لم يكن مولا فعصبة عصبة المعق وهو المولى
على الترتيب (الوجه) من طاوس عن اس عما س رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم ألمحقوا العرائض بأهلها فما بقى فهو لولي رجل
ذكر كدارواه المحارفي من طريق هلال بن علي ع (قال) أبو محمد المحارفي
سمعت أبا حبيبه عن طاوس صحيح متصل كتب إلى صالح بن ربيع حدث أبو
حمزة خالد بن انس الأصايري عن والد اس مالك قال سمعت عبد الله بن
داود قول قال قال لابي حبيبه من أدركت من الكبراء قال العمامه وصاوسا
وعكرمة وهكولا وعبد الله بن دينار والحسن البصري وعمر بن دينار
وإنا الزبير وعطاء وبناده وإبراهيم والشعبي وإبنا وإمامهم (قلت) ومات
طاوس بعد سنة ست ومائة وكان سن الإمام اذ كان قريب الثلاثين ولا
يحال للأخبار في سماع الإمام ع (واحد) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي واس ماحه والطحاوي من طريق اس طاوس عن أبيه فالشيخان
والطحاوي من طريق روح بن القاسم عن اس طاوس والطحاوي أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والثوري ومعمرو البيهقي من طريق ابن جريج
 كلهم عن ابن طاوس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
 بالارسال واليه اشار الترمذي بعد ان قال هو حسن وذكر ان بعضهم رواه
 مرسلًا وذكر النسائي ان المرسل أشبه بالصواب وقوله لا وفي رجل ذكر قبل
 هو تاركه وقيل للاحتراز من الخنثي فقد أطلق عليه الاسمان وقيل فيه به
 على معنى اختصاص الذي كوربه فالتعصيب التي لها القيام دون الاناث
 وجاء في رواية فلا وفي مصبة ذكر هكذا يوجد في كتب الفقه (قال) ابن
 الجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال النذري وابن الصلاح
 فيها بعد من العصة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصة اسم للجمع
 لا للواحد (ولكن) قال المحاذق قد روي في الصحيح من حديث أبي هريرة
 أمّا امرئ ترك ما لا فليتركه مصبة من كانوا يعمل الواحد وغيره (قلت)
 وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه الحق والفرائض
 بأهلها ما بقى فلا وفي رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي الحقوا
 المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد وابراهيم بن
 الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود قسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب
 الله فأتوا ركبت الفرائض فلا وفي رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
 فذهب قوم الى أن رجالومات وترك بنته وأخاه لاييه وأمه وأخته لاييه
 وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلا تخم لاييه وأمه دون أخته لاييه وأمه
 واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضا لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
 معها أخت وعصبة كان لابنته النصف وما بقي فللعصبة وان بعدوا واحتجوا
 في ذلك أيضا بحديث معمرو عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
 قال قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 قال ابن عباس فقلتم أنتم لها النصف وان كان له ولد (وخالفهم) في
 ذلك آخرون فقالوا بل للابنة النصف وما بقي فبين الاخ والأخت لذ كمثل
 حظ الانثيين وان لم يكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
 وللأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معناه عندنا والله أعلم بما بقى
 الفرائض بعد السهام فلا وفي رجل ذكر كعمة وعم فالباقي للعم دون

العمة لأنها في درجة واحدة متساويان في النسب وفصل العم العمة في ذلك
 بأن كان د كراهذا معنى الحديث وليست الاحت مع أحبها بدا حين
 في ذلك والدليل على ما ذكرنا أنهم ودا جمعا في بنت و بنت ابن ابن ابن
 للأبنة المصنف وما بقي من ابن ابن و بنت الابن لذلك كمثل حط الابن
 ولم يجعلوا ما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما لبقت العرائض فلا وتلى رجل د كره على ذلك إنما هو على غيره
 فلما بنت ابن هذا خارج منه باتفاقهم و بنت ابن العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم ادخلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم احتلوا في
 الاحت مع الاخ فقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 و بنت الابن بطرنا في ذلك لمعط ما احتله و ابيه منه على ما أجمعوا عليه
 ورأينا الاصل المتفق عليه ان ابن الابن و بنت الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما الد كرم مثل حط الا في فادا كانت معهما بنت كان لها المصنف
 وكان ما بقي بعد ذلك المصنف بين ابن الابن و بنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما بنت وكان العم والعمة لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فادا كانت هناك بنت كان لها
 المصنف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة وكان ما بقي بعد نصيب البنت
 للابن كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما بنت كان المال بينهما الد كرم مثل حط الا في
 فالطر على ذلك ان يكونا كذلك اذا كانت معهما بنت ووجب لها نصف
 المال بحق فرض الله عز وجل لها ان يكون ما بقي بعد ذلك المصنف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت و اذا وطرا على
 ما ذكر من ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى عنه ان عن أبي قيس عن هريث بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن امرأة واسه اس راحت
 لاب واب وهالا لانه المصنف وللأخت المصنف ثم قال ان ابن عبد الله فانه
 سبعا فاباه الرجل فقال عبد الله لقد صلت ادا وما أنا من المهتدين ولكني
 أقضى فيها عما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأمة المصنف ولابنة

الابن السدس ثم كملته لثلاثين وما بقي فللاخت (وروي) سفيان أيضا عن مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عنها ابن مسعود فقال قد ضللت اذا وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا بنة الابن السدس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم بخبره وليس في حديث البخاري ذكر سلمان بن ربيعة (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من الفقهاء بالذال وهو متحريف عنه عليه الحفاظ (ثم قال) الطحاوي في هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم جعل الاخوات من قبل الاب مع البنت عصبه فصمن مع البنات في حكم الذكور من الاخوة من قبل الاب (قلت) ليس في هذا تخصيص الاخ لأب بل الاخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى ان يقال فيه بيان ان الاخوات مع البنات عصبه وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وعوام فقهاء الامصار الا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال) الطحاوي فصار قوله فما أبقت الفرائض فلا أولى رجل ذكر لانه عصبه ولا عصبه أقرب منه فاذا كانت هناك عصبه هي أقرب من ذلك الرجل فالسأل لها (قلت) يشتر بذلك الى ان المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبه الى الميت كالاخ والعم فان الاخ أقرب من العم وكالعم وابن العم فان العم أقرب من ابن العم ولو كان أولى هنا بمعنى أحق لبقى الكلام معها لا يستفاد منه اثبات الحكم اذ كان لا يدرى من الأحق من ليس أحق فعلم ان معناه قرب النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي ان يجعل هذا الحديث حتى لا يخالف حديث ابن مسعود وهذا ولا يضاده وسبيل الاستمرار أن تجعل على الاتفاق ما وجد السبيل الى ذلك ولا تجعل على التمايز والتضاد ولو كان حديث ابن عباس على ما حمله عليه المخالف لعلنا واجب على مذهبه ان يصاد به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الاسناد صحيح الوجه وهو حديث ابن عباس مضطرب الاسناد لانه قد قطعته من ليس بدون من قدره (قلت) يعني ان حديث ابن عباس لو كان محمولاً على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض المحاميه حديث ابن مسعود ولا صطراب الاساد
في حديث ابن عباس وصحة الاساد في حديث ابن مسعود وأراد
من قطعه مسعود ان فانه لم يدكر ابن عباس في روايته وأراد من رحمه روح
القاسم على ما تقدم وسبق قول النسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم هل)
الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت فانه نصف ما ترك وما لوالديه ورث الله الا تحت ادم يكن ولدا فالحجة
عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال أيضا وهو يرثه ان لم يكن له ولد وله أخت
أجمعوا جميعا على ان الوتر تركت بابها وأخاه لانيها كان لما انت النصف
وما بقي فلأخ وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن له ولد له ولد
يحور كل الميراث لا على الولد الذي لا يحور كل الميراث فالمر على ذلك ان
يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فانه نصف ما ترك
هو الولد الذي يحور جميع الميراث لا الولد الذي لا يحور جميع الميراث وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

(توريت دوى الارحام)

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون دارحم وتحتة ثلاثة
انواع قريب دوسهم وقريب هو عصمة وقريب ليس هو دوى سدهم
ولا عصبة والكلام على هذا الاجبر فهم يرون عن عدم الدوسين الاقارب
وهو قول عامة الصحابة غير يدين ثابت فانه قال لا ميراث لدوى الارحام
بل يوصع في بيت المال وبه احدث مالك والشافعي على ان كثر من اصحاب
الشافعي منهم ابن شريح طالعوه وذهبوا الى توريت دوى الارحام وهو
اختيارهم هاهم لاعتوى في رسالته لبيت المال وصروه في غير المسارف
وترتيبهم في الارث كترتيب العصمات فيقدم فروع ايب كاولاد الاءات
وان سعلوا انهم اصوله كالاجداد العاسدين والمجدات العاسدان وان علوانهم
فروع انوية كاولاد الاخوات وبسات الاحوة لأم وان سعلوا انهم فروع جدية
وجدتيه كالعمات والاهام لأم والاحوال والحالات وان سعلوا انهم فروع
اربعة اصناف (وروى) المحور حاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
اولاهم بالميراث الاول والاو اصح لان العروع اقرب كلى العصات

(دستور حجة الخالف والجواب عنه)

(أحضر) البيهقي في باب من لا يوثق من ذوى الارحام بحديث وهب بن جرير
حدثنا شعبة عن ابن المبارك عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأماريض فتوصا ونفخ على من وضوئه فقاتلنا برئى كلالته
ويكف الميراث هرات آية العرائض (فات) أخرجه الشيخان وأخرجه
الباقون بمعناه ولكن هدم كردوى الارحام في هذه الآية لا يدل على
هدم اسحقنا فهم طاهم ان لم يدكر وافي هذه الآية فقد دكر وافي موضع آخر
من الكتاب والسنة كالجملة طاهم اهل الارث وان لم تدكر في هذه الآية
وكالوصية لادكر لم في آية العرائض ولم يدل ذلك على هدم اسحقنا فهم بل
هم حقيقة وبالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) دكر البيهقي حديث أبي
إمامة ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (فات) لادلالة
في هذا الحديث أيضا على مدعاة لان الادلة قامت على ان ذرى الارحام
أيضا من اعطاهم الله حقهم (ثم) دكر حديث يزيد بن اسلم عن عطاء بن
يسار في العمة والحالة لا يرى بئرل على شئ لا شيء لها (فات) وهكذا رواه
الطحاوى من طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي هريرة كلاهما
عنه (ورواه) ايضا من طريق هشام بن سعد عن زيد بن اسلم (ثم قال) البيهقي
وروى نحوه أبو داود في مراسله عن القعني عن الدراودى عن زيد بن
سطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو يعين
ضراس صرحه الدراودى ووصله بدكر أبي سعيد (فات) قد احتلف
في هذا الحديث وروى مسلا كما رأيت (وأخرجه) الدارقطني في سننه عن زيد
بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أحلله ما شئت وأليس
في سنده عطاء (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وان أى شيعة في مصنفيهما عن
أبي حنيفة حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم قد ذكره (وعلى) تقدير صحة معناه
لم يزل على فيه ما شئت في ذلك الوقت ثم يزل عليه وأولو الارحام بعضهم أولى
بعض وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له ولا يعمور ان
يتركس هذا اذ لو تقدمت الآية ما قال عليه السلام لا يرى بئرل على شئ
(ودكر) عندنا في هذا الحديث في أحكامه وقال في آخره قال أبو داود ومعناه

المجرب يقع الموحدة
المشذوة اه

لا منهم لهما أو اسكن يورثون الرحم (وقال) الطحاوي يجوز أن يكون قوله
 لا شيء لهما أي لا فرض لهما معني كما عبر همام عن النسوة اللاتي يرثن كالبنات
 والاختوات والمجندات فلم يزل عليه شيء فقال لا شيء لهما على هذا المعنى
 (وقول) البيهقي ورواه أنوسيم ضرار بن صرد الخ وسكت عليه وقد قال
 الذهبي في محنته ضرار منهم انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
 معين يكرهه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أخيه في
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والحالة فسكت فبرئ عليه جبريل وقال خذ من جبريل أن لا ميراث
 لهما (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شبة في مصعبه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى المستدرک لهما كما هو مذکور فيه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أنرا عن زيد من طريق محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الاح
 للأُم برحمته تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبث أبيه يحدث
 عن الصنعاء وابن أبي الزناد مصعبه النسائي وغيره وقال ابن حنبل
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الرحمن بن حنبله الرقي أخبره عن مولى أم ريش
 كان قد عاين قال له ابن مرسى قال كتب جالساً عند محمد بن الخطاب لما صلى
 الظهر قال يا برهلم ذلك الكتاب اسكت كتمه في شأن العمة ونسأل عنها
 ونستغفر فيها فأتى به برهلم دعا تورا ودح فيه ما في هذا الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أقرتك لورضيك الله أقرتك (قلت) عبد الرحمن بن حنبله
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسى غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم سمع أباة كثيرا يقول كان عمر يقول
 عجبا لله نورث ولا ترث (قلت) هدامة قطع فان أبا بكر لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بخلافه ورواية المديني أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سجد كقر بيا ورواية المديني

قوله مرسى بكسر
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بنو ربيع التاء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأنه
 بعدما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 وهم على محوه
 ودعا به وروا الخ اه
 ويرى بفتح المثناة
 وزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالصحة
 * (ومما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عسدة بن سليمان والبيهقي من طريق
 الثوري والله طاعبده كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسم حبان قال توفي ثابت الدحداح وكان اباه وهو الذي ليس
 له أصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل
 تعرفون له فيكم نسبا قال لا يا رسول الله وقد عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابا الباقين بن عبد المندران ابن اخته فاعطاه ميراثه (وروجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث ابا ابيه من ثياب برجه التي بينه وبينه وثبت
 بذلك مواثيق ذوى الارحام وذلك سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل في حديث عطاء بن يسار السابق عن العمة والحالة هل لهم ميراث
 أم لا له لم يكن يرسل عليه في ذلك فيما تقدم شيء وثبت به تأخر حديث واسع
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصارنا نسخا له (وقال) البيهقي ان الشاذلي
 أحاب عنه في القديم فقال ثابت توريث يوم - - - - - قبل ان يترك الفرائض
 (قلت) ذكر صاحب الاستبصار عن الواقدي قال وقال بعض أصحابنا
 الرواة لعلم يقولون ان الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من
 جرح أصابه ثم اتهم بعض به رجح النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن حارس بن سبرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى من معروف فركبه - - - - - انصرف من
 حمارة ابن الدحداح ويحسن حوله (وقال) ابن الحوري في الكشف اشكل
 الصحيحين اختلاف الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال
 آخرون بل جرح ورئ ومات على فراشه رجح رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الحديث وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (قال) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم حديث عطاء بن يسار ايضا منقطع عن حماله
 أولى يثبت المنقطع فيما يوافقه من محالهم فيما يوافقه

(ومن جهة الامام)

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وابي أحمد النخعي والبيهقي من

قوله اتيا بقصر
 الممطرة وكسر
 المشاة العوقية
 وتشد يد الباء اه

قوله معروف
 يصيغته اسم
 المفعول أي مريان
 اه

طريق قبصة كلهم عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي
ريبعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال (ولفظ) قبصة كتب
عمر الى أبي عبيدة ان علموا علمائكم العموم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يفتنون بين
الاغراض فجاءهم غروب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فكتب في ذلك أبو عبيدة الى عمر فكتب عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وسكت
البيهقي عليه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه الترمذي (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي وابنه
ذهب أكثر أهل العلم * * *

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العقبلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام بن معد يكرب ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى * (قال) شعبة وربما قال فاني ومن ترك
مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا انه قال أرث ماله
وأفك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويترك عانه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا انه قال عن بديل سمع علي بن ابي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد عن بديل
(وأخرجه) البيهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود رواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائدة عن المقدام (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدام (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عياش عن يزيد بن جبير عن صالح بن يحيى بن المقدام عن ابيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا وارث من لا وارث له
أفك عنه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يترك عنه ويرث ماله
(قلت) اشار البيهقي والمنذرى الى ان هذا الحديث قد اختلف فيه كما
تري فمارة هن راشد بن سعد عن المقدام ومارة عن راشد عن ابي عامر عن

قوله غروب
وهو الذي لا يدري
راميه اه

قوله عانه أى
عانه لم ينفذت
الياء ومعناه الاسم
وقوله عنه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
يعناه اه

المقدام وتارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدم وتارة عن راشد بن سعد
 مرسل (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
 حديث قوي (قلت) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق
 راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
 في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدم ومن ابن عائذ
 عنه فالطريقان محفوظان والمتنان متباينان (وذكر) الدارقطني في علله
 ان شعبة وسجاد وابراهيم بن طهمان رووه عن بديل عن علي بن أبي طلحة
 عن راشد عن أبي عامر عن المقدم وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر
 عامر وراشدا والمقدم (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
 ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
 يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه وان كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
 ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وما) ذكره أبو
 داود صحيح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسماع
 وراشد قد سمع من هو أقدم من المقدم كما رواية وثبان فيحمل على أنه سمعه
 من المقدم مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر مرة بواسطة ابن عائذ
 وبه يظهر للنصف ان قول من قال انه ليس فيه حديث قوي محل نظر
 (ثم قال) البيهقي وقد رويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
 شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال وارث
 (ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكير
 حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه كما
 ترى وليث هو ابن أبي سليم غير صحيح به (قلت) الامر في ليث قريب قد أخرج
 له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى
 الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله ان يكون حديثه هذا شاهدا
 لحديث المقدم وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جريج
 عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
 له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
 أبي هاشم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو وليس

بالتقوى والمحافظة موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلًا (قلت) الرفع
زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) الحاكم مرفوعًا وقال صحيح على شرط
الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضًا مرفوعًا وقال حسن (وقال) الطحاوي
حدثننا أبو أمية قال حدثننا أبو طاهر عن ابن جريج فذكره مرفوعًا وحدثننا
إبراهيم بن مرزوق حدثننا أبو طاهر فذكره بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثننا
أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن المحارب بن أبي ميسرة المكي حدثننا أبي
حدثننا هشام بن سالم عن ابن جريج فذكره بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
وأراه قدره وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
لأنه قوي فواء ابن معين وقال في المختصر فواء غيرهما وفي التذويب للمحافظ
صدوق له أو هام

* * *

(ومن جهة الامام)*

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك حمة وخالته فقَالَ هل
تدرون كيف قضى عمر فيها قالوا لا قال والله اني لا علم للناس بقضاء عمر فيها
جعل العمة بمنزلة الاخ والخاله بمنزلة الاخت فأعطى العمة الثلثين والخاله
الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله عن عمر
جعل للعمة الثلثين وللخاله الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن بن عمر مثله
وحدثننا علي حدثننا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
الشعبي قال أتني زياد في عمة لأم وخاله فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى ان تكون صحيحة
(قلت) ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) المصنف
ابن أبي شيبة حدثننا أبو بكر بن عباس عن عاصم عن زيد بن عمر انه قسم
المال بين عمة وخاله فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستذكار لمختلف أهل
العراق انه ورثهما واختلفوا فيما قسمه لهما (وفي) المصنف أيضًا حدثننا
وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن عمر قال للعمة الثلثان وللخاله
الثلث حدثننا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن بن عمر ورث العمة

الثلاثين والخمسة المثلث حدثنا ابن ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمرو بن لثمة والعممة اذ لم يكن غيره سما وفيه ايضا عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي الخمار ان زياد بن جارية أخبر عبد الملك بن مروان انه كتب عمرو الى امراء الشام ان اعطوا دينته لخاله انما الخال والد في صبي رعى بسهم فقتله وليس له الا خال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ان عمر قضى للعممة الثلاثين وللخال المثلث (فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضها انه ورث ذوى الارحام وقد قدمنا في رواية المدنيين من الجمالة والانتطاع (وقد) روى مثل ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضي الله عنهما (اخرج) الطحاوي من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت أف كان على يعقل ذلك قال كان على أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الطريق الا ان عنده حصين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان الجمالة والعممة اذ لم يكن غيرهما (واخرج) الطحاوي من طريق حسان الجعفي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وبناته ومولا قال سويد بن الجعفي عنده على اذ جاءته مثل هذه القرينة فاعطى بنته النصف وامراته الثمن ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من طريق شريك عن جابر أبي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان على يرد بقية المواريت على ذوى السهام من ذوى الارحام (قلت) أبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال ابن مسعود للعممة الثلاثين وللخال المثلث قال شعبة فقلت اسمعته من ابراهيم قال هو اول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الجمالة والدة (ومن) طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال اتى عبد الله بن مسعود في اخوة لأم وأم فأعطى الاخوة من الام المثلث وأعطى الام سائر المال وقال الام

عصبه من لاصه له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع
 بنت الصاب ولا على اخوات لاثب مع أخت لاب وأم ولا على امرأة
 ولا على جدة ولا على روح هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد ورثوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبه فان كان الى التعليل فتمدد
 هؤلاء الى وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا
 ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى المظرفة فادراية العصبه يروون اذا
 كانوا ادراية بعضهم اذا كان له من القرب ما ليس كمن كان بذلك القرب
 اولي بالميراث ممن هو أبعد منه وكان المسلمون اذا لم يكن لليت عصبه يرويه
 جميعا اذا كان بعضهم أقرب اليه من بعض فانه طر على ان يكون من قرب منهم
 اولي بالميراث ممن هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين فثبت بالطلاق أيضا
 ما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى
 *) (بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة اولي بالميراث

من الرحم التي ليست بعصبه) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة أعتقت
 بمالكها من ترك بنتا فأعطها النبي صلى الله عليه وسلم النصف وأعطى
 ابنة حمزة النصف كدارواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة
 العدل (وأخرجه) السائي وابن ماجه من حديث ابنة حمزة وفي أساده ان
 أبي ليلى القاضي وأعله السائي بالارسال وصححه هو والد ارقط على الطريق
 الرسالة (وأخرج) الهقي من طريق شعيب عن الحكم لم يفرع عن أبي الهي
 صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال
 حدثنا علي بن زيد أخبرنا ابن الأرك أخبرنا ابن سنان عن ثعلبة عن
 الحكم وسأله (ثم) ساق الهقي من طريق سفيان عن منصور بن حبان
 الأسدي عن عبد الله بن شداد أن أمه حمزة أعتقت وكرمه (ورواه)
 الطحاوي من علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال)
 الهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه
 سفيان من ثعلبة كهيل قال انتهى الى عبد الله بن شداد هو ابن الهناد
 يحدث القوم وهو قول هي أختي فسألتهم فقالوا ذكر أن مولى لمت حمزة من

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي
وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والمحدث منقطع (قلت) بل هو
أخوه الأعمى فقد أخرج ابوداود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أقدرون
ما لبنت حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرج به) الطحاوي من طريق ابن
المبارك أحسبها جريبن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي
فزارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل قدرون ما بيني وبينها هي اختي
من أمي كانت أمها اسماء بنت حميد (وقال) ابن سعد في الطبقات
أم عبد الله بن شداد سلمي بنت حميد اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت له
عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد فتزوَّجها شداد بن المساد فولدت له هبة
الله انتهى (وقال) المحافظ صرح الحاكم في المستدرک في هذا الحديث
بأن اسمها امامة (ورواه) ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني
من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة
حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم)
قال البيهقي وهو لأرواة أجمع وأعطى ابن ابنة حمزة هي المعلقة (وقال)
ابراهيم النخعي توفي مولى حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة
النصف طعمة وقبض النصف فهذا أعظم وقد طال شربك تقبض ابراهيم هذا
المول تقبضه إلا أن يكون سمع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده ابوداود في
المراسيل عن ابراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا هبة
حدثنا ابو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن ابراهيم فسأقه مثله
(ثم) قال وهذا أعظم ما كلام فاسد لأن ابنة مولى ابنة حمزة أن كان وحب
لها جميع ميراث أبيها جرهما منه فبحال أن يطعم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه
فما بقي بعد ذلك النصف واجتمع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستعمال
ماد كبر ابراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
ابنة حمزة كان بالميراث لا بغيره (فقد) دلت هذه الآثار أن مولى العمارة
أولى بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد رجعهم الله تعالى (وقد روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
(قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة اخبرنا ابن المبارك اخبرنا
فطر عن الحكم بن عتيبة قال قضى علي في أناس منا فبني ترك بنته ومولاته
فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رأيت المرأة التي ورثها علي
من أبيها النصف وورثت مولاتها النصف

*

*

(ميراث المتلاعنين)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال إذا قذف الرجل امرأته فالتعن
أحدهما توارثا لم يلحق الآخر ويفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وعند) البخاري في الصحيح من حديث فليج عن
الزهري عن سهل أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه فجرت السنة
بعد فيما ان يفارق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه

*

(ميراث ولد الملائنة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ميراث ابن الملائنة الأم وولدها
هم وورثته وان كانت الأم وحدها فلها الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
ذلك فاجعل ذوى قرابته من أمه كآئهم يرثون أمه كأنها هي التي ماتت وان
كان أخا فلها المال كله وان كانت أختا فلها النصف وان كان أخا وأختا
فالثلثان للأخ والثلث للأخت وان كانتا أختين فلهما الثلثان كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ابن
المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا له قال إبراهيم فلها الثلث وما
بقي للأم فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه قال الأم عصبية إذا عصبية فادترك ابن الملائنة أمه
كان المال لها فإذا لم يتركها انتظر إلى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
ابن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو الشامي قال
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من
بعدها (وأخرجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به أنه احتج فيه
بروايه ليست بثابتة وأخرى ليست بما تقوم بها حجة (قال) البيهقي أظنه أراد
حديث مكحول وحديث عمرو بن شعيب (قلت) ظاهر حديث مكحول أن
جميع ماله لأمه في حياته ولا ثمها ولو تها أن كانت أمه قد ماتت وإلى هذا
ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضا ولا يضره الإرسال فإنه لا يعيب
الحديث عندنا والعمل عليه عند السلف (وأما) حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده رفعه فهو مثله حديث مكحول قد أخرجه أبو داود في سننه
والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن
الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه
نظر (وقال) المنذري ليس بشهور (قلت) هو أخو سليمان بن موسى
ذكره البخاري في التاريخ ولم يتعرض له بشيء وليس له ذكر في كتب
الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكشاف لأذهبي وثقه دحيم وفي
التنذيب للحافظ هو صدوق (وأخرج) أبو داود في المراسيل من حديث
جسار بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عبد الله عن رجل من أهل الشام أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولد الملاعة عصبته عصبته أمه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الثوري عن داود بن أبي هند حدثني عبيد الله بن عبيد
الأنصاري قال كتبت إلى أخ لي من بني زريق أن قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بولد الملاعة قال قضى به لأمه قال هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه
(بيان الخبر الدال على عدم ثوريت من ليس بعصبة ولا رحم
وان الرجل إذا لم يجد ذاقرا به فليضع ماله حيث أحب) *

دحيم كن يبراه

(أبو حنيفة) عن أبيه عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود أنه
قال يا معشر همدان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث
شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الآثر عنه (قال) وبه نأخذ إذا لم يدع وارثا
فأوصى بماله كله جاز وهو قول أبي حنيفة (وأخرجه) الطحاوي فقال
حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن الشعبي
عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود قد ذكره وزاد قال
الأعمش قد كرت ذلك لأبراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شريحيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
 عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائب
 يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شريحيل مثله
 (وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو بن عبد الله نحوه
 (وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
 قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عبداً هو أعتقه
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي ولفظ أبي داود
 أن رجلا مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فاحتج) به الخفاف وقال
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى
 (والجواب) أن عوسجة هذا ليس بمشهور قاله أبو حاتم الرازي وقال
 البخاري عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
 تقدير التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى
 وإنما فيه دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الحال أنه قال هو
 وارث من لا وارث له (فقد) يحتمل وجوهاً (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
 ورثه أياه بما لبيت عليه من الولاء (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
 إليه ماله بالرحم وورثه به بالولاء (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
 كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
 ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
 وسلم أطعمه المولى الأسفل لفقره كما أن لالام أن يفعل ذلك فيجاء في يده من
 الأموال التي لا ربح لها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر
 أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتل هذه التأويلات
 التي ذكرنا لم يكن لأحد أن يحمله على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه إمامنا
 كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع وقد روى نحو ما من هذا فيما أخرجه أبو داود
 من طريق الحساري عن جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال أن عندى ميراث رجل من

الازدولست أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب فالتس أزد يا حولاً قال
فأنا بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا أدفعه اليه قال فاذهب
فالتس أزد يا حولاً قال فأنا بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجد أزد يا
أدفعه اليه قال فاطلاق فانظر أول خراعي فلقاء فادفعه اليه فلما ولى قال على
بالرجل فاجاءه قال انظروا كبر خراعة فادفعه اليه (واخرجه) النسائي
مسنداً ومرسلاً وقال جبريل بن احمد ليس بالقوى (واخرجه) أبو داود
أيضاً من طريق شريك عن أبي بكر الأجرى هو جبريل بن احمد مختصراً
نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً يقول في هذا الحديث انظروا
أكبر رجل من خراعة (واخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله أعلم على ما أوله يحيى بن آدم
في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا كتابته وضبطه وتقييده ما وقع انتقاؤه مما
وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الأئمة المجتهدين وعن مقاديرهم العارفين من
وصحة التعصب والغل وذلك مما تيسر استخراجها من المسانيد الاربعة
عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
مما اردناه ولا يرضاه ولم نكتبه منه قدس في ارتقاء المعارضه ولا عدم
المنازعه بل ذكرنا مبالغ علمنا محررين البحث عنه المصحح ما قلناه والمبطل
له ولا يضاف لنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما لا امام رضى الله عنه ولعل
غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذا الامر اعظم من ان يحيط به
البليغ الجهد وانبت فيه ما ثبت لدى ووصل علمه الى ولم ندر عشيئاً
من تلقاء نفسه على ان التفاضيل في شكل ذلك متعذرة او متعديرة
والدواعي غير متبهة ولا متيسره وغربتي عن الاوطان لعمري مدينة
ومغمرة وانت ايها الناظر تأمل فيه بعين الانصاف والتباعد عن
العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقفاً على احد
حتى يغلق بابيه على المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فائتي
الاحسان فيه والاصابة فلا يفوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعثر على

الصواب والدعاء لا تخيبك المسلم بالغفوع من التقصير من الاسهاب وتوفير
 الاجر واجزال الثواب وتحسين العاقبة والمساب فان دعاء المسلم لا يخيبه
 يظهر الغيب مستجاب والله أسأل ان يجعل ما حوزته خالصا لوجهه الكريم
 وموجبا للفوز بالرفق في أعلى درجات النعيم وان يقبض وزعماء فرطه في
 في الكلام في المناقشة مع الاثمة الاعلام وان يخلصني وأحبائي
 والمسلمين بزيد الرضا والغفران وهو حسبي وعليه التكلان
 وله الحمد على آلائه وصلاته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه وأحبائه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تحريريه في
 مدة أربعة أشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الأول من شهر سنة ١٩٧ هـ
 هجرية بمنزلي بسوق
 لالامن مهر جرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام بآيته
 وكرمه
 آمين

بقول المتوسل يصاحب التلاوة ومضان حلاوه ان احسن ما تفتت به
 احياد الطروس عقود جواهر محمد الله القدوس والطف ما تفتت به
 الارواح والنفوس فلا تدور الصلاة والسلام على ملاح البدور ومظهر
 الشمس سيدنا محمد الذي اطرب المسامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين دروا لنا آثاره ونقلوا اليه ناسننه وأخباره فعلبه وعلمهم أتم
 الصلوات وكامل التسليمات ماجرى براع على هيبته وتليت أحاديث
 شريفه «(وبعد)» فهذا سفر اسـفرت به در محاسنه وبرزت شعوس
 أحاسنه وسطعت أنواره البهيه بامداد أخبار خير البريه الموسوم بعقود
 الجواهر المنيفه فيما استدلى به الامام أبو حنيفه جـع الامام العالم
 السامع والاوزعي الجهميد السكامل سلالة الطاهيين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى أفاض الله على ضريحه الغفران والرضا نائقه لعد أفاد
 ووفى بالمراد وأجاد أبحاثه رائقه وإيراداته فائقه قد نعن اسناده
 بأنس الاتصال وأرسل منه بحمد الارسل ينبئ عن ذكاه فطنة
 لاتذكر عند هاذكاه ويخبر عن مضيئه فـكرة تزدري السيف في المضاء
 فهو كتاب اى كتاب درر ولسكنه من «كتاب

كتاب لوباع بالفاعين * لما وفت بعين من هيوته

قد سعى في طبعه لعموم نفعه قوم كرام وجـع نظام كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم الجزائريين والسيد محمد
 يحيى السعدى والسيد على عبدالقادر الموريتى الكتبى بمطبعه
 المتوكل على ربه المبدي المعبد حضرة معوض أفندي فريد بالمطبعة
 الوطنيه بشعر سـكندريه في ظل ذى السعادة البهيه والسيادة العليه
 ولي نعمته ناس سـكندريه في ظل ذى السعادة البهيه والسيادة العليه
 وقد خدمت تـحقيقه مع فتور القريه مصطبأ أعز لا حجاب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والمها والماتم محمد ذى الجلال أرخت
 حسب الحال فقلت وبالله تعصير أطلت

دلائل راقية من عقود الجواهر * وحجة فقه كالجوامع الزواهر
ومورد أخبار روتها أئمة * فروق صدورهم من بحور المصادر
وسرد أحاديث تعنعن منها * بنقل صحيح عن رجال أكابر
بإسلامنا المرتضى في فعاله * محمد ذو القريض الوفي نسل طاهر
فأصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وأمسى بقلب أحمد الوصف عامر
وأونة يروى المسانيد رسلا * عن الثبوت مرفوعا إلى قول جابر
أدار كؤسا في المباحث قد صفت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصح أقوالا تدل المذهب الامام السري النعمان زاهي البصائر
فكم واصل الايام في طيب وصله * وبات يجفن في الدجنة ساهر
وكم صرف المهام كتبنا وشاقه * صريف براع في رحيب الدفاتر
فتلك اللآلئ لا لآلئ نفيسة * بأرض قلوب بالصفاء مواطر
ولما بدت بالطبع قات مؤرخا * دلائل راقية من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦

سنة ١٢٩٢

2310

—

1A

